جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٨٢) عدد خاص

تحديد الإحتياجات بقطاعى
الصرف الصحى والطرق والكبارى ولمواجهة العشوائيات

يوليو ٢٠٠٤

تنويه

يشتمل هذا العدد الخاص على ثلاثة بحوث قام المعهد بإجرائها فى إطار رسالته العلمية والإستشارية وإستجابة لتكليف أ.د.وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد ضمن الأعمال التمهيدية لإعداد الخطة، وتتناول هذه البحوث إعداد تقديرات الاحتياجات الاستثمارية لقطاعى الصرف الصحى ، والطرق والكبارى ، ولمواجهة العشوائيات ، خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى٢٠١٧ ،بما يساهم فى تدبير هذه الإحتياجات على أسس علمية، ويؤدى الى تنمية القطاعات المشار إليها على نحو يزيد من فاعليتها فى تحسين نوعية الحياة وتحقيق المستوى المطلوب للتنمية البشرية فى مصر.

تقرير

تقدير الاحتياجات من قطاعات البنية الأساسية

التركيز على قطاع مياه الشرب والصرف الصحى

نوفمبر ٢٠٠٣

تقديم دراسة

تقدير الاحتياجات ببعض قطاعات البنية الأساسية

(التركيز على قطاع مياه الشرب و الصرف الصحي + قطاع الطرق والكباري)

- الهدف

وضع تصور لاستراتيجية واضحة المعالم لكل قطاع ، بعد دراسة الاستراتيجيات المتاحة إن وجدت ، و مدى ملاءمتها حتى تتمكن في النهاية من الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يحتاج القطاع القائم الى التطوير أو التوسع؟
- ما هي اتجاهات هذا التطور أو التوسع؟
- ما هو التقدير للاستثمارات المطلوبة لهذا التطوير ؟

علما بأنه يمكن عرض مجموعة من السيناريوهات البديلة لمتخذ القرار.

- يمكن في دراسة مستقبلية بعد ذلك دراسة كيفية تدبير الموارد المطلوبة؟

- تكون فريق بحث لدراسة كل قطاع من:
  - مجموعة من الخبراء بالمعهد
  - مجموعة من الإداريين المسئولين بالوزارة بكل قطاع موضع الدراسة
  - بعض الخبراء من خارج المعهد

- ارتكزت المجموعات البحثية في اجتماعاتها الدورية والمنتظمة لإتمام التقرير المطلوب على مصادر عدة للبيانات و المعلومات أهمها:
  - الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٦/٩٧ – ٢٠١٧/١٦) المجلد الأول (١٩٩٧)
  - تقارير المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ ، القاهرة ٢٠٠٠
  - إستراتيجية قطاع التعمير حتى ٢٠٢١ – ٢٠٢٢
  - بالاضافه إلى تقارير بعض اللجان المتخصصة بوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية و الإسكان والمرافق بخصوص الإطار العام للسياسات القومية المتعلقة ببعض القطاعات.
  - بحوث في مؤتمرات ودراسات منشورة

(مثل حسن علواني، إيمان مصطفى، محرم الحداد و آخرون، نفيسة أبو السعود)

  - بيانات دولية للمقارنات

- والحقيقة أن إستراتيجيات تطويرأي قطاع من قطاعات البنية الأساسية يجب أن:

أولا: تنطلق وتتوافق مع الاستراتيجية العامة للدولة و تعتمد على مرتكزاتها الأساسية والتي توضح الرؤية المستقبلية لجميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والسياحة والتعمير والمجتمعات الجديدة) الأخرى و معدلات نموها المنشودة

ثانيا: كما تعتمد على استراتيجية التعمير ومحاور النمو العمراني وأهدافه

ثالثا: وكذلك الخبرات الدولية العملية في مجال الاستثمار في قطاعات البنية الأساسية مع عدم إهمال التأصيل المنهجي.

ويمكن الرجوع إلى ملاحق رقم (٣،٢،١) للتعرف على نقاط الانطلاق هذه بشكل تفصيلي.

- ولا يسعني في النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة من السادة المستشارين و الخبراء والدرسين المساعدين من داخل المعهد و خارجه من الإداريين المسئولين بالقطاعات المعنية بوزارة التخطيط لما قدموه من عون متميز و جهود واضحة جعلت الدراسة في شكلها الحالي ، متمنيا القدرة على الإنجاز الجماعي مع تمنياتي بان تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله من وراء القصد،،،

الباحث الرئيسي والمشرف على البحث

(أ.د. محرم الحداد)

تقدير الإحتياجات ببعض قطاعات البنية الأساسية

(مع التركيز على قطاع مياه الشرب والصرف الصحى)

- تقديـــم

الفصل الأول

تقدير الاحتياجات لقطاع مياه الشرب

□ مقدمـــة

أولا : التوجه الإستراتيجي العام حتى ٢٠١١/٢٠١٢ .

ثانيا : تقدير الاحتياجات بقطاع مياه الشرب .

١-فروض تقدير الاحتياجات حتى ٢٠١٢ .

٢-تقدير الاحتياجات الإنتاجية من مياه الشرب لتغطية الاستهلاك المتوقع

ثالثا : تقدير أولويات الاستثمار .

١-الإنفاق على عمليات الإحلال والتجديد .

٢-استكمال المشروعات القائمة .

٣-المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات .

رابعا : تقدير الاحتياجات الاستثمارية حتى ٢٠١١/٢٠١٢ .

الفصل الثانى

تقدير الاحتياجات لقطاع الصرف الصحى

- مقدمة

أولاً : استراتيجية وأهداف القطاع بالخطط القومية.

ثانياً : تطور استثمارات وطاقات قطاعى مياه الشرب والصرف الصحى.

ثالثاً : الهدف الاستراتيجي والأهداف المرحلية لقطاع الصرف الصحى.

١ – الهدف الاستراتيجى للقطاع.

٢ – الأهداف المرحلية والصياغة الكمية لها.

رابعاً : تقدير الاحتياجات لقطاع الصرف الصحى.

١ – أسس تقدير الاحتياجات.

٢ – تقدير الاحتياجات الاستثمارية.

٣ – توزيع الاحتياجات الاستثمارية.

خامساً : تحديد الأولويات

١ – الصيانة والإحلال والتجديد.

٢ – استكمال مشروعات لاستيعاب المياه المستهلكة.

سادساً: الاحتياجات غير الاستثمارية

- الملاحـــــــق

أولاً : الملحق رقم (١، ٢، ٣،)

ثانياً : الملحق رقم (٤)

- ملخص الدراسة وأهم النتائج.

أسماء فريق دراسة

تقدير الاحتياجات من قطاعات البنية الأساسية فى الاقتصاد المصرى

(التركيز على قطاع مياه الشرب والصرف الصحى)

أولاً : من المعهد

١- أ.د. محرم الحداد — الباحث الرئيسى

٢- أ.د. نفيسة أبو السعود

٣- د. نعيمة رمضان

٤- د. ياسر كمال السيد عبد النبى

٥- الآنسة / هبة صالح مغيب

٦- السيد / على عبد الخالق

٧- عدد (٢) سكرتارية للأعمال الفنية

ثانياً : من الوزارة والخارج :

١- م/ سعاد الششتاوي.

٢- م/ حمدى محمد السعدنى

الفصل الأول

تقدير الاحتياجات لقطاع مياه الشرب

تقدير الاحتياجات لقطاع مياه الشرب

مقدمة :

يُعد قطاع مياه الشرب من أهم القطاعات الخدمية للدولة ، إذ أن توفير خدمات مياه الشرب تعتبر أهم متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والبشرية من أجل الوصول إلى مستوى عال من الخدمة العامة . ويعتبر توفير خدمات مياه الشرب هو مطلب أساسى وطبيعى لكل مواطن .

ولقد بلغت الاستثمارات المنفذة والتى قامت الدولة بتدبيرها خلال الفترة من ٨٢/٨١ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٢٢ مليار جنيه لمياه الشرب . كما بلغت الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ١٧ر٦٣ مليون م^{٣} / يوم منها ٥ر٦ مليون م^{٣}/ يوم بالقاهرة الكبرى، نحو ٥٥ر٢ مليون م^{٣}/ يوم بالإسكندرية ، نحو ٥٨ر٨ مليون م^{٣} / يوم بباقى المحافظات .

ويشترك في تنظيم قطاع مياه الشرب عدة جهات حكومية على المستويين المركزى والمحلى ، بجانب بعض الشركات الخاصة المحدودة للغاية (أى مايقرب من ١٥ جهة تتولى الإشراف على قطاع مياه الشرب) . أما عن تعريفة بيع مياه الشرب في مصر فتعد من أقل التعريفات بكثير عند مقارنتها بمثيلتها في الدول العربية فهى تمثل (١/١٠ تعريفة بيع مياه الشرب في الجزائر ٠٠ الخ) .بالإضافة إلى تدنى تعريفة بيع مياه الشرب لمستهلكى المنازل أمام تكلفتها حيث أن تعريفة بيع المياه قد تصل إلى ١/٤ التكلفة في بعض المحافظات مثل القاهرة (أى أن السعر لايبنى على أسس اقتصادية) .

ويهدف هذا الجزء من البحث إلى وضع تصور إستراتيجي لتقدير الاحتياجات من مياه الشرب ومن ثم تقدير الاستثمارات اللازمة لهذه الاحتياجات سواء على المستوى الكلى أو على المستوى الإقليمي .

أولا : التوجه الإستراتيجي العام حتى ٢٠١٢/٢٠١١

تعددت التوجهات الاستراتيجية لقطاع مياه الشرب من استراتيجية المجالس القومية المتخصصة واستراتيجية الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى واستراتيجية

وزارة التخطيط ، وقد اختلفت في الفترة الزمنية (*) التي تغطى هذا التوجه الإستراتيجي إلا أن جميعها قد اتفق على وضع هدف عام ألا وهو :

" تحقيق التغطية القومية الشاملة لخدمة مياه الشرب (مدن وقرى) "

بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى مثل :-

إمتداد خدمات مياه الشرب للمدن الجديدة القائمة بالمناطق الصحراوية وخارج الوادى بما يضمن زيادة المساحة المأهولة بالسكان إلي نحو ٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ١٠% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من المساحة الكلية .

ونحن نرى أنه يمكن تحقيق هذا التوجه الإستراتيجي في عام ٢٠١٢/٢٠١١ .

ثانيا : تقدير الاحتياجات بقطاع مياه الشرب

١- فروض تقدير الاحتياجات من مياه الشرب حتى٢٠١٢/٢٠١١ :

يتم الاعتماد في تقدير الاحتياجات من مياه الشرب على بعض الفرضيات :

أ- الاعتماد على معدل نمو سكانى مختلف لكل محافظة طبقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كما هو موضح بالجدول (رقم ١ بالملحق الرابع).

ب- يعد عدد سكان مصر لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هو سنة الأساس لتقديرات عدد السكان، ولقد بلغ عدد سكان مصر عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مايعادل ٦٧ر٣١٣ مليون نسمة موزعة على المحافظات المختلفة كما هو موضح بالجدول (رقم ٢ بالملحق الرابع).

ج- بلغ عدد السكان حضر وريف مصر عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مايعادل ٢٨ر٧٢٠ مليون نسمة ، ٣٨ر٥٩٣ مليون نسمة على الترتيب . كما هو موضح بالجدول (رقم ٣ بالملحق الرابع) جملة سكان محافظات مصر موزعة بين الحضر والريف .

د- تتخذ نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى لعام ٢٠٠٠ كأساس لنسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى لباقى الدراسة . حيث تم حساب نسبة الفاقد كالتالى : (كمية مياه الشرب المنتجة لكل محافظة – كمية مياه الشرب المستهلكة لكل محافظة) لعام ٢٠٠٠ (كما هو موضح بالجدول رقم ٤ بالملحق الرابع)

(*) تختلف الفترة الزمنية التي أعدتها كل جهة فبعضهم وضع ٢٠١٢/٢٠١١ والأخرى ٢٠١٧/٢٠١٦.

هـ – متوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة المرغوب التوصل إليه بدون الفاقـــــد والاستخدامات الأخرى كما يلى :-

جدول رقم (١)

متوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة المرغوب التوصل إليه

لتر/يوم

المحافظـــة	متوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة (بدون الفاقد واستخدامات الأخرى) المرغوب	
	حتى عام ٢٠٠٦	من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢
القاهرة والإسكندرية	٤٥٠	٥٠٠
ريف باقى المحافظات	٢٥٠	٣٥٠
حضر باقى المحافظات	٣٥٠	٤٠٠

٢- تقدير الاحتياجات الإنتاجية من مياه الشرب لتغطية الاستهلاك المتوقع :

أ- يتم تقدير عدد السكان لكل محافظة على حدة (حضر- ريف) وذلك باستخدام معدل نمو مختلف لكل محافظة (كما هو موضح بالجدول رقم (٥) بالملحق الرابع واتخاذ عدد سكان مصر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣كأساس لتقديرات عدد سكان مصـــر خلال الفتـــرة من ٢٠٠٣/٢٠٠٤حتى٢٠١١/٢٠١٢.كما هو موضح بالجدول رقم (٢) بالملحق.

ب- يتم تقدير احتياجات مياه الشرب بناء على فرضيات (بالنقطة ثانيا رقم ١) .

ج- بعد الوصول الى كمية الاستهلاك لكل محافظة ومن ثم إجمالى الجمهورية يمكن أن يتم تقدير الاحتياجات من كمية مياه الشرب المنتجة .وبالتالى يتم الوصول إلى كمية المياه المستهلكة المقدرة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وكذلك عام ٢٠١١/٢٠١٢حسب الجدولى رقمى (٢، ٣) .

جدول رقم (٢)

تقدير كمية المياه المستهلكة حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦(*)

البيـــــان	القاهرة والإسكندرية	الحضر	الريف
عدد السكان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (بالألف)	١١٨٨٠	١٩٠٠٤	٤١٩٥١
متوسط نصيب الفرد من كمية المياه المستهلكة المرغوب (لتر/ فرد / يوم)	٤٥٠	٣٠٠	٢٥٠
إجمالى الكمية المستهلكة	٥٣٤٦٠٠٠	٥٧٠١٢٠٠	١٠٤٨٧٧٥٠
الإجمالي العام	٢١٥٣٤٩٥٠ لتر / يوم		

وبالتالى يمكن حساب كمية المياه المنتجة المقدرة لعام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ كما يلى :

$$\text{كمية المياه المنتجة المقدرة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧} = \frac{٢١٥٣٤٩٥٠ \times ١٠٠}{٧٥٫٦} = ٤٨٥٣٫٢٨ \text{ مليون م٣ / يوم}$$

أى ٢٨٫٥ مليون م٣ / يوم تقريبا

جدول رقم (٣)

تقدير كمية المياه المستهلكة عام ٢٠١٢/٢٠١١

البيـــــان	القاهرة والإسكندرية	الحضر	الريف
عدد السكان (العدد بالألف)	١٢٨٠٦	٢١٠٣١	٤٦٥٦٢
متوسط نصيب الفرد (لتر/فرد/ يوم)	٥٠٠	٤٠٠	٣٥٠
إجمالى الكمية المستهلكة	٦٤٠٣٠٠٠	٨٤١٢٤٠٠	١٦٢٩٦٧٠٠
الإجمالي العام	٣١١١٢١٠٠ لتر / يوم		

وبالتالى يمكن حساب كمية المياه المنتجة المقدرة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ كما يلى :-

$$\text{كمية المياه المنتجة المقدرة لعام ٢٠١٢/٢٠١١} = \frac{٣١١١٢١٠٠ \times ١٠٠}{٧٥٫٦} = ٤١٫١٥٣٥ \text{مليون م٣ / يوم تقريبا}$$

أى ٤١٫٢ مليون م٣ / يوم تقريبا

(*) تم حساب كمية المياه المنتجة والمستهلكة بنهاية الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ على النحو التالى :- كمية المياه المنتجة والمستهلكة حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ + كمية المياه المنتجة والمستهلكة من شركات المياه المتوقع نموها خلال الخطة الخمسية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠.

والسؤال الذى يطرح نفسه هل كمية الإنتاج المخطط إنتاجها وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ قادرة على تلبية الاحتياجات أم لا ؟ . بمعنى آخر مامدى قدرة الخطة الخمسية الخامسة على تحقيق التغطية القومية الشاملة .

للإجابة على هذا السؤال يتم مقارنة الاحتياجات المطلوبة من مياه الشرب لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦- ٥ر٢٨ مليون م٣/يوم مع كمية الإنتاج المخطط إنتاجها وفقاً للخطة الاقتصادية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٤ر٢٦ مليون م٣/ يوم (٦ر١٧ مليون م٣ / يوم عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ + الطاقة المستهدفة بالخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٧/٢٠٠٢ وهى ٨ر٨ مليون م٣/ يوم) .

من خلال المقارنة السابقة يتضح أنه لا يمكن أن تتم عملية التغطية الشاملة حيث أن الاحتياجات المطلوبة من مياه الشرب لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تزيد عن كمية الإنتاج المخطط إنتاجها بالخطة حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمقدار ١ر٢ مليون م٣/يوم وتغطى ٥ر٩٢% من الاحتياجات السكانية المطلوبة . الأمر الذى يتطلب إما زيادة مشروعات مياه الشرب لتغطية هذا الفرق أو وضع خطة واتباع سياسات من شأنها تقليل نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى أو تغطية هذا الفرق في الخطة الخمسية التالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٢/٢٠١١ .

ثالثا : تقدير أولويات الاستثمار

يتم الإنفاق طبقاً للأولويات التالية :-

١- **الإنفاق على عمليات إحلال وتجديد محطات وشبكات المياه :**

بالنظر إلى الاعتمادات المخصصة لعمليات الإحلال والتجديد لمشروعات المياه خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ بلغت ١ر٩٦١ مليون جنيه . وللحكم على مدى كفاية هذا المبلغ لعمليات الإحلال والتجديد يتطلب ذلك دراسة الوضع الحالى لجميع محطات وشبكات المياه وتقدير التكاليف اللازمة لاحلالها وتجديدها .

وفى هذا الصدد قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بتحديد المبالغ الواجب تخصيصها بكل محافظة (عدا القاهرة والإسكندرية) :

أ- لعمليات الإحلال والتجديد .

ب- استكمال المشروعات القائمة .

ج- زيادة طاقة المشروعات القائمة بالإضافة إلي المشروعات الجديدة المطلوب إنشاؤها.

كما هو موضح بالجدول رقم (٦ بالملحق الرابع)

إلا أنه يمكن وضع أولوية لعمليات الإحلال والتجديد التي تؤدى إلى خفض الفاقد في المحافظات بمعنى أن الإنفاق على الإحلال والتجديد يتم في المحافظات ذات الفاقد الأعلى ثم الأقل وهكذا وعلى ذلك يكون ترتيب المحافظات كما هو موضح بالجدول رقم (٧ بالملحق الرابع) .

٢- استكمال المشروعات القائمة .

٣- الزيادة في الطاقة الإنتاجية للمشروعات الجارى تشغيلها بالإضافة إلى المشروعات الجديدة المطلوب إنشاؤها .

وحتى يتسنى لنا تحديد أولوية الاستثمار سواء في المشروعات الجارى استكمالها أو المشروعات الجديدة يتم تطبيق القاعدة التالية :

" نبدأ بالمشروعات التي تؤدى الى الوصول بمتوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة الى ٣٠٠ لتر/ يوم (حضر) و٢٥٠ لتر / يوم (ريف) أى بمتوسط ٢٧٥ لتر / يوم وبالتالى نبدأ بالمحافظات التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد عند أدنى مستوياته " .

والجدول رقم (٤) يوضح نصيب الفرد من كمية المياه المنتجة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لكل محافظة من المحافظات ومن ثم يمكن تحديد المحافظات أو المشروعات التي يجب أن نبدأ بها .

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة

لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

(لتر/ يوم)

م	المحافظة	متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة	م	المحافظة	متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة
١	القاهرة	٦٦٦	١٥	بنى سويف	١٥٠
٢	الإسكندرية	٤٤٢	١٦	الفيوم	١٢٥
٣	بور سعيد	٢٧٥	١٧	المنيا	١٥٠
٤	السويس	٢٢٥	١٨	اسيوط	١٣٠
٥	دمياط	١٦٨	١٩	سوهاج	١١٥
٦	الدقهلية	١٦٤	٢٠	قنا	١٦٠
٧	الشرقية	١١٤	٢١	اسوان	٢١٥
٨	القليوبية	٢٠٠	٢٢	الاقصر	١٨٥
٩	كفر الشيخ	١٩٠	٢٣	البحر الاحمر	
١٠	الغربية	١١٥	٢٤	الوادى الجديد	
١١	المنوفية	١٥٠	٢٥	مطروح	١٧٥
١٢	البحيرة	١٢٠	٢٦	شمال سيناء	
١٣	الإسماعيلية	٢٤٥	٢٧	جنوب سيناء	
١٤	الجيزة	٢٠٠			

المصدر : حسبت بواسطة الباحث من بيانات غير منشورة بوزارة التخطيط عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أما باقى المحافظات لم يتوفر عنها البيانات .

ويتضح من الجدول السابق أنه يجب أن نبدأ بالمحافظات التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة عند أدنى مستوياته مثل : الشرقية والغربية وسوهاج والبحيرة والفيوم وأسيوط وحسبما ماهو موضح بالجدول السابق .

رابعا : تقدير الاحتياجات الاستثمارية حتى ٢٠١٢/٢٠١١

يتم الاعتماد في تقدير الاحتياجات الاستثمارية لمياه الشرب حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١ على بعض الفرضيات :

أ- ثبات الوزن النسبى لمشروعات الإحلال والتجديد وكذلك الاستكمال وأخيراً مشروعات التوسع للخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٧/٢٠٠٢ كما هو موضح بالجدول رقم (٨ بالملحق الرابع) .

ب- متوسط تكلفة إنتاج متر مكعب من مياه الشرب يبلغ ١٥٠٠ جنيه تقريباً . كما هو موضح بالجدول رقم (٩ بالملحق الرابع) .

وبناءً على الفرضيتين السابقين وتقدير الاحتياجات الإنتاجية من مياه الشرب لتغطية الاستهلاك المتوقع (كما هو موجود في بند ثانيا – رقم ٢) فانه يمكن تقدير الزيادة في الاحتياجات الاستثمارية لعامى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠١٢/٢٠١١ كما هو موضـــح بالجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة من مياه الشرب

القيمة بالمليون جنيه

عـــــام	الزيادة في الطاقة الإنتاجية المطلوبة لمقابلة الاحتياجات مليون م٣/ يوم	الاستثمارات المطلوبة (مليون جنيه)			
		إحلال وتجديد	إستكمال	توسع	إجمالى
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠ر٨٧	١٣٠٧	٢١٣٣	١٠٣١٨	١٣٧٥٨
٢٠١٢/٢٠١١	١٢ر٦٥	١٥٢١	٢٤٨٢	١٢٠٠٨	١٦٠١١
الإجمالى	٢٣ر٥٢	٢٨٢٨	٤٦١٥	٢٢٣٢٦	٢٩٧٦٩

المصدر : من إعداد الباحث .

الفصل الثانى

تقدير الاحتياجات لقطاع الصرف الصحى

تقدير الاحتياجات لقطاع الصرف الصحى

مقدمة :

قطاع الصرف الصحى هو القطاع المكمل لقطاع امدادات مياه الشرب. يختص هذا القطاع بمهمة التخلص الآمن من جميع المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن استخدامات مياه الشرب فى جميع الأغراض (شرب -منزلية-تجارية-خدمية-صناعات صغيرة- عامة ...) بمايوفى بمتطلبات القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٨٢ بشأن الصرف على المجارى المائية.

تشمل خدمات (نظام/عمليات) الصرف الصحى المتكاملة ثلاث عمليات أساسية متكاملة تؤثر كل منها فى الاخرى، ويؤدى القصور فى أى منها أو عدم التكامل فيما بينها إلى عدم تحقيق الهدف النهائى، وهذه العمليات الثلاث هى:-

- الصرف ويشمل تجميع مياه الصرف الصحى الخام ونقلها ورفعها إلى عمليات المعالجة.
- التنقية وتشمل فصل المواد الصلبة ومعالجة المياه (إبتدائية وثانوية).
- وأخيراً التخلص من نواتج المعالجة -السائلة والصلبة.

يحكم أداء هذا القطاع عوامل عديدة تشمل مايرتبط بالنواحى الفنية من تجهيزات ومعدات وتقنيات تناسب المجتمع المخدوم، ومنها مايرتبط بالنواحى الاقتصادية والمالية وسبل توفير التمويل اللازم وكذلك تسعير الخدمة، ونظم المعلومات المتوفرة التى تعبر عن الواقع الفعلى، ومدى توفر الهياكل المؤسسية والقوى البشرية القادرة على القيام بالأدوار المحددة لها، بالإضافة إلى سلوكيات التعامل مع المياه المستخدمة.

وفى هذا الإطار فإن استراتيجية قطاع الصرف الصحى تعتمد بالضرورة على مدى توفر كافة المقومات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية فى إطار سياسات عامة متفق عليها وإطار تشريعى يحكم وينظم تنفيذ هذه السياسات.

أولاً : أستراتيجية وأهداف القطاع بالخطط القومية

١- ركزت الخطط القومية لقطاع الصرف الصحى ١٩٩٧/٩٦- ٢٠١٧/١٦. على أهمية توفير المياه الصالحة للشرب ووسائل الصرف الصحى المناسبة لجميع المواطنين فى الوادى المعمور القائم وامتدادها إلى خـــارجه لزيادة السكان إلى ٢٤%

بالمناطق الصحراوية على مدى ٢٠ سنة. من خلال أربعة خطط خمسية، وحددت أهداف قطاع الصرف الصحى بنهاية هذه الفترة (٢٠١٧/١٦)بما يؤدى إلى:-

التصرف فى نحو ٨١% من مياه الشرب المستهلكة وتنقية جميع المياه المنصرفة وذلك من خـــلال رفع الطاقة المتاحة لعملية الصرف كذلك عملية التنقية إلى نحو ١٧ مليون متر مكعب/يوم لكل منها.

٢- وبالنسبـــة للخطـــة الخمسيـــة الخامســـة للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتمـــاعية ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦ تم إعادة صياغة الأهداف الكمية لقطاعى مياه الشرب والصرف الصحى (للوفاء بالاحتياجات المتزايدة من مياه الشرب فى كافة الأغراض المنتجة من أجلها (الشرب-إستخدامات منزلية وتجارية وعامة وخدمية وصناعات صغيرة...) ، وقد حددت أهداف قطاع الصرف الصحىبمايؤدى إلى:-

- تغطية نحو ٥٥% من السكان (٨٠% حضر و٣٤% ريف)
- التصرف فى نحو ٧٧% من مياه الشرب المستهلكة وتنقية حوالى ٨٣% من المياه المنصرفة بنهاية عام ٢٠٠٧/٦ وذلك من خلال زيادة الطاقة المتاحة لعمليتى الصرف والتنقية إلى نحو ١٨ر٠٥، مليون م٣/يوم، ١٤ر٩٤ مليون متر مكعب/يوم على التوالى

ثانياً : تطور استثمارات وطاقات قطاعى مياه الشرب والصرف الصحى:

١- بلغت جملة الاستثمارات المنفذة لقطاع المرافق خلال الفترة من ١٩٨١/٨٢ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ٥٨ر٧ مليار جنيه منها نحو ٢٢ر٠ مليار جنيه (بنسبة ٣٧ر٥%) لقطـــاع ميـــاه الشـــرب ونـــحو ٣٣ر٢ مليار جنيه (بنسبة ٥٦ر٥%) لقطاع الصرف الصحى، والباقى نحو ٣ر٥ مليار جنيه (بنسبة ٦ر٠) لباقى أنشطة قطاع المرافق.

وقد بلغت الطـــاقة المتاحـــة لقطـــاع مياه الشرب فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ١٧ر٦ مليون متر مكعب/يوم، بينما بلغت الطاقة المتاحة لعمليتى صرف المياه المستهلكة وتنقيتها نحو ١٠ر٤، ٨ر١٥ مليون متر مكعب/يوم على الترتيب ممايعنى قدرة قطاع الصرف

الصحى فى ٢٠٠١/٢٠٠٢ على استيعاب نحو ٧ر٦٥%من إجمالى مياه الشرب المستهلكة (*) ومعالجة حوالى ٧٨% من المياه المنصرفة.

يتضح مماسبق أن متوسط تكلفة إنتاج متر مكعب/يوم مياه الشرب خلال الفترة ٨١/ ١٩٨٢-٢٠٠٢/١ على المستوى القومى تبـــلغ نحو ١٤٥٦جنيه،* أى حوالى ١٥٠٠ جنيه تقريباً وتكلفـــة صرف وتنقية م٣/يوم مياه تبلغ حوالى ٤١٠٠ جنيه فى المتوسط

٢- الوضع الحالى :-

تضمنت الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦ عدة مشروعات بإجمالى استثمارات نحو ٥ر٣٨ مليار جنيه تمثل حوالى ٧ر٨% من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية للخطة، وبدأ بالفعل تنفيذ مشروعات فى العامين الأول والثانى بهذه الخطة تبلغ استثماراتهاحتى نهاية الخطة نحو ٢ر٣٤ مليار جنيه بعد إستبعاد بعض مشروعات الاقاليم فى هذين العامين من الخطة.

وهذا الامر يعنى الوصول بطاقة قطـــاعى مياه الشرب والصرف الصحى إلى نحو ٤ر٢٦ مليون م٣/يوم، ٠٣ر١٧ مليون م٣/يوم على التوالى وبالتالى الوصول بقدرة قطاع الصرف الصحى على استيعاب نحو ٥ر٧١% من اجمالى مياه الشرب المستهلكة لكافة الأغراض فى نهاية الخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويوضح الجدول التالى (جدول١) الوضع الحالى.

جدول (١) الوضع الحالى

البند	مياه الشرب مليون م٣/ى	الصرف الصحى مليون م٣/ى	نسبة الصرف %
الطاقة المتاحة فى ٢٠٠١/٢٠٠٢	٦ر١٧	٤٠ر١٠	٧ر٦٥
الطاقة المضافة المتوقعة فى الخطة الخمسية	٨ر٨	٦٣ر٦	
اجمالى الطاقة المتوقع فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧	٤ر٢٦	٠٣ر١٧	٦ر٧١

ثالثا: الهدف الاستراتيجى والأهداف المرحليةلقطاع الصرف الصحى

١- الهدف الاستراتيجى للقطاع ويمكن بلورته فيمايلى :-

(*) على أساس أن نسبة مايصرف من مياه الشرب يقدر بحوالى ٩٠% من الانتاج.

تحقيق تغطية شاملة بنظم صرف صحى مناسبة لجميع مدن وقرى الجمهورية بمايحقق تواكب خدمتى امدادات مياه الشرب والصرف الصحى من خلال إقامة نظام متكامل مستدام يتأسس على تطوير وتحسين البنية الفنية والمؤسسية والمالية والتشريعية والمشاركة المجتمعية حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦

المدى الجغرافى للاستراتيجية :

تشمل الاستراتيجية جميع المدن والقرى والتجمعات السكنية بكافة محافظات الجمهورية.

المدى الزمنى للاستراتيجية :

من المتوقع تحقيق الأهداف الاستراتيجية خلال مدى زمنى يتضمن ثلاثة خطط خمسية:

الخطة الخمسية الخامسة	٢٠٠٣/٢٠٠٢	- ٢٠٠٧/٦
الخطة الخمسية السادسة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	- ٢٠١٢/١١
الخطة الخمسية السابعـــة	٢٠١٣/٢٠١٢	- ٢٠١٧/١٦

٢- الأهداف المرحلية والصياغة الكمية لها:

استناد إلى ضرورة تكامل خدمات امدادات مياه الشرب مع خدمات الصرف الصحى، فإن الأهداف المرحلية لقطاع الصرف الصحى تتحدد فى المحاور الآتية:-

- الحفاظ على الطاقة الإستيعابية القائمة وتحسين خدمة الصرف الصحى بالمناطق القائمة بها مشروعات عامة وذلك من خلال عمليات الصيانة والإحلال والتجديد لمرافق الصرف الصحى والشبكات والروافع بناء على تحديد مسبق لإحتياجات هذه العمليات من خلال الواقع الفعلى.
- إستكمال جميع المشروعات الجارى تنفيذها أو التى لم يتم تشغيلها جزئياً أو كلياً بعد والمدرجة بالخطة الخمسية ١٩٩٧-٢٠٠٢.
- إنشاء مشروعات صرف صحى جديدة مناسبة بكل محافظة وفقاً لأولويات محددة، مع إعطاء أولوية للمناطق المخدومة بشبكات مياه شرب، (وفقا لخطة شمولية لكل محافظة) لتحقيق تغطية شاملة بخدمات امدادات مياه الشرب والصرف الصحى المتكاملة.
- دراسة تنفيذ مشروعات صرف صحى مناسبة لباقى المناطق بكل محافظة بالوادى المعمور ثم ربطها بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

ويمكن بلورة الصياغة الكمية للأهداف المرحلية فى الخطط المختلفة حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ كمايلى:

الأهداف الكمية :

الوصول بطاقة صرف وتنقية المياه المستهلكة إلى المعدلات التالية :-

السنة	الطاقة المتاحة للصرف مليون م٣/يوم	الطاقة المتاحة للتنقية مليون م٣/يوم
٢٠٠٧/٦	١٨ر٠٥	١٤ر٩٤
٢٠١٢/١١	٢٥ر٧٠	٢٥ر٥٩
٢٠١٧/١٦	٣٠ر٠٠	٣٠ر٠٠

رابعاً : تقدير الاحتياجات بقطاع الصرف الصحى

١ - أسس تقدير الاحتياجات

يستند تقدير احتياجات لقطاع الصرف الصحى على مايلى:-

أ - اعتبار سنة ٢٠٠٢/١ سنة الأساس .

ب- يقدر عدد سكان الجمهورية بنهاية ٢٠١٧/١٦ بحوالى ٠ر ٨٦ مليون نسمه .

هـ- أهمية تكامل مشروعات الصرف الصحى مع مشروعات امدادات مياه الشرب بمعنى أن جميع مياه الشرب المستهلكة فى كافة الأغراض يتم صرفها وتنقيتها والتخلص من نواتج التنقية.

ء- تقدر طاقة عمليات الصرف على أساس صرف نحو ٩٠% من مياه الشرب المنتجة.

هـ- تقدر وحدة التكلفة على أساس متوسط الفترة من ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/١.

و - المشروعات التى بدأ تنفيذها عامى ٢٠٠٣/٢ ، ٢٠٠٤/٣ وهما العامين الأولين من الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦ ، يتوقع لها أن تعمل مع أو قبل نهاية هذه الخطة وبالتالى تعتبر طاقة مضافة بنهاية الخطة

٢- تقدير الاحتياجات الاستثمارية

بناء على الأسس السابقة :-

٢-١ يقدر إجمالى الاحتياجات من طاقات صرف وتنقية مياه الشرب المستهلكة لخدمة السكان

حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ على النحو التالى :-

- الاحتياجات من مياه الشرب حتى ٢٠١٢/١١ : نحو ١ر٣١ مليـــون متر مكعب/يوم
- الاحتياجات من طاقات صرف وتنقية نحو ٩٠% من هذه المياه حتى ٢٠١٢/١١تقـدر بحوالى ٠ر٢٨ مليون متر مكعب /يوم.
- الطاقة الاضافية اللازمة حتى عام ٢٠١٧/١٦ تقدر بنحو ٢ مليون متر مكعب/يوم

٢-٢ من المخطط الوصول بالطاقة المتاحـة للصرف الصحى فى نهـــاية الخطـة الخمسيـة ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦ إلى نحو : ٠ر١٨ مليون متر مكعب /يوم لعمليات الصرف ٩٦ر١٤ مليون متر مكعب /يوم لعمليات التنقيـــة

٢-٣ يتضح مماسبق (٢-١، ٢-٢) أنه لصرف وتنقية ٣٠ مليون متر مكعب عام ٢٠١٧/١٦ يستلزم توفير الطاقات الاضافية الآتية :-

نحو ٠ر١٢ مليون متر مكعب /يوم لعمليات الصرف

نحو ٠ر١٥ مليون متر مكعب /يوم لعمليات التنقية

٢-٤ تقدر جملة الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ٨ر٥٥ مليار جنيه بمتوسط أسعار الفترة من ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/١ ويقترح توفير هذه الاحتياجات وفقاً للمراحل الآتية:-

جدول (٢) مراحل توفير
احتياجات قطاع الصرف الصحى

المرحلة	الطاقة مليون متر مكعب /يوم		جملة الاستثمارات المطلوبة (مليار جنيه) (*) (بمتوسط أسعار الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/١)
	الصرف	التنقية	
(سنة الأساس ٢٠٠٢/١)	٠ر٤٠١	٨ر١٥	تم ادراج استثماراتها وجارى التنفيذ
الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦	٧ر٦٥	٦ر٧٩	٣١ر٣
الخطة الخمسية٢٠٠٨/٧-٢٠١٢/١١	٧ر٦٥	٧ر٦٥	٢٧ر٥
الخطة الخمسية ٢٠١٣/١٢-٢٠١٧/١٦	٤ر٣	٧ر٤١	
الجمـــــلة	٠ر٣٠	٠ر٣٠	٥٨ر٨

(*) تتضمن هذه الاستثمارات عمليات الإحلال والتجديد والصيانة والاستكمال والمشروعات الجديدة والتوسعات .

٣- توزيع الاحتياجات الاستثمارية حسب العمليات المطلوبة :-

من مراجعة استثمارات الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٦ لمحافظات الاقاليم (ملحق ١) يتضح أن نسبة مايوجه للعمليات المختلفة كما يلى:-

- الاحلال والتجديد ٣ر٥%
- الاستكمـــــــال ٣٩ر٥%
- التوسعات والمحطات الجديدة ٥٧ر٠%

وعلى ذلك، وبافتراض نفس هذه التوزيعات، فإن الاستثمارات المستقبلية المطلوبة لقطاع الصرف الصحى لتحقيق التغطية الشاملة حتى عام ٢٠١٧/١٦ يمكن توزيعها كمايلى:-

جدول (٣)

الخطة	جملة الاستثمارات	توزيع الاستثمارات		مليار جنيه
	مليار جنيه	الإحلال والتجديد	استكمال	توسعات جديدة
٢٠٠٨/٧-٢٠١٢/١١	٣١ر٣	١ر١	١٢ر٤	١٧ر٨
٢٠١٣/١٢-٢٠١٧/١٦	٢٧ر٥	١ر٠	١٠ر٨	١٥ر٧
الجمـــــــلة	٥٨ر٥	٢ر١	٢٣ر٢	٣٣ر٥

خامسا : تحديد الأولويات

١- الصيانة والاحلال والتجديد

الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للمحطات القائمة وتحسينها من خلال عمليات الصيانة والإحلال والتجديد مع ضرورة التحديد المسبق لهذه الاحتياجات بناء على دراسة الواقع الفعلى لشبكات ومحطات الصرف والتنقية.ويمكن اعطاء أولوية للمحافظـــات التى يتوفـــــر بها بنهاية ٢٠٠٧/٦ محطات ذات طاقة كافية لصرف ومعالجة المياه المستهلكة .يوضح ملحق (٢) الموقف بالنسبة لجميع المحافظات من حيث طاقات مياه الشرب والصرف الصحى حسب القدرة المتاحة للمحطات على استيعاب المياه المنصرفة (فى نهاية الخطة ٢٠٠٧/٦).

يمكن تقسيم هذه المحافظات حسب الأولويات الآتية:

أولوية (١) وتضم محافظتى دمياط والغربية حيث يتوفر بها محطات يمكنها استيعاب مزيد من المياه المنصرفة .

أولوية (٢) وتشمل المحافظات التى بها محطات تسمح طاقاتها باستيعاب أكثر من ٨٠% من المياه المنصرفة ،وتضم هذه المحافظات.

القليوبية- الشرقية-الجيزة-أسوان-سوهاج-البحر الاحمر-جنوب سيناء-الفيوم.

أولوية (٣) وتشمل باقى المحافظات

بناء على جدول (٣) ،فإن جملة الاستثمارات المستقبلية المقدرة لتحقيق التغطية الشاملة حتى عام ٢٠١٧/١٦ لعمليات الإحلال والتجديد تبلغ نحو ٢ر١ مليار جنيه أى بمتوسط عام حوالى ٨٠ مليون جنيه للمحافظة الواحدة .

ويقترح الدراسة المسبقة الدقيقة لواقع محطات وشبكات الصرف الصحى فى جميع المحافظات لتحديد الاحتياجات الفعلية للحفاظ على طاقتها وكفاءة تشغيلها وبالتالى توصية الاستثمارات.

٢- استكمال مشروعات لاستيعاب المياه المستهلكة

استكمال الطاقة المتاحة لاستيعاب المياه المستهلكة فى نهاية ٢٠٠٧/٦ تقدر هذه الطاقة (جدول ٣) بحوالى ٦ر٧٦ مليون متر مكعب/يوم لجميع محافظات الجمهورية،ويمكن إعطاء أولوية للمحافظات الاكثر من حيث العجز المطلوب توفيره فى طاقة مشروعات الصرف الصحى لاستيعاب جميع المياه المستهلكة وذلك نظرا لإحتمالات تعرض هذه المحافظات لمشاكل طفح وتلوث تربة ومجارى مائية وبالتالى الإضرار بالموارد الطبيعية .

ويوضح ملحق (٢) ترتيب المحافظات حسب أولويات عمليات الإستكمال .وبناء عى ذلك عليه تقسيم هذه المحافظات حسب الأولويات الآتية:-

أولوية (١) وتشمل محافظتى القاهرة والاسكندرية ،وتحتاج الى حوالى ٤ر٣ مليون متر مكعب /يوم لاستيعاب المياه المستهلكة.

أولوية (٢) وتشمل محافظات الدقهلية، اسيوط–الاسماعلية–بنى سويف–المنيا–كفر الشيخ–المنوفية.، تحتاج هذه المحافظات إلى نحو ٢ر٢ مليون متر مكعب /يوم لاستيعاب جميع المياه المستهلكة.

أولوية (٣) وتشمل باقى المحافظات وتحتاج إلى حوالى ١٦ر١ مليون متر مكعب /يوم

وبناء على هذه الأولويات وعلى الاستثمارات المستقبلية المقدرة بجدول (٣) ، يقدر استثمارات عمليات الإستكمال حتى ٢٠١٧/١٦ كمايلى :-

- محافظتى القاهرة والاسكندرية : وهما محافظتان تابعتان للهيئة العامة للصرف الصحى بالقاهرة والاسكندرية على التوالى.

تقدر الاستثمارات المستقبلية اللازمة لعمليات الاستكمال حتى ٢٠١٧/١٦ بحوالى ٧ر١١ مليار جنيه لتوفير طاقة اضافية حوالى ٤ر٣ مليون متر مكعب / يوم. ويقترح لذلك أي من البدائل الآتية :-

- زيادة طاقة المحطات القائمة.
- إنشاء محطات تقليدية اضافية .
- البديلين مهما.

ب- محافظات الدقهلية ، أسيوط–اسماعلية–بنى سويف–المنيا–كفر الشيخوالمنوفية وهى محافظات تتبع الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى (عدا الاسماعلية)تقدر الاستثمارات المستقبلية اللازمة لعمليات الاستكمال حتى ٢٠١٧/١٦ بحوالى ٦ر٧ مليار جنيه لتوفير طاقة اضافية حوالى ٢ر٢ مليون متر مكعب/يوم .

جـ- باقى محافظات الجمهورية

تقدر الاستثمارات المستقبلية اللازمة لعمليات الاستكمال حتى ٢٠١٧/١٦ بحوالى ٩ر٣ مليار جنيه لتوفير طاقة اضافية حوالى ١٦ر١ مليون متر مكعب /يوم.

ويقترح لمحافظات المجموعتين ب،جـ مايلى:-

- المناطق الحضرية : تحتاج إلى عدد من المحطات التقليدية المناسبة بطاقات تتراوح بين (٨٠)، (١٢٠)ألف متر /يوم .
- المناطق الريفية : من البدائل المطروحة:

الربط بالمدن القريبة فى حالة توفر طاقة استيعابية كافية ،ومن ثم اجراء عمليات التوصيل بالشبكات ومحطات الرفع.

- تنفيذ مشروعات تناسب التجمعات الصغيرة الريفية مثل البيارات وخزانات التحليل مع نظام لجمع ومعالجة نواتج الكسح.
- للمدن الجديدة :-

١-المدن السكنية : ربطها بالمدن القائمه .

٢-المدن السياحية : من البدائل المطروحه :

يتم تغذيتها بنظم لمياه الشرب والصرف الصحى منفصلة عن باقى المدن المحيطة ووفقاً لنظام تسعير خاص مناسب لها.

- عمل خزانات تحليل ونظم لجمع ومعالجة نواتج الكسح.
- ربطها بالمدن القائمة مع عمل تعريفه خاصة لها لضمان تغطية تكلفة الخدمة.

سادساً : الاحتياجات غير الاستثمارية :

إن تحقيق الأهداف المرجوه وإنشاء النظام المستدام يتطلب بالاضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية-إجراء عمليات تطوير وتحسين فى مجالات أخرى مساندة ترتبط بالنواحى المؤسسية والتشريعية والفنية والمجتمعية .ويقترح لذلك توفير نسبة حوالى ١% من جملة الاستثمارات (يقدر بحوالى ٥٨٨ مليون جنيه) .

أولا : فى مجال التطوير المؤسسى:

١- تشجيع مشاركة الشركات الخاصة فى تقديم خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحى معا لضمان التنسيق والتكامل بين الخدمتين على أن يحدد لهذه الشركات:-

أ - معايير ونظم الحساب والمراقبة.

ب - المهام والأدوار والإطار التشريعى.

جـ- مجالات العمل ،ويقترح أن تقدم هذه لشركات أعمال التشغيل والصيانة بالمدن والقرى.

٢- تحقيق لامركزية التنفيذ بمعنى أن تتولى المحافظات مسئولية تنفيذ الاستراتيجية ووضع الخطط التنفيذية لذلك على أن تقوم الحكومة المركزية بمهمة مساعدة المحافظات وتهيئة المناخ الملائم ،ويتضمن هذا الدور :-

- وضع المعايير المرجعية والتوحيد القياسى للعناصر المتشابهة (الوحدات المندمجة-محطات الرفع...)
- تقديم المعونة الفنية والمالية وإدارة التمويل .

ثانياً : فى مجال التطوير التشريعى :

مراجعة وتطوير القوانين واللوائح الحالية خاصة فيما يتعلق بمايلى:-

١- اختيار الشركات الخاصة وتحديد الأدوار والمسئوليات.

٢- تسعير الخدمة ووضع الشرائح الملائمة بمايتناسب مع الظروف الاجتماعية ومراعاة محدودى الدخل .

٣- تحمل المستفيدين بالمدن السياحية تكلفة انشاء محطات المعالجة والرفع وعمل الشبكات والتوصيلات المنزلية وتكلفة التشغيل والصيانة بالكامل.

ثالثاً : فى مجال التطوير الفنى:

١- عمل خرائط تفصيلية لشبكات الصرف الصحى وخطة لتطوير وتجديد هذه الشبكات وتحديد للاحتياجات اللازمة والتصنيع المحلى للمهمات اللازمة.

٢- تعميم إستخدام نظم المعالجة البسيطة فى القرى والتجمعات السكنية الصغيرة مثل الوحدات المدمجة Compactunit وحزانات التحليل مع نظام مناسب للتخلص من نواتج المعالجة ووضع لائحة للتوحيد القياسى للمكونات الأساسية لهذه النظم.

رابعاً : فى مجال توفير التمويل : من البدائل المطروحة فى هذا المجال :

١- مشاركة القطاع الخاص فى أعمال التشغيل والصيانة .

٢- تحمل القرى السياحية كافة التكلفة الاستثمارية وتكلفة التشغيل والصيانة.

٣- تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب واستهلاك الطاقة لمرافق المياه والصرف الصحى.

٤- السماح للبنوك التجارية بالتمويل فى استثمارات قطاع المياه والصرف الصحى .

٥- النظر في تعريفة بيع المياه لتتواءم مع سعر التكلفة حيث أن سعر البيع يعادل ١\، سعر التكلفة وبدون حساب الاهلاك.

٦- عمل شرطة لمرافق المياه إسوة بالكهرباء وذلك للحد من التوصيلات الخلسة.

٧- عمل ندوات للتوعية لتقليل الفاقد فى المياه مابعد العداد وكذا تدريب العاملين لتقليل الفاقد قبل العداد.

٨- تسهيل عمليات الصيانة المنزلية عن طريق مقايسه.

الملاحق

الملاحق (١ ، ٢، ٣)

- **عرض لنقاط الانطلاق الثلاث:**

أولا: أننا نرى أن **استراتيجية التنمية العامة في مصر** يمكن ان تقوم على:

- تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع المصري والاقتصاد القومي.
- الاستغلال الامثل للطاقات والامكانيات والثروات المتاحة و خاصة المساحات البكر التي يتوفر بها مقومات التنمية والامتداد الى مواقع الثروات التي لم تستغل بعد و تخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة المأهولة والتي لا تتجاوز حاليا ٥,٣ % من اجمالي المساحة الكلية.

وتتمثل المحاور الاساسية لهذة الاستراتيجية في نقاط عديدة نبرز منها الآتي:

- تقليل نسبة البطاله في المجتمع بزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الي ما يقرب من (٧%) و نصيب الاستثمارات منه (١٧ % - ٢٥%) مع تنمية نشاط التصدير (بحوالي ٨% منها السلعية ١٢%) مع تعظيم دور القطاع الخاص في نصيبه من إجمالي الاستثمارات وخاصة في أنشطة الخدمات.

- الحفاظ على كافة الموارد والثروات الطبيعية والبشرية والمادية والنادرة، وإعطاء اهمية خاصة لتنمية المرأة المصرية والتركيز على الشباب بتطوير خطة الاصلاح التعليمي.

- الانتشار خارج الوادي بما يكفل:

ا- الاستغلال الامثل للثروات المعدنية على امتداد الصحراء المصرية وقيام الصناعات الغذائية بالمناطق الزراعية الجديدة بسيناء و حول امتداد ترعة الوادي الجديد

ب- توجية الحركة العمرانية صوب الصحراء وايجاد المجال للسكان للانتشار بما يتسق مع فرص التنمية بالمناطق الجديدة مع توفير المرافق المناسبة للبناء. كذلك دراسة و متابعة المناطق العشوائية القائمة لتطويرها.

وهذا الأمر يتطلب:

- تحقيق التنمية الافقية والرأسية لشبكة الطرق الاقليمية
- استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات و توفير الموانى المحورية وتعزيز شبكات النقل والكهرباء وغيرها من المرافق
- التركيز على البحوث التطبيقية لتحقيق الرقي التكنولوجي في الصناعة وقواعد معلوماتها مع تعميق التصنيع المحلي النظيف للمعدات الاستثمارية مع الاهتمام بالمشروعات والصناعات الصغيرة وحماية الصناعات الوليدة ومواجهة سياسات الإغراق مع التوسع في المناطق الحرة والمناطق الصناعية الجديدة المتكاملة.

ثانيا: أن **استراتيجية التعمير** وبالتالي محاور النمو العمراني واهدافه يمكن ان ترتكز على الرؤية التي يوضحها الجدول التالي:

	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة المأهولة الف كم٢	الكثافة السكانية	نسبة المساحة المأهولة الى المساحة السكانية %
١٩٤٧	١٩	٤٠	٠,٥	٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٥,٨	٥٣	١,٢	٥,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢	٧٠	١,٠٣	٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٨١,٥	٨٠	١,٠١	٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٦	٩٩,٨	٠,٨٩	١٠

من الجدول يتضح زيادة الحيز العمراني من ٥,٣ % في بداية الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) الى ٧% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ويعني ذلك زيادة قدرها ١٧ الف كم^{٢} وتبلغ المساحة الإجمالية المستهدفة للمدن الجديدة ٠,٨ الف كم٢ تمثل ٤,٨٥ % من الزيادة المطلوبة وتساهم باقي قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والبترول بنحو ٤,٥ ، ٢ ، ٨,٥ ، ١,٢ الف كم٢ اي بنسب ٢٦,٤% ، ١١,٨% ، ٥٠% ، ٧% على الرتيب وذللك وفقا لاستراتيجية التنمية بهذة القطاعات ومعدلات نموها.

وبالتالي فان **اهم محاور النمو العمراني** حتى ٢٠٢٢ (كما توضحها الخريطة المرفقة) هي كما يلي:

ا- محاور طولية.

- محورين موازيين لنهر النيل من القاهرة وحتى اسوان وتقع عليهما بعض المدن الجديدة مثل بني سويف الجديدة واسيوط الجديدة و سوهاج الجديدة و اسوان الجديدة واخميم
- محور ساحل البحر الاحمر ويعتمد على التنمية المتكاملة في شماله وعلى السياحة في الجنوب
- محور(مطروح-سيوة-الواحات-العوينات) مارا بالصحراء الغربية والوادي الجديد.

ب- محاور عرضية وأهمها:

- محور الساحل الشمالي من رفح الى السلومو يقوي هذا المحور الطريق الساحلي الدولي والقرى السياحية ومنطقة التجارة الحرة عند بورفؤاد والسلوم وأهم المدن هي العريش الجديدة ومطروح الجديدة والسلوم الجديدة
- محور السويس القاهرة الواحات البحرية سيوة
- محور زعفرانة الفيوم العلمين
- محور رأس غارب بني مزار البويطي سيوة

- محور الغردقة أسيوط الفرافرة

- محور سفاجا قنا الخارجة موط
- محور القصير الأقصر الواحات الخارجة
- محور مرسى علم ادفو ابو سمبل
- محور برينس أسوان العوينات
- محور حلايب شلاتين اسوان
- محور القاهرة الإسماعيلية العوجا بسيناء

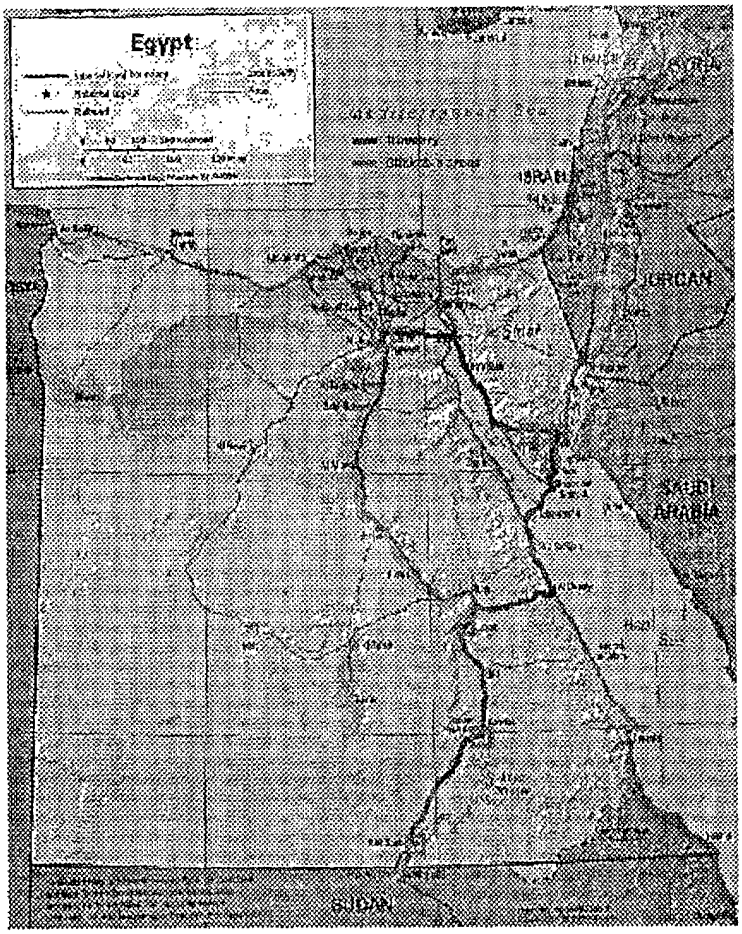

وبالتالي يمكن تلخيص **استراتيجية التعمير بمصر** بأنها تهدف الى:

- المحافظة على الطاقة الحالية لجميع المرافق بالإحلال والتجديد المستمر والدوري
- رفع كفاءة المرافق الحالية للوصول للاستخدام الامثل لها ولاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة
- تدعيم البنية الاساسية للمدن الجديدة لرفع نسبة الاشغال بها مع تجهيز المناطق الواعدة على محاور التنمية المخططة
- تنمية اقليم القاهرة الكبرى واستكمال الطريق الدائري الخارجي (الحضري والاقليمي)

ثالثا: قضايا منهجية وخبرات دولية عن الاستثمار في قطاعات البنية الاساسية. عموما فان التوسع في الانفاق العام على مشروعات قطاعات البنية الاساسية يؤدي الى تمكين قطاعات الانتاج المباشر من أداء دورها بكفاءة عالية حيث يترتب عليها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات القائمة كما تؤدي الي وجود حافز لدى المشروعات الجديدة للاستفادة من هذة الوفورات. وتتمثل آثار هذا التوسع في الانفاق العام على عناصر البنية الاساسية فيما يلي:

ا- زيادة الطلب الكلي.
ب- زيادة الإنتاجية.
ت- ارتفاع سعر الفائدة.

كما تؤكد بعض الدراسات ان على الدول النامية ان تستثمر في البنية الاساسية ما بين (٦% - ١٠%) من الناتج المحلي الاجمالي كما حدث بدول شرق آسيا (الاقتصاد الياباني تجاوز ١١% بعد الحرب العالمية الثانية).

و يؤكد البنك الدولي في تقرير التنمية ١٩٩٤ أن نسبة اجمالي الاستثمارات في قطاعات البنية الاساسية تتراوح بين (٢٠% - ٢٢%) من اجمالي الاستثمارات الحكومية في الدول ذات مستوي الدخل المنخفض والمتوسط، كما توصي نظريات التنمية الاقتصادية بان تكون هذة النسبة بين (٣٠% - ٤٠%) او أكثر كما حدث في السعودية في الخطط الخمسية الأربعة الأولى. وذلك على الرغم من أن الخبرات الدولية تؤكد ايضا ان المعدل الزمني المتوقع لتحقيق التوازن بين عرض خدمات عناصر البنية الاساسية وجذب مشروعات رأس المال الانتاجي يقدر بنحو ١٥ سنة تقريبا (حالة السويد).

كما ان نتائج معظم الدراسات الحديثة تؤكد ان الاثر الاكبر على الناتج الاجمالي انما يتحقق من بناء هياكل قطاع الطرق والكباري وكذلك قطاع المياة والصرف الصحي. وبالتالي يبرز الاستثمار فيهما .

وعموما فانة لتحقيق اكبر عائد ممكن من الاستثمار في البنية الاساسية فانه يجب التكامل والترابط فيما بين الانشطة المختلفة المكونة للقطاع الواحد من قطاعات البنية الاساسية حيث تعتبر كلها وحدة واحدة.

كما ان هناك اعتبار فني هام مفاده عدم قابلية كثيرمن مشروعات البنية الاساسية للتجزئة (مثل مشروعات المياة والصرف الصحي) وبالتالي فان تحقيق هذا النوع من المشروعات غير ممكن بالاعتماد على قرارات جزئية متقطعة.

الملحق الرابع

جدول رقم (١)

معدل النمو السكانى لكل محافظة

م	المحافظة	معدل النمو السكانى %	م	المحافظة	معدل النمو السكانى %	م	المحافظة	معدل النمو السكانى %
١	القاهرة	١ر٤٧	١٠	الغربية	١ر٧٦	١٩	سوهاج	٢ر٣٥
٢	الإسكندرية	١ر٦	١١	المنوفية	١ر٩٣	٢٠	قنا	٢ر١٢
٣	بور سعيد	١ر٣٨	١٢	البحيرة	١ر٩٦	٢١	أسوان	١ر٦٣
٤	السويس	١ر٨٤	١٣	الاسماعيلية	٢ر١٦	٢٢	الأقصر	١ر٧٩
٥	دمياط	٢ر٠٣	١٤	الجيزة	٢ر٠٢	٢٣	البحر الاحمر	١ر٨٣
٦	الدقهلية	١ر٩	١٥	بنى سويف	٢ر٢٣	٢٤	الوادىالجديد	٢ر٠٧
٧	الشرقية	٢ر٢٣	١٦	الفيوم	٢ر٤٦	٢٥	مطروح	٢ر٨٤
٨	القليوبية	١ر٩٨	١٧	المنيا	٢ر٤٣	٢٦	شمال سيناء	٢ر٤٢
٩	كفر الشيخ	١ر٨	١٨	أسيوط	٢ر٤٤	٢٧	جنوب سيناء	١ر٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٠٣) " مصر في أرقام " ، أبريل ص ٥ .

جدول رقم (٢)

عدد سكان مصر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

موزعا على المحافظات المختلفة

(العدد بالألف)

م	المحافظة	عدد السكان	م	المحافظة	عدد السكان
١	القاهرة	٧٤٩٧	١٥	بنى سويف	٢١٦٢
٢	الإسكندرية	٣٦٩١	١٦	الفيوم	٢٣٢١
٣	بور سعيد	٥٢٢	١٧	المنيا	٣٨٧٥
٤	السويس	٤٦٩	١٨	اسيوط	٣٢٨١
٥	دمياط	١٠٣٥	١٩	سوهاج	٣٦٥٥
٦	الدقهلية	٤٧٤٧	٢٠	قنا	٢٨٢٠
٧	الشرقية	٤٩٠٦	٢١	اسوان	١٠٧٧
٨	القليوبية	٣٧٣٢	٢٢	الاقصر	٤٠٧
٩	كفر الشيخ	٢٤٩٢	٢٣	البحر الاحمر	١٧٩
١٠	الغربية	٣٧٩١	٢٤	الوادى الجديد	١٦٣
١١	المنوفية	٣١١٢	٢٥	مطروح	٢٥٥
١٢	البحيرة	٤٥١٥	٢٦	شمال سيناء	٢٩٥
١٣	الاسماعلية	٨٢٥	٢٧	جنوب سيناء	٦٢
١٤	الجيزة	٥٤٢٧	الإجمالي العام		٦٧٣١٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٠٣) " مصر في أرقام " ، أبريل ص ٣ .

جدول (٣)

عدد سكان محافظات مصر موزعة بين الريف والحضر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

(العدد بالألف)

م	المحافظة	حضر	ريف	الإجمالـــي	م	المحافظة	حضر	ريف	الإجمالي
١	القاهرة	٧٤٩٧	–	٧٤٩٧	١٥	بنى سويف	٤٩٥	١٦٦٧	٢١٦٢
٢	الاسكندرية	٣٦٩١	–	٣٦٩١	١٦	الفيوم	٥١٦	١٨٠٥	٢٣٢١
٣	بور سعيد	٥٢٢	–	٥٢٢	١٧	المنيا	٧٢١	٣١٥٤	٣٨٧٥
٤	السويس	٤٦٩	–	٤٦٩	١٨	أسيوط	٨٨١	٢٤٠٠	٣٢٨١
٥	دمياط	٢٩٧	٧٣٨	١٠٣٥	١٩	سوهاج	٧٩٠	٢٨٦٥	٣٦٥٥
٦	الدقهلية	١٣٧٢	٣٣٧٥	٤٧٤٧	٢٠	قنا	٧٠٦	٢١١٤	٢٨٢٠
٧	الشرقية	١١٥٥	٣٧٥١	٤٩٠٦	٢١	أسوان	٤٧٦	٦٠١	١٠٧٧
٨	القليوبية	١٥٢١	٢٢١١	٣٧٣٢	٢٢	الأقصر	٢٥٩	١٤٨	٤٠٧
٩	كفر الشيخ	٥٧٦	١٩١٦	٢٤٩٢	٢٣	البحر الأحمر	١٥١	٢٨	١٧٩
١٠	الغربية	١١٥٢	٢٦٣٩	٣٧٩١	٢٤	الوادى الجديد	٨٠	٨٣	١٦٣
١١	المنوفية	٦٢٠	٢٤٩٢	٣١١٢	٢٥	مطروح	١٤٨	١٠٧	٢٥٥
١٢	البحيرة	١٠٢٢	٣٤٩٣	٤٥١٥	٢٦	شمال سيناء	١٨٤	١١١	٢٩٥
١٣	الإسماعيلية	٤٣١	٣٩٤	٨٢٥	٢٧	جنوب سيناء	٤٤	١٨	٦٢
١٤	الجيزة	٢٩٤٤	٢٤٨٣	٥٤٢٧	الإجمالي العام		٢٨٧٢٠	٣٨٥٩٣	٦٧٣١٣

المصدر : من إعداد الباحث وذلك بالاعتماد على بيانات عدد السكان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم حساب النسبة بين عدد سكان الريف والحضر واستخدامها لعدد سكان المحافظات الفعلى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

جدول رقم (٤)

الفاقد لكمية مياه الشرب المنتجة عام ٢٠٠٠

(ألف م٣)

م	المحافظـــة	كمية مياه الشرب المنتجة	كمية مياه الشرب المستهلكة	الفاقـــد	نسبة الفاقد في المياه %
١	القاهرة	٣٩١٤	٣٤٥٠	٤٦٤	١٢
٢	الإسكندرية	١٩٠٧	١٢٠٠	٧٠٧	٣٧
٣	بور سعيد	٢١٦	١٧١	٤٥	٢١
٤	السويس	٢٢٧	١٩٦	٣١	١٤
٥	دمياط	٢٩٩	٢٣٣	٦٦	٢٢
٦	الدقهلية	٧٣٧	٣٢١	٤١٦	٥٦
٧	الشرقية	٦٧٠	٥٠٩	١٦١	٢٤
٨	القليوبية	٤٧١	٣٤٠	١٣١	٢٨
٩	كفر الشيخ	٤٠٤	٢٦٤	١٤٠	٣٥
١٠	الغربية	٤٦٠	٢٩٩	١٦١	٣٥
١١	المنوفية	٢٢٢	١٩٥	٢٧	١٢
١٢	البحيرة	٤٨٧	٣٣٢	١٥٥	٣٢
١٣	الاسماعيلية	٥٥٤	٣٨٨	١٦٦	٣٠
١٤	الجيزة	١٧٠٧	١٤٢٩	٢٧٨	١٦
١٥	بنى سويف	١٦٧	٩٠	٧٧	٤٦
١٦	الفيوم	٣٤٨	٢٣٣	١١٥	٣٣
١٧	المنيا	٢٥٧	١٥٧	١٠٠	٣٩
١٨	أسيوط	٣٢٤	٢٨٩	٣٥	١١
١٩	سوهاج	٣٩٩	٣١٥	٨٤	٢١
٢٠	قنا	٣٧٧	٣٠١	٧٦	٢٠
٢١	أسوان	١٢٥	٦٢	٦٣	٥٠
٢٢	الأقصر	٧٤	٤٦	٢٨	٣٨
٢٣	البحر الأحمر	٦٣	٦٣	-	صفر
٢٤	الوادى الجديد	٦٨	٦٨	-	صفر
٢٥	مطروح	٢٤٧	١٥٤	٩٣	٣٨
٢٦	شمال سيناء	١٢٢	١٠٥	١٧	١٤
٢٧	جنوب سيناء	٦٥	٦٢	٣	٥
	الإجمالي العام	١٤٩١١	١١٢٧٢	٣٦٣٩	٢٤ر٤

المصدر : حسبت من بيانات غير منشورة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

جدول رقم (٥)

تقديرات عدد سكان المحافظات موزعة بين الحضر والريف

خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى ٢٠١١/٢٠١٢

(العدد بالألف)

المحافظة	٢٠٠٣ / ٢٠٠٤			٢٠٠٦ / ٢٠٠٧			٢٠١١ / ٢٠١٢		
	حضر	ريف	إجمالى	حضر	ريف	إجمالى	حضر	ريف	إجمالى
القاهرة	٧٦٠٧	-	٧٦٠٧	٧٩٤٧	-	٧٩٤٧	٨٥٤٨	-	٨٥٤٨
الاسكندرية	٣٧٥٠	-	٣٧٥٠	٣٩٣٣	-	٣٩٣٣	٤٢٥٨	-	٤٢٥٨
بور سعيد	٥٢٩	-	٥٢٩	٥٥١	-	٥٥١	٥٩١	-	٥٩١
السويس	٤٧٨	-	٤٧٨	٥٠٥	-	٥٠٥	٥٥٣	-	٥٥٣
دمياط	٣٠٣	٧٥٣	١٠٥٦	٣٢٢	٧٩٩	١١٢١	٣٥٦	٨٨٤	١٢٤٠
الدقهلية	١٣٩٨	٣٤٣٩	٤٨٣٧	١٤٧٩	٣٦٣٩	٥١١٨	١٦٢٥	٣٩٩٨	٥٦٢٣
الشرقية	١١٨١	٣٨٣٤	٥٠١٥	١٢٦١	٤٠٩٧	٥٣٥٨	١٤٠٩	٤٥٧٤	٥٩٨٣
القليوبية	١٥٥١	٢٢٥٥	٣٨٠٦	١٦٤٥	٢٣٩١	٤٠٣٦	١٨١٤	٢٦٣٦	٤٤٥٠
كفر الشيخ	٥٨٦	١٩٥١	٢٥٣٧	٦١٨	٢٠٥٨	٢٦٧٦	٦٧٦	٢٢٥٠	٢٩٢٦
الغربية	١١٧٢	٢٦٨٦	٣٨٥٨	١٢٣٥	٢٨٣٠	٤٠٦٥	١٣٤٨	٣٠٨٧	٤٤٣٥
المنوفية	٦٣٢	٢٥٤٠	٣١٧٢	٦٦٩	٢٦٩٠	٣٣٥٩	٧٣٦	٢٩٥٩	٣٦٩٥
البحيرة	١٠٤٢	٣٥٦١	٤٦٠٣	١١٠٤	٣٧٧٥	٤٨٧٩	١٢١٧	٤١٥٨	٥٣٧٥
الاسماعيلية	٤٤٠	٤٠٣	٨٤٣	٤٧٠	٤٢٩	٨٩٩	٥٢٢	٤٧٨	١٠٠٠
الجيزة	٣٠٠٤	٢٥٣٣	٥٥٣٧	٣١٨٩	٢٦٩٠	٥٨٧٩	٣٥٢٥	٢٩٧٣	٦٤٩٨
بنى سويف	٥٠٦	١٧٠٦	٢٢١٢	٥٤٣	١٨٢٧	٢٣٧٠	٦٠٨	٢٠٤٦	٢٦٥٤
الفيوم	٥٢٩	١٨٤٩	٢٣٧٨	٥٦٩	١٩٨٨	٢٥٥٧	٦٤٢	٢٢٤٥	٢٨٨٧
المنيا	٧٣٨	٣٢٣١	٣٩٦٩	٧٩٤	٣٤٧١	٤٢٦٥	٨٩٥	٣٩١٤	٤٨٠٩
أسيوط	٩٠٣	٢٤٥٨	٣٣٦١	٩٧٠	٢٦٤٣	٣٦١٣	١٠٩٤	٢٩٨١	٤٠٧٥
سوهاج	٨٠٩	٢٩٣٢	٣٧٤١	٨٦٧	٣١٤٤	٤٠١١	٩٧٤	٣٥٣٠	٤٥٠٤
قنا	٧٢١	٢١٥٩	٢٨٨٠	٧٦٨	٢٢٩٩	٣٠٦٧	٨٥٣	٢٥٥٣	٣٤٠٦
أسوان	٤٨٤	٦١٠	١٠٩٤	٥٠٧	٦٤١	١١٤٨	٥٥٠	٦٩٥	١٢٤٥
الأقصر	٢٦٣	١٥١	٤١٤	٢٧٧	١٥٩	٤٣٦	٣٠٣	١٧٣	٤٧٦
البحر الأحمر	١٥٤	٢٨	١٨٢	١٦١	٣٠	١٩١	١٧٧	٣٣	٢١٠
الوادى الجديد	٨٢	٨٤	١٦٦	٨٦	٩٠	١٧٦	٩٦	١٠٠	١٩٦
مطروح	١٥٢	١١٠	٢٦٢	١٦٥	١٢٠	٢٨٥	١٩٠	١٣٧	٣٢٧
شمال سيناء	١٨٨	١١٤	٣٠٢	٢٠٢	١٢٢	٣٢٤	٢٢٧	١٣٧	٣٦٤
جنوب سيناء	٤٥	١٨	٦٣	٤٧	١٩	٦٦	٥٠	٢١	٧١
الإجمالي	٢٩٢٤٧	٣٩٤٠٥	٦٨٦٥٢	٣٠٨٨٤	٤١٩٥١	٧٢٨٣٥	٣٣٨٣٧	٤٦٥٦٢	٨٠٣٩٩

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافى للاستثمارات في قطاع مياه الشرب خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٧)

(القيمة بالألف جنيه)

م	المحافظـــة	إحلال وتجديد محطات وشبكات المياه	جملة الاستكمال لمياه الشرب	جملة التوسع للمياه	جملة الاستثمارات لمياه الشرب
١	القاهرة	٣٩٩٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٦٢٣٠٠٠	١٣٨٧٠٠٠
٢	الإسكندرية	١٢٣٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٨٢٠٠٠
٣	باقى المحافظات :(*) بور سعيد	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠	٤٢٥٠٠
٤	السويس	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٧٥٠٠	١٢٧٥٠٠
٥	دمياط	٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٧٥٠٠	٨٢٥٠٠
٦	الدقهلية	٣٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٣٦٨٩٠٠	٥٠٧٩٠٠
٧	الشرقية	٢٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٣٥٣٠٠٠	٤٢٩٠٠٠
٨	القليوبية	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	٥٣١٨٠٠	٥٧٢٨٠٠
٩	كفر الشيخ	٣٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٢١٠٠٠	٣٦١٠٠٠
١٠	الغربية	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٦٨٥٠٠	٤٣٨٥٠٠
١١	المنوفية	٢٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	٢١٣٠٠٠	٣٣٣٠٠٠
١٢	البحيرة	٣٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٢٧٠٠٠	٤٩٢٠٠٠
١٣	الإسماعيلية	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٢٢٢٥٠٠
١٤	الجيزة	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
١٥	بنى سويف	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
١٦	الفيوم	٣٠٠٠٠	–	١٨٥٠٠٠	٢١٥٠٠٠
١٧	المنيا	٣٠٠٠٠	٧٣٠٠٠	٢٨٢٠٠٠	٣٨٥٠٠٠
١٨	أسيوط	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠	٢٤٣٠٠٠
١٩	سوهاج	٣٠٠٠٠	٩١٠٠٠	١٤٧٠٠٠	٢٦٨٠٠٠
٢٠	قنا	٢٠٠٠٠	٢٠٢٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٤٤٢٠٠٠
٢١	أسوان	٢٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠
٢٢	الأقصر				
٢٣	البحر الأحمر	–	–	–	–
٢٤	مطروح	–	–	–	–
٢٥	جنوب سيناء	–	٥٥٠٠٠	–	٥٥٠٠٠
٢٦	تغذية القرى بعموم المحافظات	–	–	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٢٧	مناطق التعمير والمجتمعات العمرانية	–	٢١٠٧٩٠٠	٢٠٧٢٥٠٠	٤١٨٠٤٠٠
	الإجمالي العام	١٠٧٢٠٠٠	٣٨٤٩٩٠٠	٧٨٤٤٧٠٠	١٢٧٦٦٦٠٠

المصدر : الخطة القومية (الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ المعتمدة ..

(*) البيانات لهذه المحافظات مسند تنفيذها للهيئة القومية .

جدول رقم (٧)

أولويات الإنفاق الاستثماري على عمليات الإحلال والتجديد في محافظات جمهورية مصر العربية

الترتيب	المحافظة	نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى %	الترتيب	المحافظة	نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى %	الترتيب	المحافظة	نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى %	الترتيب	المحافظة	نسبة الفاقد والاستخدامات الأخرى %
١	الدقهلية	٥٦	٨	الغربية	٣٥	١٥	دمياط	٢٢	٢٢	القاهرة	١٢
٢	أسوان	٥٠	٩	كفر الشيخ	٣٥	١٦	سوهاج	٢١	٢٣	المنوفية	١٢
٣	بنى سويف	٤٦	١٠	الفيوم	٣٣	١٧	بور سعيد	٢١	٢٤	أسيوط	١١
٤	المنيا	٣٩	١١	البحيرة	٣٢	١٨	قنا	٢٠	٢٥	جنوب سيناء	٥
٥	مطروح	٣٨	١٢	الاسماعيلية	٣٠	١٩	الجيزة	١٦	٢٦	الوادى الجديد	صفر
٦	الأقصر	٣٨	١٣	القليوبية	٢٨	٢٠	السويس	١٤	٢٧	البحر الأحمر	صفر
٧	الاسكندرية	٣٨	١٤	الشرقية	٢٤	٢١	شمال سيناء	١٤			

جدول رقم (٨)

الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ لمشروعات مياه الشرب

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	الجملة	الوزن النسبى %
مشروعات الإحلال والتجديد	١٠٧٢	٨ر٤
مشروعات استكمال	٣٨٤٩ر٩	٣٠ر٢
مشروعات التوسع + المشروعات الجديدة المطلوب	٧٨٤٤ر٧	٦١ر٤
الإجمالـــى	١٢٧٦٦ر٦	١٠٠

جدول رقم (٩)

متوسط تكلفة إنتاج مياه الشرب

البيـــــــــان	
الطاقة الإنتاجية المطلوب زيادتها حسب خطة التنمية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ (٢٦ر٤ مليون م^3 /يوم – ١٧ر٦٣ مليون م^3 /يوم)	٨ر٧٧ مليون م^3 /يوم
الاستثمارات المقدرة لزيادة الطاقة الإنتاجية خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧	١٢٧٦٦ر٦ مليون جنيه
متوسط تكلفة المتر المكعب من مياه الشرب	١٤٥٦ جنيه(*)

(*)تم حساب متوسط تكلفة المتر المكعب (١٤٥٦) بطريقة المتوسط العام ، وللدقة حيث أن قيمة تكلفة المحطات تختلف باختلاف المكان و الصنع والأرض وطول الشبكة ونوعها فيمكن الحساب على النحو التالى :-

$$\text{تكلفة المتر}^3 \text{ من مياه الشرب} = \frac{\text{تكلفة المحطة وقت التنفيذ}}{\text{الطاقة الإنتاجية}}$$

ولتوضيح الاختلافات بطريقة أكثر دقة يستلزم الأمر الرجوع الى تكلفة إنتاج المتر المكعب الواحد ومصدره والتى تبلغ نحو : ١١٠٠ جنيه محطات تقليدية ، ٨٠٠ جنيه محطات غير تقليدية ، ١٥٠٠ جنيه محطات مدمجة ، ٦٥٠ جنيه إنتاج آبار أو وحدات ترشيح ، ٥٠٠٠ جنيه محطات التحلية والمكثفات وتقتصر في المناطق البعيدة عن مصادر نهر النيل والمياه الجوفية غير صالحة .

ملخص الدراسة وأهم النتائج

بعد التقديم الذى يتضمن الهدف من التقدير ومصادر البيانات والمعلومات والركائز الثلاث التى تقوم عليها خطة القطاع موضوع البحث وهى :

أولاً : استراتيجية التنمية العامة فى مصر ومحاورها الأساسية.
ثانياً : استراتيجية التعمير ومحاور النمو العمرانى.
ثالثاً : قضايا منهجية وخبرت دولية عن الاستثمار فى قطاعات البنية الأساسية.

تم تقسيم البحث إلى فصلين (الأول خاص باحتياجات مياه الشرب والثانى خاص بالاحتياجات من الصرف الصحى .

وفيما يلى عرض لملخص وأهم نتائج كل فصل منهما.

أولاً : ملخص فصل تقدير الاحتياجات من قطاع مياه الشرب وأهم النتائج

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير الاحتياجات لقطاع مياه الشرب ومن ثم تقدير الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لهذه الاحتياجات في إطار التوجه الإستراتيجي الذى يهدف إلى تحقيق التغطية القومية الشاملة لخدمة مياه الشرب (مدن وقرى) .

ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على مجموعة من الفروض كان أهمها الاعتماد على معدل نمو سكانى مختلف لكل محافظة ، واتخاذ عدد سكان مصر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كسنة أساس ، بالاضافة الى الاعتماد على نسبة الفاقد لعام ٢٠٠٠ وافتراض ثباتها حتى عـــــام ٢٠١١/٢٠١٢ . ولقد حددت الدراسة متوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة المرغوب مختلف من عام ٢٠٠٦ عن عام ٢٠١٢ وأيضا مختلف بين كل من الحضر والريف .

ولعل من أهم نتائج هذه الدراسة مايلى :

- الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لقطاع مياه الشرب بنسبة ٥ر٩٢% حتى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ أى بنهاية الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧) .
- وضع سيناريوهات بديلة لتحقيق التغطية الشاملة لخدمات مياه الشرب متمثلة في زيادة مشروعات مياه الشرب ، أو وضع خطة واتباع سياسات من شأنها تقليل نسبة الفاقد أو تحقيق التغطية القومية الشاملة خلال الخطة الخمسية القادمة .
- وضع أولويات الاستثمار متمثلة في :
  - الإنفاق على عمليات الإحلال والتجديد لمحطات وشبكات المياه . وفى هذا الصدد قامت الدراسة بتحديد المحافظات التي يجب إعطائها أولوية . ويمكن تقسيمها إلى (٣) مجموعات :

    محافظات تتراوح فيها نسبة الفاقد مابين ٦٠%: ٣٥% تحتل المرتبة الأولى في الأولوية للاستثمار.

    محافظات تتراوح فيها نسبة الفاقد مابين ٣٥% : ١٥% تحتل المرتبة الثانية في الأولوية للاستثمار .

    محافظات تتراوح فيها نسبة الفاقد مابين ١٥% : صفر تحتل المرتبة الثالثة في الأولوية للاستثمار .
  - استكمال المشروعات القائمة وكذلك التوسع في المشروعات الجديدة – حيث يتم البدء في المحافظات التي تتميز بانخفاض نصيب الفرد من الكمية المنتجة لمياه الشرب مثل الدقهلية والغربية وبنى سويف والبحيرة .

وعلى الرغم من الجهد المتواصل لمحاولة تحرى الدقة في البيانات إلا أن الباحث أعتمد على بعض التقديرات نتيجة إلى عدم توافر بعض البيانات والتناقض والتضارب في البيانات بين الجهات المختلفة . وتعتبر هذه الدراسة نواه للعديد من الدراسات المستقبلية التي يمكن إجرائها مثل محاولة تحديد المشروعات اللازمة لكل محافظة وذلك بعد دراسة الطاقات التصميمية المتاحة لجميع محطات مياه الشرب ومحاولة القضاء على التفاوت بين الحضر والريف .

ثانياً : ملخص فصل تقدير الاحتياجات من قطاع الصرف الصحى وأهم النتائج

قطاع الصرف الصحى هو القطاع المكمل لقطاع إمدادات مياه الشرب ، وعلى ذلك فإن مراجعة وتقييم أداء هذا القطاع يرتبط أساسا بقدرته على جمع ونقل ورفع (صرف) ومعالجة (تنقية) مياه الشرب المستخدمة فى كافة الأغراض .

بمراجعة موقف قطاع الصرف الصحى بدءا من ١٩٨٢/٨١ – ٢٠٠٢/١ وحتى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٧/٦ ، تبين الآتى :

١ – بلغت الطاقة المتاحة لعمليات صرف مياه الشرب المستهلكة وتنقيتها فى سنة ٢٠٠٢/١ نحو ١٠,٤ ، ٨,١٥ مليون متر مكعب / يوم على التوالى مما يعنى قدرة قطاع الصرف الصحى فى هذه السنة على صرف نحو ٦٥,٧% من كمية المياه المستهلكة وتنقية حوالى ٧٨% من المياه المنصرفة .

٢ – تضمنت الخطة الخمسية ٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٧/٦ عدة مشروعات للصرف الصحى للوصول بالطاقة المتاحة لعمليات الصرف والتنقية إلى نحو ١٨,٠٥ ، ١٤,٩٤ مليون متر مكعب / يوم على التوالى مما يعنى صرف نحو ٧٧% من مياه الشرب المستهلكة وتنقية حوالى ٨٣% من المياه المنصرفة .

لتقدير احتياجات قطاع الصرف الصحى تم صياغة هدف استراتيجي وبلورة أهداف كمية لهذا القطاع كما يلى :

الهدف الإستراتيجي : تحقيق تغطية شاملة بنظم صرف صحى مناسبة لجميع مدن وقرى الجمهورية بما يحقق تكامل خدمات قطاعى مياه الشرب والصرف الصحى من خلال إقامة نظام متكامل مستدام يتأسس على تطوير وتحسين البنية الفنية والمؤسسية والمالية والتشريعية والمشاركة المجتمعية حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

الأهداف الكمية للقطاع : الوصول بالطاقات المتاحة إلى النحو التالى

السنة	طاقة الصرف مليون متر مكعب /يوم	طاقة التنقية مليون متر٣/يوم
٢٠٠٧/٦	١٨,٠٥	١٤,٩٣٤
٢٠١٢/١١	٢٥,٧	٢٢,٥٩
٢٠١٧/١٦	٣٠,٠	٣٠,٠

تقدير الاحتياجات:

- تم تقدير الاحتياجات من طاقات صرف وتنقية مياه الشرب المستهلكة حتى عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٣٠ مليون متر مكعب/يوم لكل منهما. ونظرا لأنه من المخطط الوصول بطاقة الصرف والتنقية عام ٢٠٠٧/٦ إلى نحو ١٨ر٠٥ ، ١٤ر٩٦ مليون متر مكعب/يوم على التوالى وبالتالى فإنه لتحقيق تغطية شاملة وصرف وتنقية جميع المياه المستهلكة يتطلب توفير طاقات إضافية تقدر بنحو ١٢ مليون متر مكعب/يوم لعمليات الصرف ونحو ١٥ مليون متر مكعب/يوم لعمليات التنقية.
- تقدر جملة الاستثمارات اللازمة لتوفير هذه الطاقات الإضافية بنحو ٨ر٥٥ مليار جنيه بمتوسط أسعار الفترة من ١٩٨٢/٨١ – ٢٠٠٢/١.
- يقترح توفير هذه الإحتياجات حتى عام ٢٠١٧/١٦ من خلال خطة خمسية سادسة ٢٠٠٧/٦ – ٢٠١٢/١١ وخطة خمسية سابعة ٢٠١٢/١١ – ٢٠١٧/١٦

• يوضح الجدول التالى الاحتياجات الاستثمارية لقطاع الصرف الصحى وتوزيعها المقترح على الخطط الخمسية القادمة وتوزيعها على العمليات المختلفة .

احتياجات قطاع الصرف الصحى حتى ٢٠١٧/١٦

الفترة الزمنية	الطاقات الإضافية	مليون متر مكعب/يوم	الاستثمارات اللازمة مليار جنيه				نسبة تحقيق الخطة	
	صرف	تنقية	اجمالى	احلال وتجديد	استكمال	توسعات وجديدة	صرف %	تنقية %
سنة الأساس ٢٠٠٢/١	١٠ر٤	٨ر١٥	–	–	–	–	٣٤ر٧	٢٧ر٢
خطة ١/ ٢٠٠٢ – ١/ ٢٠٠٧	٧ر٦٥	٦ر٧٩	تم إدراجها بالخطة				٦٠	٤٩ر٨
خطة ٦/ ٢٠٠٧–١١ /٢٠١٢	٧ر٦٥	٧ر٦٥	٣١ر٣	١ر١	١٢ر٤	١٧ر٨	٨٥ر٧	٧٥ر٣
خطة ١١/ ٢٠١٢–١٦ /٢٠١٧	٤ر٣	٧ر٤١	٢٧ر٥	١ر٠	١٠ر٨	١٥ر٧	١٠٠	١٠٠
إجمالى	٣٠ر٠	٣٠	٥٨ر٨	٢ر١	٢٣ر٢	٣٣ر٥		

ويستخلص من هذا الجدول ما يلى:

– يمكن بتوفير استثمارات قدرها ٣١ر٣ مليار جنيه تحقيق نسبة إنجاز أكثر من ٧٥% من الأهداف المحددة.

تحديد الأولويات: بدراسة توزيع استثمارات خطة ٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٧/٦ على المحافظات وفقا للعمليات المطلوبة ، ثم تحديد أولويات العمل الآتية لتحقيق الأهداف:

١– التركيز على عمليات الصيانة والإحلال والتجديد للحفاظ على الطاقة المتاحة وتحسين كفاءة التشغيل ، وذلك بتوفير استثمارات بمتوسط ٦٠ مليون جنيه للمحافظة الواحدة خلال فترة العشر سنوات ٢٠٠٧/٦ – ٢٠١٧/١٦ مع ضرورة إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية

لتحديد الاحتياجات الفعلية لتعظيم الاستفادة من هذه الاستثمارات. ويقترح إعطاء أولوية للمحافظات التى تتوفر بها طاقة تسمح بصرف وتنقية أكثر من ٨٠% المياه المستهلكة وهى محافظات دمياط والغربية يليها القليوبية – الشرقية – الفيوم – البحر الأحمر – جنوب سيناء – أسوان – سوهاج – الجيزة.

٢- تنفيذ مشروعات استكمالية لصرف وتنقية جميع المياه المستهلكة وسد الفجوة بين الطاقة اللازمة والطاقة المتاحة لعمليات الصرف الصحى وفقا للأولويات الآتية:

- محافظتى القاهرة والإسكندرية (تحتاج استثمارات نحو ٣ر٤ مليار جنيه).
- ققطاعات الدقهلية – كفر الشيخ – المنوفية – الإسماعيلية – أسيوط – بنى سويف – المنيا (تحتاج استثمارات نحو ٢ر٢ مليار جنيه).
- باقى المحافظات (تحتاج استثمارات نحو ١ر١٦ مليار جنيه).

الاحتياجات غير الاستثمارية:

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الصرف الصحى يعتمد على كفاءة الهياكل الفنية والتشريعية والسياسية والمؤسسية والمجتمعية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية. يقترح دراسة هذه الهياكل وتحديد فرص ومجالات التطوير. ومن المقترحات المطروحة فى ذلك:

- تشجيع مشاركة الشركات الخاصة مع تحقيق لا مركزية التنفيذ.
- تحمل المستفيدين بالمدن السياحية تكلفة إنشاء وتشغيل وصيانة مرافق الصرف الصحى.
- تشجيع مشاركة البنوك فى تمويل مشروعات الصرف الصحى.

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

تقريـــر

الموضوع : تقدير صلاحية البحث " تقدير الاحتياجات من قطاعات البنية الأساسية مع التركيز على قطاع مياه الشرب والصرف الصحى " للنشر

١. يقع البحث في واحد وعشرون صفحة ماعدا الملاحق وقد قسم البحث الى فصلين الأول خاص بتقدير الاحتياجات من مياه الشرب والثانى خاص بالاحتياجات من الصرف الصحى .

٢. في الحالتين هدفت الدراسة الى تقدير الاحتياجات من مياه الشرب (والصرف الصحى) ثم تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات في اطار توجه استراتيجى يهدف الى تقييم التغطية القومية الشاملة للخدمة في المدن والقرى .

٣. إعتمدت الدراسة على مجموعة فروض كان أهمها الاعتماد على معدل نمو سكانى مختلف لكل محافظة واتخاذ عدد سكان مصر عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كسنة أساس وتحديد نسبة الفاقد على أساس ماقيس في عام ٢٠٠٠ وافترض ثباتها في عام ٢٠١١/٢٠١٢ كما عينت الدراسة متوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة المرغوب فيها في عـــام ٢٠٠٦و٢٠١٢ .

٤. تتميز الدراسة بوضوح الأهداف والاختصار وعمل تقديرات مستقبلية بأساليب إحصائية بسيطة ومباشرة ولكنها معبرة كما اعتمدت الدراسة على مصادر أولية لجمع البيانات وبعدت عن التقديرات الذاتية .

٥. إن تقدير الاحتياجات اعتمدت على تثبيت الفاقد في السنوات القادمة كما توسع تقديره لمتوسطات الاستهلاك الفردية المرغوب فيها . وقد يكون في ذلك اختلاف في وجهات النظر لاتمس على أى حال نتائج الدراسة . كما أن الأولويات اعتمدت على تحليل الطلب والإنتاج على مستوى المحافظة والتى قد تخفى سوء توزيع داخلى .

وأخيراً فان تقدير الاستثمارات ثبت تكلفة الإنتاج في المستقبل .

الرأى : الدراسة صالحة للنشر ولا تحتاج الى تعديلات .

تقدير الاحتياجات من قطاعات البنية الأساسية
(التركيز على الطرق والكبارى)

نوفمبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول : استراتيجية القطاع وأهدافه الرئيسية

- نقاط الإنطلاق لتحديد الاستراتيجية
- استراتيجية التطوير
- الأهداف الرئيسية والتفصيلية

الفصل الثاني : الوضع الراهن وانجازات وزارة النقل في الفترة (٨٣/٢٠٠٣)

- الوضع الراهن لشبكة الطرق القومية والدولية
- انجازات وزارة النقل خلال الفترة (٨١/١٩٨٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٢)
- تحليل الوضع الراهن لشبكة الطرق ومعدلات الأداء

الفصل الثالث : مشروعات الخطة الخمسية (١/٢٠٠٣ -٦/٢٠٠٧) والفترة (٢٠٠٧ ٢٠١٧)

- مشروعات وزارة النقل خلال الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧)
- مشروعات جهاز التعمير خلال الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧)
- أهم مشروعات الفترة (٢٠٠٧/٢٠١٢) ، (٢٠١٢/٢٠١٧)
- تحليل موقف مشروعات الطرق في الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧)

الفصل الرابع : تقدير الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية

- منهج تقدير الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية
- المتطلبات الاستثمارية لخطة (١/٢٠٠٢-٦/٢٠٠٧)
- المتطلبات الاستثمارية في الفترة (٢٠٠٧/٢٠١٧)

- الملخص وأهم النتائج
- المراجع

المقدمـــة

يعتبر قطاع النقل أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة لأى دولة ، كما تساعد شبكات النقل المختلفة والتي تشكل بدورها أهم ركائز قطـــاع النقـــل على توظيف الأنشطة الصناعية والزراعية والسكانية فى المناطق التى ترى الدولة أولويـــة للاستثمار فيها وحتمية تنفيذ مشروعات التنمية فى نطاقهـــا بالاضـــافة الـــى أنهـــا تيســـر للمواطنين التنقل للتوطن بجوار تلك المشروعات حيث فرص عمل ربما يسعون إليها ٠

كما أن التغيرات على المستوى الدولي والاقليمى والمحلى ، تشكل تحـــديا جديـــدا ، يتطلب ضرورة توفير مستويات عاليه من خدمات النقل فى إطار رؤية واضـــحة للاتجاهـــات المستقبلية ٠ بالاضافة الى ذلك تعتبر شبكات النقل من أهم الأصول الاســـتراتيجية للدولـــة ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها ورفع مستواها بما يتماشى مع تلك المتغيرات العالمية٠

وتعتبر الكبارى أحد أهم مكونات شبكة الطرق وفى مجملها تكون منظومة متكاملـــة لأهم مرافق البنية الأساسية للدولة فهى بمثابة الشرايين الرئيسية التى يتدفق مـــن خلالهـــا أنشطة الاقتصاد القومى لدفع عجلة التنمية الشـــاملة فـــى جوانبهـــا المتنوعـــة الزراعيـــة والصناعية والسياحية وغيرها بكافة أنحاء الجمهورية ، كما تساعد فـــى خلـــق مجتمعـــات عمرانية جديدة ، لجذب الكثافة السكانية من الوادى الضيق الى الوادى الرحب ٠

وتمتد شبكات الطرق الحالية فى محاور طولية وعرضية تربط بين مختلـــف أنحـــاء الجمهورية وتصل الى جميع المدن وإلى الموانى البحرية والبرية على حدود مصـــر ، كمـــا تتصل بعدد غير قليل من القرى الكبيرة والصغيرة على حد سواء ويتم عبر الشبكة نقل مـــا يزيد عن ٩٠% من حجم حركة السلع والخامات بالاضافة الى نحو ٦٠% من حركة الركاب على المستوى القومى ، وتقوم الدولة على المستوى المركزى أو على مستوى المحافظـــات بإنشاء الطرق والكبارى وصيانتها حيث يقع عبء تمويلها على الموازنة العامة للدولة٠

وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى وضع تصور لاستراتيجية واضحة المعالم لقطاع الطرق والكبارى ، بعد دراسة الاستراتيجيات المتاحة إن وجدت ، ومدى ملاءمتها حتى تتمكن فى النهاية من الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يحتاج القطاع إلى التطوير أو التوسع ؟
- ما هى اتجاهات هذا التطور أو التوسع ؟
- ما هو التقدير للاستثمارات المطلوبة لهذا التطوير ؟
- يمكن فى دراسة مستقبلية بعد ذلك دراسة كيفية تدبير الموارد المطلوبة على ضوء عرض مجموعة من السيناريوهات البديلة لمتخذ القرار ٠

وفى هذا الاطار العام يصبح من الأهمية أن تقوم الدراسة بتقدير المتطلبات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ الاحتياجات المتوقعة من مشروعات الطرق والكبارى واللازمة سواء لإتمام ما سبق البدأ فيه من مشروعات الخطة الخمسية (٢٠٠٢/١-٢٠٠٧/٦) أو خلال الفترتين التاليتين (٢٠٠٧-٢٠١٢) ، (٢٠١٢-٢٠١٧) ٠ وذلك فى إطار بلورة استراتيجية لتطوير قطاع الطرق والكبارى ٠ حيث ترتكز تلك الاستراتيجية على عدد من الأسس الرئيسية التى تفرضها الأهدف الرئيسية والتفصيلية لتنمية القطاع ٠

كما تأخذ الدراسة بعين الاعتبار الوضع الراهن ومعدلات الإنجاز العينية والفنية والمالية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠١) وفى بعض الأحيان خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤) ووفقا لما هو متاح من معلومات وبيانات عن نوعية المشروعات المنفذة خلال تلك الفترة ومدى مساهمتها فى تدعيم استراتيجية التطوير المقترحة ٠

ولقد جاءت هذه الدراسة فى أربعة فصول ، تناول **الفصل الأول** استراتيجية القطاع والأهداف الرئيسية والتفصيلية ، وتناول **الفصل الثانى** الوضع الراهن وانجازات وزارة النقل خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠١/٢٠٠٢)، وتحليلاً لوضع الشبكة الحالى ومعدلات الأداء، بينما اهتم **الفصل الثالث** بعرض وتحليل لأهم مشروعات الخطة الخمسية (٢٠٠٢/١-٢٠٠٧/٦) والفترة التالية (٢٠٠٧-٢٠١٧) ، وقد تضمنت الدراسة فى **فصلها الرابع** تقديرات للمتطلبات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ الاحتياجات من مشروعات الطرق حتى نهاية الخطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ، ونهاية الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) على التوالى، كما اشتملت الدراسة على **ملخص** لأهم النتائج التى توصلت إليها ٠

وقد تكون فريق الدراسة من مجموعة من الخبراء بالمعهد وأخرى من الإداريين والمسئولين بوزارة التخطيط ٠

وارتكزت المجموعات البحثية فى اجتماعاتها الدورية والمنتظمة لإتمام الدراسة المطلوبة على مصادر عدة للبيانات والمعلومات أهمها :-

- الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٦/٩٧-٢٠١٦/١٧) المجلد الأول (١٩٩٧) ٠
- تقارير المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ، القاهرة ٢٠٠٠ ٠
- استراتيجية قطاع التعمير حتى ٢٠١٢-٢٠٢٢ ٠
- بالاضافة الى تقارير بعض اللجان المتخصصة بوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق بخصوص الإطار العام للسياسات القومية المتعلقة ببعض القطاعات ٠
- بحوث فى مؤتمرات ودراسات منشورة ، مثل :
  (حسن علوانى ، ايمان مصطفى ، محرم الحداد وآخرون ، نفيسة أبو السعود)
- بيانات دولية للمقارنات ٠

ولا يسعنى فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إخراج هذه الدراسة من السادة المستشارين والخبراء والمدرسين المساعدين من داخل المعهد وخارجه من الإداريين المسئولين بالقطاعات المعنية بوزارة التخطيط لما قدموه من عون متميز وجهود واضحة جعلت الدراسة فى شكلها الحالى ، متمنيا القدرة على الإنجاز الجماعى مع تمنياتى بأن تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها ٠

والله من وراء القصد ،،،

الباحث الرئيسى والمشرف على البحث

(أ٠د٠ محرم الحداد)

أسماء فريق دراسة
تقدير الاحتياجات من قطاعات البنية الأساسية
(التركيز على قطاع الطرق والكباري)

أولا : من معهد التخطيط القومي

١- أ.د. محرم الحداد (الباحث الرئيسي)

٢- أ.د. حسام مندور

٣- د. محمد نصر فريد

٤- السيد/ على عبد الخالق

ثانيا : من وزارة التخطيط

١- م/ عنايات بنيامين

٢- م/ نجلاء على فرج

الفصل الأول

استراتيجية القطاع وأهدافه الرئيسية

إن استراتيجيات تطوير أى قطاع من قطاعات البنيـــة الأساســية يجــب أن تنطلــق وتتوافق مع الاستراتيجية العامة للدولة وتعتمد على مرتكزاتها الأساســية والتــى توضــح الرؤية المستقبلية لجميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصــناعة والســياحة والتعميــر والمجتمعات العمرانية الجديدة) الأخرى ومعدلات نموهــا المنشــودة ، كمــا تعتمــد علــى استراتيجية التعمير ومحاور النمو العمرانى وأهدافه ، وكذلك الخبرات الدولية العمليــة فــى مجال الاستثمار فى قطاعات البنية الأساسية مع عدم إهمال التأصيل المنهجى ٠

ويتناول هذا الفصل عرضا لنقاط الانطلاق والأسس الرئيسية لاستراتيجية التطــور ، فضلا عن الأهداف الرئيسية والتفصيلية لما ٠

أولا : عرض لنقاط الانطلاق الثلاث

يرى فريق الدراسة أن استراتيجية التنمية العامة في مصر يمكن ان تقوم على:

١- تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع المصري والاقتصاد القومي ٠

٢- الاستغلال الامثل للطاقات والامكانيات والثروات المتاحة و خاصة المساحات البــكر التي يتوفر بها مقومات التنمية والامتداد الى مواقع الثروات التي لم تستغل بعــــد وتخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة المأهولة والتي لا تتجاوز حاليــا ٥,٣ % من اجمالي المساحة الكلية.

وتتمثل **المحاور الاساسية** لهذة الاستراتيجية في نقاط عديدة نبرز منها الآتي:

١- تقليل نسبة البطاله في المجتمع بزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الي ما يقرب من (٧%) و نصيب الاستثمارات منه (١٧ % - ٢٥%) مع تنمية نشاط التصدير (بحوالي ٨% منها السلعية ١٢%) مع تعظيم دور القطاع الخاص في نصيبه من إجمالي الاستثمارات وخاصة في أنشطة الخدمات.

٢- الحفاظ على كافة الموارد والثروات الطبيعية والبشرية والمادية والنادرة، وإعطاء اهمية خاصة لتنمية المرأة المصرية والتركيز على الشباب بتطوير خطة الاصلاح التعليمي.

٣- الانتشار خارج الوادي بما يكفل:

أ- الاستغلال الامثل للثروات المعدنية على امتداد الصحراء المصرية وقيام الصناعات الغذائية بالمناطق الزراعية الجديدة بسيناء و حول امتداد ترعة الوادي الجديد

ب- توجيه الحركة العمرانية صوب الصحراء وايجاد المجال للسكان للانتشار بما يتسق مع فرص التنمية بالمناطق الجديدة مع توفير المرافق المناسبة للبناء. كذلك دراسة و متابعة المناطق العشوائية القائمة لتطويرها.

وهذا الأمر يتطلب:

١- تحقيق التنمية الافقية والرأسية لشبكة الطرق الاقليمية ٠

٢- استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات و توفير الموانى المحورية وتعزيز شبكات النقل والكهرباء وغيرها من المرافق ٠

٣- التركيز على البحوث التطبيقية لتحقيق الرقي التكنولوجي في الصناعة وقواعد معلوماتها مع تعميق التصنيع المحلي النظيف للمعدات الاستثمارية مع الاهتمام بالمشروعات والصناعات الصغيرة وحماية الصناعات الوليدة ومواجهة سياسات الإغراق مع التوسع في المناطق الحرة والمناطق الصناعية الجديدة المتكاملة.

كما يرى فريق الدراسة أن **استراتيجية التعمير** وبالتالي محاور النمو العمراني واهدافه يمكن ان ترتكز على الرؤية التي يوضحها الجدول التالي:

السنة	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة المأهوله الف كم٢	الكثافة السكانية	نسبة المساحة المأهوله الى المساحة السكانية %
١٩٤٧	١٩	٤٠	٠,٥	٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٥,٨	٥٣	١,٢	٥,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢	٧٠	١,٠٣	٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٨١,٥	٨٠	١,٠١	٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٦	٩٩,٨	٠,٨٩	١٠

من الجدول يتضح زيادة الحيز العمراني من ٥,٣ % في بداية الخمسية الخامسة (٢٠٠٣/٢٠٠٢) الى ٧% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ويعني ذلك زيادة قدرها ١٧ الف كم^{٢} وتبلغ المساحة الإجمالية المستهدفة للمدن الجديدة ٠,٨ الف كم٢ تمثل ٤,٨٥ % من الزيادة المطلوبة وتساهم باقي قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والبترول بنحو ٤,٥ ، ٢ ، ٨,٥ ، ١,٢ الف كم٢ اي بنسب ٢٦,٤% ، ١١,٨% ، ٥٠% ، ٧% على الرتيب وذلك وفقا لاستراتيجية التنمية بهذة القطاعات ومعدلات نموها ٠

وبالتالي فان أهم **محاور النمو العمراني** حتى ٢٠٢٢ (كما توضحها الخريطة المرفقة) هي كما يلي :

أ- محاور طولية :

- محورين موازيين لنهر النيل من القاهرة وحتى اسوان وتقع عليهما بعض المدن الجديدة مثل بني سويف الجديدة واسيوط الجديدة و سوهاج الجديدة و اسوان الجديدة واخميم ٠
- محور ساحل البحر الاحمر ويعتمد على التنمية المتكاملة في شماله وعلى السياحة في الجنوب
- محور(مطروح-سيوة-الواحات-العوينات) مارا بالصحراء الغربية والوادي الجديد.

ب- محاور عرضية وأهمها :

- محور الساحل الشمالي من رفح الى السلومو يقوي هذا المحور الطريق الساحلي الدولي والقرى السياحية ومنطقة التجارة الحرة عند بورفؤاد والسلوم وأهم المدن هي العريش الجديدة ومطروح الجديدة والسلوم الجديدة ٠
- محور السويس القاهرة الواحات البحرية سيوة ٠
- محور زعفرانة الفيوم العلمين ٠
- محور رأس غارب بني مزار البويطي سيوة ٠
- محور الغردقة أسيوط الفرافرة ٠
- محور سفاجا قنا الخارجة موط ٠
- محور القصير الأقصر الواحات الخارجة ٠
- محور مرسى علم ادفو ابو سمبل

- محور برينس أسوان العوينات .
- محور حلايب شلاتين اسوان .
- محور القاهرة الإسماعيلية العوجا بسيناء .

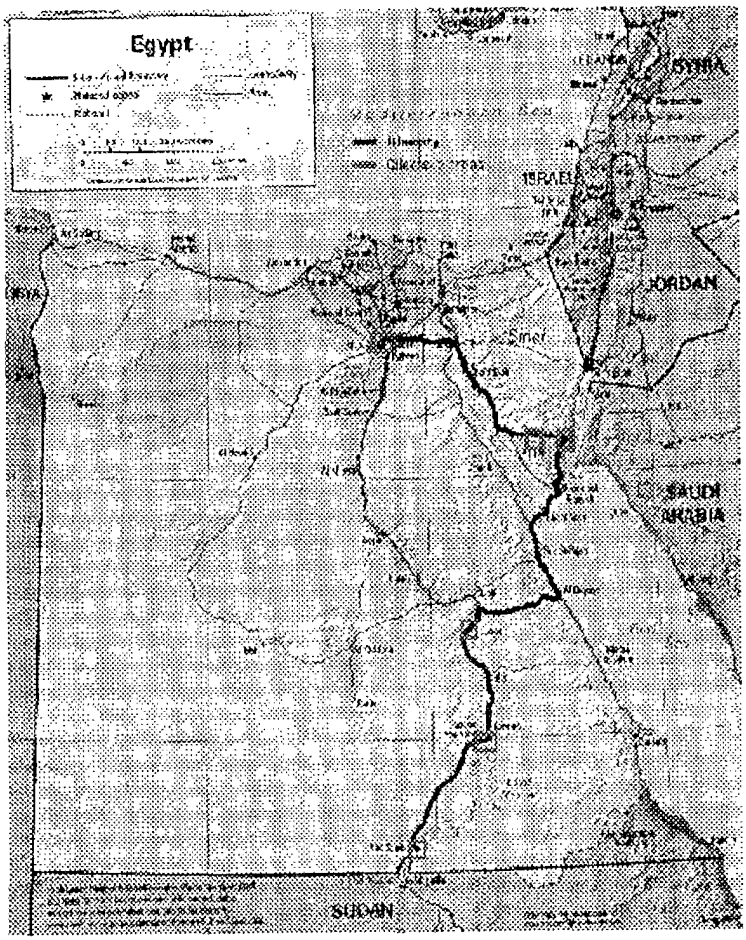

وبالتالي يمكن تلخيص **استراتيجية التعمير بمصر** بأنها تهدف الى:

- المحافظة على الطاقة الحالية لجميع المرافق بالإحلال والتجديد المستمر والدوري .
- رفع كفاءة المرافق الحالية للوصول للاستخدام الامثل لها ولاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة .
- تدعيم البنية الاساسية للمدن الجديدة لرفع نسبة الاشغال بها مع تجهيز المناطق الواعدة على محاور التنمية المخططة .

- تنمية اقليم القاهرة الكبرى واستكمال الطريق الدائري الخارجي (الحضري والاقليمي) .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار قضايا منهجية وخبرات دولية عن الاستثمار في قطاعات البنية الاساسية . وبصفة عامة فان التوسع في الانفاق العام على مشروعات قطاعات البنية اللاساسية يؤدي الى تمكين قطاعات الانتاج المباشر من أداء دورها بكفاءة عالية حيث يترتب عليها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات القائمة كما تؤدي الي وجود حافز لدى المشروعات الجديدة للاستفادة من هذة الوفورات . وتتمثل آثار هذا التوسع في الانفاق العام على عناصر البنية الأساسية فيما يلي:

أ- زيادة الطلب الكلي .

ب- زيادة الإنتاجية .

ت- ارتفاع سعر الفائدة .

كما تؤكد بعض الدراسات ان على الدول النامية ان تستثمر في البنية الاساسية ما بين (٦% - ١٠%) من الناتج المحلي الاجمالي كما حدث بدول شرق آسيا (الاقتصاد الياباني تجاوز ١١% بعد الحرب العالمية الثانية).

ويؤكد البنك الدولي في تقرير التنمية ١٩٩٤ أن نسبة اجمالي الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية تتراوح بين (٢٠% - ٢٢%) من اجمالي الاستثمارات الحكومية في الدول ذات مستوي الدخل المنخفض والمتوسط، كما توصي نظريات التنمية الاقتصادية بان تكون هذه النسبة بين (٣٠% - ٤٠%) او أكثر كما حدث في السعودية في الخطط الخمسية الأربعة الأولى. وذلك على الرغم من أن الخبرات الدولية تؤكد ايضا ان المعدل الزمني المتوقع لتحقيق التوازن بين عرض خدمات عناصر البنية الأساسية وجذب مشروعات رأس المال الانتاجي يقدر بنحو ١٥ سنة تقريبا (حالة السويد) .

كما ان نتائج معظم الدراسات الحديثة تؤكد ان الاثر الاكبر على الناتج الاجمالي انما يتحقق من بناء هياكل قطاع الطرق والكباري وكذلك قطاع المياه والصرف الصحي. وبالتالي يبرز الاستثمار فيهما .

وعموما فإنه لتحقيق اكبر عائد ممكن من الاستثمار في البنية الأساسية فانه يجب التكامل والترابط فيما بين الأنشطة المختلفة المكونة للقطاع الواحد من قطاعات البنية الأساسية حيث تعتبر كلها وحدة واحدة .

كما ان هناك اعتبار فني هام مفاده عدم قابلية كثير من مشروعات البنية الأساسية للتجزئة (مثل مشروعات المياه والصرف الصحي) وبالتالي فان تحقيق هذا النوع من المشروعات غير ممكن بالاعتماد على قرارات جزئية متقطعة .

ثانيا : استراتيجية التطوير

يمكن بلورة استراتيجية تطوير قطاع الطرق والكبارى فيما يلى :

" توفير مستويات عالية من خدمات النقل فى إطار رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر لدعم الأنشطة الزراعية والصناعية والسكانية ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية " ٠

وتبنى استراتيجية التطوير على الأسس الرئيسية التالية :

١- الاهتمام بالصيانة للمحافظة على الشبكة القائمة سواء كانت صيانة دورية أو صيانة جسيمة وذلك حفاظا على تلك الشبكة ورفع كفاءتها ٠

٢- استكمال ونهو المشروعات الجارى تنفيذها حتى يتم الاستفادة منها ٠

٣- تطوير ورفع كفاءة الشبكة القائمة لتحقيق أعلى درجات الأمن والأمان والمحافظة على أرواح المواطنين وتحقيق السيولة فى حركة المرور والتغلب على الاختناقات المرورية للحد من الحوادث ٠

٤- انشاء شبكات جديدة لربط المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمواجهة التنمية الشاملة بها واتساع النشاط الاقتصادى فى مختلف القطاعات مع العمل على تحقيق التكامل بين المشروعات وتوفير شبكات الطرق لخدمة المناطق العمرانية والصناعية الجديدة لتحقيق التنمية المتوازنة لهذه المناطق ٠

٥- الاهتمام بالعنصر البشرى والعمل على نشر ودعم الوعى والمسئولية لدى المواطنين وخاصة السائقين والعمل على الالتزام بقواعد وقوانين المرور والالتزام بالأحمال المحورية حفاظا على سلامة الطرق وسلامة وأمن المسافرين وحفاظا على الأرواح والمركبات والمنشآت ٠

ثالثا : الأهداف الرئيسية والتفصيلية

تتبلور الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع فيما يلى :

١- تحقيق محاور للربط بين دول الشرق والمغرب العربى مما يساعد على تيسير حركة التبادل التجارى والوصول الى التكامل الاقتصادى بين الدول ٠

٢- انشاء محاور جديدة لاستيعاب الزيادة المضطردة فى حجم المرور ووضع مخطط شامل لرفع كفاءة شبكة الطرق القومية بانشاء محاور جديدة بما يتمشى مع زيادة عدد السكان ونمو الطلب على النقل وتطور الانتاج والاستهلاك ومشروعات تنمية جنوب الوادى وتنمية سيناء وجذب الكثافة السكانية خارج الوادى الضيق ٠

٣- مواجهة الزيادة فى حجم حركة المركبات على الطرق والحفاظ على مستوى الخدمة على شبكة الطرق الحالية بحيث لا تزيد النسبة بين حجم المرور/السعة عن ٠,٦٢ ٠

كما يمكن تفصيل الأهداف فيما يلى :

١- خلق محاور تنموية جديدة لتخفيف العبء على شبكة الطرق الحالية وربط وادى النيل بالواحات وانشاء محاور عرضية جديدة لربط وادى النيل بساحل البحر الأحمر٠

٢- توسيع وازدواج بعض الطرق ذات الكثافة المرورية المرتفعة وانشاء الكبارى العلوية وايجاد الحلول الجذرية فى حل الاختناقات المرورية الكثيفة على شبكة الطرق (وذلك بالغاء التقاطعات السطحية لتحقيق الانسياب المرورى) وتوفير أعلى درجات الأمان ورفع كفاءة الطرق وتقويتها وتأمينها للابقاء على الشبكة بحالة جيدة ٠

٣- التوسع فى انشاء الكبارى على النيل للربط بين شبكة الطرق شرق وغرب النيل واستكمال واحلال وتجديد الكبارى الضعيفة لمواكبة التطور فى حمولات النقل على شبكة الطرق ٠

٤- تطوير شبكة الطرق لمواجهة متطلبات التنمية تمشيا مع مخططات الدولة فى الأقاليم المختلفة مثال :

- مشروعات تنمية منطقة جنوب الوادى بتوشكى وتوفير شبكة الطرق اللازمة لخدمة تنمية المنطقة ومواجهة حركة النقل البرى المتوقعة بالمنطقة ٠

- مشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء وتوفير الربط بين سيناء وباقى أجزاء الجمهورية والربط الداخلى بين مختلف أنحاء سيناء .

٥- تدعيم المجالات المختلفة لأعمال تأمين سلامة المرور على الطرق لتوفير أعلى درجات الأمان وتحقيق سيولة المرور والحد من الحوادث وذلك باستخدام كافة الوسائل من علامات ارشادية وتحذيرية وعلوية والبويات العاكسة والعواكس الأرضية المضيئة والحواجز المعدنية ، ونشر محطات الموازين للحفاظ على شبكة الطرق والسيطرة على الأحمال المحورية على الطرق وانشاء الاستراحات وتوفير الخدمات على الطرق الصحراوية لجذب مزيد من الحركة على هذه الطرق واستغلالها الاستغلال الأمثل لتخفيف العبء على الطرق الزراعية كثيفة الحركة .

٦- انشاء كبارى على النيل لتحقق الربط بين مدن شرق وغرب النيل بحيث لا تزيد المسافة بين كل كوبريين عن ٥٠كم لاحكام ربط شبكة الطرق بشرق وغرب النيل وذلك لخلق مجتمعات جديدة وجذب الكثافة السكانية خارج المدن المزدحمة .

٧- دعم مخصصات صيانة شبكة الطرق مع العمل على فتح آفاق جديدة غير نمطية للاستثمار لتخفيف الأعباء المالية التى تقع على كاهل الدولة وذلك بطرح مجموعة من مشروعات الطرق الحرة والسريعة لتمويلها وتنفيذها بنظام B.O.O.T أو B.O.T .

وقد تبلورت أهداف خطة وزارة النقل فى مجال الطرق والكبارى فيما يلى :

١- رفع كفاءة شبكة الطرق الحالية التى بلغت ما يزيد عن ٤٥ ألف كم منها ٢٣ ألف كم طرق رئيسية بين المحافظات عن طريق تنفيذ برامج دورية سنوية للصيانة .

٢- اجراء توسعات فى بعض الطرق : بزيادة حاراتها المرورية بما يفى بحركة النقل المتزايدة على الشبكة بالاضافة الى انشاء شبكة من الطرق الحرة السريعة طبقا لأعلى المستويات الفنية .

٣- انشاء مجموعة من الكبارى على النيل لتسهيل الربط بين شرق وغرب النيل .

٤- تأمين سلامة المرور على هذه الشبكة وتزويدها بوسائل الأمان المختلفة من تخطيط وعلامات إرشادية وتحذيرية وعواكس مضيئة وتزويد الطرق السريعة والرئيسية بالخدمات الضرورية من استراحات ومجمعات الخدمة المتكاملة ومراكز الإغاثة ونقاط الاسعاف .

الفصل الثانى

الوضع الراهن وانجازات وزارة النقل فى الفترة (٨٢/٨٣-٢٠٠٢/٢٠٠٣)

يستعرض هذا الفصل أهم مكونات شبكة الطرق القومية والدولية الحالية ، ووصفها نوعياً وفقاً لبعض التقسيمات المستخدمة فى هذا الغرض مثل التقسيم الادارى ، والجغرافى، والوظيفى ، والفنى ، مع تحديد لموقعها داخل الجمهورية ٠ كما يتناول هذا الفصل أيضا عرض بعض أهم الانجازات خلال الفترة (٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١) فى كل من مجالات الطرق والكبارى ، وتأمين سلامة المرور على الطرق ، وبعض ما تم بشأن التطور والتحديث خلال الفترة ذاتها ، ثم ينتهى بحساب عدد من مؤشرات الأداء بعد تحليل الوضع الراهن وعلاقته بالانجازات التى تمت حتى الآن ٠

أولا : الوضع الراهن لشبكة الطرق القومية والدولية

تتكون الشبكة الحالية للطرق البرية فى مصر من نحو ٤٥ ألف كم من الطرق السريعة المرصوفة ، بالاضافة الى نحو ١٤ ألف كم من الطرق الترابية بين التجمعات السكانية الصغيرة فى كل من المناطق الريفية والصحراوية ، كما تتضمن الشبكة ٢٤ كوبرى على النيل ، وعددا من الكبارى العلوية والأنفاق ٠

ووفقا للتقسيم الادارى تشرف المحافظات على نحو ٢٤ ألف كم بنسبة تبلغ ٥٣% من إجمالى أطوال الطرق السريعة المرصوفة وهى الطرق المعروفة بالطرق الاقليمية٠بينما تشرف الهيئة العامة للطرق والكبارى على نحو ٢١ ألف كم منها ٠

كما تتضمن الشبكة عدداً من الطرق المعروفة تبعاً للتقسيم الجغرافى بالمحاور الرأسية أو الطولية ، وتبلغ أطوالها نحو ٤,٧ ألف كم ، بالإضافة الى محاور أفقية أو عرضية وتقدر أطوالها بنحو ١,٢ ألف كم ، وإذا أضيف إليها طريق (أسوان/برنيس – تحت الانشاء وطوله ٢٩٠كم) فإن المحاور العرضية تصل الى ١,٥ ألف كم طول ، ويمكن عرض أهم تلك المحاور الرأسية والعرضية كما يلى :

المحاور الرأسية

١- طريق القاهرة/أسوان غرب النيل بطول نحو ٩٠٥ كم :

يبدأ من الجيزة/العياط/بنى سويف/المنيا/اسيوط/سوهاج/نجع حمادى/قنا/أسوان وامتداده يصل الى حدود السودان الشمالية عن طريق أسوان/وادى حلفا بطول نحو ٢٢٠ كم ٠ وهو طريق مفرد بعرض رصف ٧,٥م بالاضافة الى طبان مرصوف بعرض ٢,٢٥م من كل جانب فيما عدا المسافة من الجيزة/العياط مزدوجة ٢ حارة لكل اتجاه وهو من الطرق الزراعية الرئيسية ٠

٢- طريق القاهرة/اسوان شرق النيل بطول نحو ٨٥٢ كم :

يبدأ من حلوان/الصف/الكريمات/بنى سويف/المنيا/اسيوط/نجع حمادى/قنا/اسوان ، وهو طريق مفرد بعرض ٧,٥م بكامل طوله بالاضافة الى طبان مرصوف بعرض ٢,٢٥م من كل جانب فى المسافة من بدايته حتى اسيوط ، وهذان الطريقان من القاهرة/اسوان يخدمان سياسة النقل الثقيل ويرتبطان بحدود جمهورية السودان عند وادى حلفا ومنها الى باقى الدول الافريقية باعتبارهما جزء رئيسى من طريق الشرق العابر للقارة الافريقية بطول نحو ٩١٥٠ كم من القاهرة/جابيرون والمار بسبع دول افريقية مصر/السودان/اثيوبيا/كينيا/تنزانيا/زامبيا/بتسوانا ٠

٣- طريق القاهرة/اسيوط غرب النيل

من الطرق الحيوية الهامة التى تربط جنوب مصر بشمالها ، ويساهم فى نقل الحركة الى محافظات الصعيد وأنشىء ليخفف الضغط على طريقى الصعيد الحاليين شرق وغرب النيل وذلك لمواجهة الزيادة المضطردة فى حجم المرور المتجه من والى جنوب مصر ، واختيار محور الطريق روعى فيه أن يكون بعيد عن الوادى للمساهمة فى خلق مجتمعات عمرانية جديدة وجذب الكثافة السكانية بعيدا عن الدلتا والوادى ٠ويبلغ طول الطريق نحو ٥٨٧ كم منها ٣٥٥كم للطريق ، ٢٣٢كم للوصلات العرضية التى تربط الطريق بمراكز وقرى المحافظات التى تقع غرب النيل٠ ويبلغ عرض رصف الطريق ٧,٥م بالاضافة الى طبان ترابى بعرض ٢,٢٥م من كل جانب ٠

ويجرى حاليا استكمال انشاء الطريق حتى أسوان (مشروعى الطريق الصحراوى سوهاج/مطار اسيوط بطول نحو ١٢٠ كم ، واستكمال طريق سوهاج/اسوان

ووصلاته بطول نحو ٦٧٠ كم) ، من المتوقع نهوهما ليصبح الطريق الغربى الصحراوى ممتدا من القاهرة حتى اسوان بنهاية الخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ .

٤- الطريق الساحلى على مسار ساحل البحر الأحمر بطول نحو ١٠٧٩ كم وعرض رصف ٧,٥ متر ، ويبدأ من السويس / الزعفرانة / رأس غارب / الغردقة /سفاجا/القصير / مرسىعلم /برنيس /شلاتين / حلايب حتى خط عرض ٢٢ .

٥- طريق القاهرة/الاسكندرية الزراعى بطول نحو ٢٢٠ كم
وهو طريق مزدوج ٣ حارات لكل اتجاه بعرض نحو ١٠,٥ متر بالاضافة الى طبان مرصوف بعرض ٢م من كل جانب فى الاتجاهين ، ويخدم حركة النقل بين محافظات القاهرة/القليوبية/المنوفية/الغربية/البحيرة/الاسكندرية .

٦- طريق القاهرة/الاسماعيلية/بورسعيد بطول نحو ٢٠٠ كم
وهو طريق مزدوج بعرض ٧,٥م بالاضافة الى طبان مرصوف بعرض ٢م بكل اتجاه. ويعتبر أحد الطرق المتميزة التى تخدم حركة النقل بين محافظات القاهرة/الاسماعيلية/بورسعيد .

٧- طريق طنطا/المحلة/المنصورة/دمياط بطول ١٢٠ كم
وهو طريق مزدوج فى المسافة من طنطا/المحلة بطول نحو ٢٦ كم بعرض رصف ٧,٥م بكل اتجه ومفرد فى باقى المسافة . وهو محور حيوى يخدم حركة النقل بين محافظات الغربية/الدقهلية/دمياط .

٨- طريق بنها/ميت غمر/أجا/المنصورة بطول نحو ٩٠كم
وهو طريق مزدوج بعرض رصف ٧,٥م وطبان مرصوف ٢م لكل اتجاه ويخدم حركة النقل بين محافظات القليوبية/الدقهلية .

٩- طريق القاهرة/الفيوم الصحراوى بطول نحو ٨٩ كم
وهو طريق مزدوج بعرض رصف ٧,٥م بالاضافة الى طبان مرصوف ٢ متر بكل اتجاه ، ويخدم هذا الطريق حركة السياحة واغراض التنمية الزراعية ٠ ويعتبر الجزء الأول من الطريق يعتبر مدخلا لطريق القاهرة/اسيوط الصحراوى غرب النيل٠

١٠- الطريق الساحلى على مسار خليج السويس وخليج العقبة بطول نحو ٥٧٠ كم
ويمتد من نفق الشهيد أحمد حمدى/الشط/رأس سدر/شرم الشيخ/دهب/نويبع/طابا بعرض رصف ٧,٥م ، ويعتبر أحد المحاور الهامة بشبه جزيرة سيناء ويخدم الأنشطة السياحية الواقعة على امتداد مساره بصورة رئيسية ٠

المحاور الأفقية

ويقصد بها الوصلات العرضية التى تربط ساحل البحر الأحمر بالدلتا والوادى ومن أهمها :

١- طريق القاهرة/السويس بطول ١٣٠ كم ٠
٢- طريق القطامية/العين السخنة بطول ١٢٠كم ٠
٣- طريق الكريمات/الزعفرانة بطول ١٦٤ كم ٠
٤- طريق الشيخ فضل/رأس غارب بطول ٢٣٨كم ٠
٥- طريق قنا/سفاجا بطول ١٦٠ كم ٠
٦- طريق قفط/القصير بطول ١٨٠ كم ٠
٧- طريق ادفو/مرسى علم بطول ٢٢٥ كم ٠

بالاضافة إلى طريق أسوان/ برنيس بطول ٢٩٠كم (تحت الانشاء) ويتوقع نهوه بنهاية الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ٠

وهناك عدد من الطرق المرصوفة تنتمى بدرجة اكبر إلى التقسيم الوظيفى للطرق ، ويقصد به وضع طرق الشبكة التى لها نفس الوظيفة والهدف والأهمية فى مجموعة واحدة، حيث يساعد هذا التقسيم فى :

- تحديد أهمية الطريق بالنسبة لباقى طرق الشبكة ٠

- تحديد أسس مستوى الخدمة المطلوب ومعايير التصميم ٠
- تقييم العيوب ونقاط الضعف ٠
- تحديد الاحتياجات ٠
- اختيار المستوى الادارى المناسب لكل درجة من درجات الطرق ٠
- تحديد السياسات التمويلية وتكلفة الصيانة والتطوير ٠

وبناءاً على ذلك فإن شبكة الطرق تشتمل على ما يعرف بالمحاور السريعة المزدوجة ، والطرق الشريانية ، والطرق الدولية وقد تسمى فى بعض الأحيان بمحاور الربط الدولية أو الطرق الحرة ويمكن بيان هذه التصنيفات على النحو التالى :

المحاور السريعة المزدوجة

هذه الطرق وفقا للتقسيم الوظيفى تعتبر ذات مقدرة عالية على تقديم خدمة النقل السريع مقرونة بتقديم قدرة جيدة على الربط بين نقطة بداية الرحلة والهدف النهائى لها ، وتعرف أيضا بأنها الطرق ذات السرعات العالية والمواصفات المنتقاه وتخدم أحجام المرور الكبيرة والطوالية ، وتبلغ أطوال هذه النوعية من الطرق نحو ١٥٥٠ كم ، ومن أهمها :

١- طريق القاهرة/اسكندرية/مرسى مطروح/السلوم بطول ٧٥٢ كم ٠
٢- طريق القاهرة/اسكندرية الزراعى بطول ٢٢٠ كم ٠
٣- طريق دمياط/المنصورة/المحلة/طنطا بطول ١٢٠ كم ٠
٤- طريق القاهرة/الاسماعيلية/بورسعيد بطول ٢٠٠ كم ٠
٥- طريق الهايكستب/بلبيس بطول ٣٢ كم
٦- طريق الجيزة/العياط بطول ٥٠ كم ٠
٧- طريق بنها/ميت غمر/ أجا/المنصورة بطول ٩٠ كم ٠
٨- طريق القاهرة/الفيوم بطول ٨٩ كم ٠

شبكة الطرق بسيناء

يبلغ أطوال الطرق المرصوفة بشبه جزيرة سيناء (جنوب وشمال سيناء) نحو ٧ ألف كم ، بخلاف خط ربط عرض من وادى فيران حتى تقاطع دهب/نويبع ، والطرق الاقليمية داخل شبه جزيرة سيناء ، وتتضمن الشبكة ما يقرب من ألفان كم من الطرق الشريانية الى تخدم فى العادة أحجام المرور العالية نسبيا بين مراكز تجمع السكان

الرئيسية، وهى مصممة بحيث توفر خدمة سريعة تتوافق مع تقـديم الخـدمات المباشـرة للأنشطة المختلفة فى منطقة الطريق وهى :

ثلاثة محاور شريانية لنقل الحركة من الشرق الى الغرب وهى :

١- القنطرة/العريش/رفح بطول ٢٢٠ كم ٠

٢- الاسماعيلية/العوجة بطول ٢٥٦ كم ٠

٣- الشط/رأس النقب/نويبع بطول ٣٦٠ كم ٠

طرق رأسية تربط المحاور الشريانية السابقة وهى :

١- القنطرة شرق/الشط/شرم الشيخ بطول ٤٩٠ كم ٠

٢- رفح/طابا/شرم الشيخ بطول ٥٧٠ كم ٠

٣- العريش/نخل بطول ١٥٥ كم ٠

٤- بئر العبد/سدر الخيطان بطول ١٤٢ كم ٠

<u>محاور الربط الدولية (العربية والافريقية)</u> : وتبلغ أطوالها ما يقرب من ٥,٣ ألف كـم ، ونصنف على النحو التالى :

(*) محاور الربط مع الدول العربية فى الشرق :

١- طريق القاهرة/السويس/الشط/سدر الخيطان/نخل/التمد/رأس النقب حتى ميناء نويبـع بطول ٤٧٠ كم ومنه الى ميناء العقبة الأردنى باستخدام خط العبارات ثم الى بـاقى الـدول العربية ، والطريق الدائرى حول العقبة المار برأس النقب (مصر) – ايـلات (اسـرائيل) – العقبة (الأردن) – (تحت الانشاء) ٠

٢- طريق الاسماعيلية/الطاسة/الجفجافة/أبو عجيلة/العوجة بطول ٢٥٦ كم داخل الأراضـى المصرية ويمتد الى الكرك بطول ٤٠٠ كم ٠

٣- طريق القاهرة/القنطرة/العريش/رفح بطول ٣٥٠ كم وامتـداده الـى أراضـى السـلطة الفلسطينية واسرائيل وسوريا ولبنان ثم تركيا ٠

(*) محاور الربط مع الدول الافريقية فى الجنوب :

١- محور الصعيد غرب النيل من الجيزة/العياط/بنىسويف/المنيا/اسيوط/سوهاج/نجع حمادى/قنا/اسوان/وادى حلفا بطول ١٢١٧ كم ٠

٢- محور الصعيد غرب النيل من حلوان/الصف/الكريمات/بنى سويف/المنيا/اسيوط/نجع حمادى/قنا/اسوان بطول ٨٥٢كم ٠

٣- الطريق الصحراوى الغربى القاهرة/اسيوط/سوهاج/اسوان ووصلاته بطول نحو ١٣٧٧ كم ، ويستكمل حتى اسوان بنهاية الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٧) ٠

(*) محاور الربط مع الدول الأفريقية فى الغرب :

١- طريق القاهرة / اسكندرية / مطروح / سيدي براني / السلوم بطول ٧٥٢ كم حتي حدود الجماهيرية الليبية .

٢- طريق سيدى سليمان/سيدى عمر بطول ٣٠ كم كمحور أخر للربط بين مصر وليبيا ٠

ثانيا : انجازات وزارة النقل فى مجال الطرق والكبارى
خلال الفترة ٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١

فى مجال الطرق

يحسب لوزارة النقل قيامها بانشاء شبكة جديدة من الطرق الرئيسية بطول نحو ٣٠٦٣ كم خلال الفترة (٨٢/٨١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) وذلك لما يأتى :

- خلق محاور تنموية جديدة وتخفيفا للضغط على شبكة الطرق لمواجهة الزيادة المضطردة فى حجم الحركة على الطرق ٠
- ربط شبكة الطرق بسيناء بباقى شبكة الطرق الرئيسية بالدلتا ووادى النيل ٠
- رفع كفاءة وتقوية شبكة من الطرق السريعة والرئيسية بطول نحو ٣٨٠٠ كم بما يؤدى الى المحافظة علي هذه الطرق وزيادة أعمارها الافتراضية ٠
- مشروعات الاستكمال الجارى تنفيذها ليتم نهوها بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ٠

وما زالت الوزارة تعمل على استكمال انشاء طرق فى المناطق الجديدة بطول نحو ١٤٥٥ كم ومن أهمها :-

١- طريق اسوان / برنيس بطول ٢٩٠ كم .
٢- طريق سوهاج/اسوان (الغربى) ووصلاته بطول ٦٧٠ كم ٠
٣- طريق شرق العوينات/العوينات بطول ٣٥٨ كم ٠
٤- طريق قنا/المحروسة بطول ١٧ كم ٠
٥- الطريق الصحراوى لربط مدينة سوهاج بمطار أسيوط بطول ١٢٠ كم ٠

كما عملت الوزارة خلال نفس الفترة على توسيع وازدواج أجزاء من الشبكة الرئيسية بطول نحو ٣٠٠٠ كم وتحويلها الى طرق سريعة أو مزدوجة وتعمل أيضا على استكمال وتوسيع وإزدواج بعض الطرق بطول نحو ٦٣٠ كم ومنها :

١- إزدواج طريق القنطرة شرق/رفح بطول ٢٠٥ كم ٠
٢- إزدواج طريق الاسماعيلية/فايد/فنارة/السويس بطول ٨٥ كم ٠
٣- إزدواج طريق ساحل البحر الأحمر/الزعفرانة/رأس غارب بطول ١١٠كم ٠

٤- توسيع طريق الداخلة/الخارجة/الفرافرة بطول ٢٣٠ كم ، هذا اضافة الى توسيع وتقوية وتأمين طرق رئيسية أخرى ٠

في مجال الكبارى

تزامنت جهود وزارة النقل خلال نفس الفترة فى انشاء الكبارى على النيل ، والكبارى العلوية ، بخلاف ما يجرة استكماله حاليا حتى نهاية الخطة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) وذلك كما يلى :

الكبارى على النيل

بلغ عدد الكبارى على النيل التى تم الانتهاء منها خلال الفترة (٨١/٨٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) ١١ كوبرى من أهمها : كوبرى بنى سويف ، المنيا ، دسوق ، فارسكور ، المنصورة ، بنها ، الأقصر ، زفتى (ميت غمر) على النيل ، شربين ، اسوان ، كوبرى اسيوط على النيل وامتداده ، وجاري استكمال كوبري سوهاج علي النيل .

الكبارى العلوية

كما بلغ عدد الكبارى العلوية والانفاق التى تم انشائها نحو ١٤٧ كوبرى علوى ونفق بخلاف الكبارى الصغيرة ومن أهمها :

- كوبرى ميرغم على طريق مصر/اسكندرية الصحراوى ٠
- كوبرى ايتاى البارود على طريق مصر/اسكندرية الزراعى ٠
- كوبرى النوبارية الجديد على طريق مصر/اسكندرية الصحراوى ٠
- كوبرى الراهبين على طريق المحلة الكبرى/سمنود ٠
- كوبرى قويسنا على طريق القاهرة/اسكندرية الزراعى ٠
- كوبرى الدخيلة تحت طريق اسكندرية/مطروح الساحلى ٠
- كوبرى ك ٤,٥ على طريق الاسماعيلية/بورسعيد ٠
- كوبرى نكلا على الرياح البحيرى فوق طريق القناطر/الخطاطبة/التوفيقية ٠
- كوبرى منفلوط على ترعة الابراهيمية ٠
- كوبرى نفيشة العلوى مدخل الاسماعيلية ٠
- كوبرى طنطا العلوى فوق الطريق السريع بمحافظة الغربية ٠
- كوبرى محمد حسنى مبارك داخل شبين الكوم ٠

- كوبرى الفيوم فوق السكة الحديد بمدينة الفيوم ٠
- كوبرى بنى سويف على ترعة الابراهيمية ٠
- كوبرى شبرا المظلات على ترعة الاسماعيلية ٠
- كوبرى بنها على الرياح التوفيقى ٠
- كوبرى اشتوم الجميل ٠
- كوبرى الخطاطبة على الرياح التوفيقى ٠
- كوبرى كفر داود على الرياح البحيرى على طريق كفر داود/مدينة السادات
- كوبرى الشاحنات ببورسعيد ٠
- كوبرى دمنهور على ترعة المحمودية ٠
- كوبرى ايتاى البارود على ترعة المحمودية ٠
- كوبري العامرية تحت طريق مصر / اسكندرية الصحراوي ٠
- كوبرى العياط العلوى ٠
- كوبرى الرسوة ببورسعيد ٠
- كبارى قنا ، المنوفية ، الوصفية ، كوم امبو ، منشية الحمل ، أبو حمص ٠
- كوبرى عبد السلام عارف بالمنصورة ٠
- الانتهاء من انشاء كوبرى مبارك السلام فوق قناة السويس لربط شبه جزيرة سيناء بشبكة الطرق بالوادى والدلتا ٠
- ١١٦ كوبرى علوى رئيسى وانفاق بخلاف الكبارى الصغيرة ٠

ويجرى العمل على استكمال كوبرى الكفور القبلية بميدان الاسكندرية بطنطا وكبارى المنيا العلوى ، سمنود العلوى ، كفر الزيات العلوى ٠

<u>فى مجال تأمين وسلامة المرور على الطرق</u>

أعمال تأمين سلامة المرور والخدمات على الطرق ومن أهمها :-

١- تعديل المنحنيات الخطرة والغاء التقاطعات العمودية على الطرق بانشاء أماكن للدوران للخلف ٠

٢- انشاء الاستراحات على جانبى بعض الطرق الرئيسية ٠

٣- التوسع فى تركيب تليفونات ومراكز الاغاثة على الطرق السريعة ٠

٤- الاهتمام بالعلامات الارشادية على الطرق (عيون القط - البويات العاكسة - العلامات العلوية) لتأمين سلامة المرور على الطرق ٠

٥- تركيب الحواجز المعدنية والمحددات والحوائط الخرسانية (النيوجرسى) ٠

٦- انشاء مركز تدريب الهيئة العامة للطرق والكبارى لرفع مستوى العاملين والمهندسين ورفع المستوى الفنى للعمال وتحويلهم الى عمالة ماهرة ورفع كفاءة العاملين فى مجال الطرق والكبارى ٠

٧- كما تقوم الهيئة العامة للطرق والكبارى سنويا برفع كفاءة وصيانة ما يقرب من نحو ١٥٠٠ كم ٠

٨- نشر محطات الموازين الثابتة والمتنقلة على شبكة الطرق للسيطرة على الحمولات والحفاظ على الشبكة ٠

فى مجال التطوير والتحديث

١- الانتهاء من مشروع تطوير برنامج ادارة صيانة الرصف باستخدام تقنية النظم الجغرافية للمعلومات (GIS) والنظام العالمى لتحديد المواقع (GPS) الذى تم خلاله اصدار خريطة رقمية وقاعدة بيانات متكاملة يتم من خلالها تحديد أولويات تنفيذ المشروعات بطريقة علمية٠

٢- توفير بيانات ومعلومات لمستخدمى شبكة الطرق حيث يتم البدء فى تركيب الشاشات التى تقدم بيانات الحالة الجوية لحظة بلحظة على الطرق السريعة مثل طريق القاهرة/اسكندرية الصحراوى ، طريق القاهرة/الاسماعيلية الصحراوى كنموذج سيتم تعميمه على باقى الطرق السريعة ٠ويجرى العمل على استغلال هذه الشاشات فى تقديم ارشادات لمستخدمى الطريقين عن مناطق الازدحام والطرق البديلة عن الحالة المرورية للاتجاهات الرئيسية وغير ذلك من البيانات الارشادية على مختلف مسافات الطريق ٠

٣- تحديث نظام الميكنة لأعمال تحصيل الرسوم بطريق القاهرة/الاسكندرية الصحراوى بمنفذى الهرم والعامرية كبداية لتعميم هذا النظام على باقى الطرق الضرائبية ٠

٤- استخدام أحدث برامج الحاسبات الآلية المتقدمة فى مجال التصميم الهندسى لمشروعات الطرق وحساب كميات الأتربة مثل برامج (Civil Cad) والذى تم استخدامه فى مشروع طريق اسيوط/اسوان الغربى ، طريق أسوان/برنيس ٠

٥- استحداث مركز معلومات لحوادث الطرق يقوم بتصوير وتسجيل وتحليل الحوادث التى تقع على شبكة الطرق السريعة ٠

ثالثا : تحليل الوضع الراهن لشبكة الطرق ومعدلات الأداء

بتحليل الوضع الراهن ومعدلات الأداء العينى خلال الفترة (٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١) فيما يتعلق بمجالات توسيع وإزدواج الطرق وتحويلها الى طرق سريعة مزدوجة فقد تبين أن معدل الأداء العينى المتوسط كان فى حدود ١٥٠ كم في السنة بينما بلغ هذا معدل فى مجالات انشاء الطرق الجديدة الرئيسية نحو ١٥٣ كم فى السنة كمتوسط للفترة المشار اليها٠ فى حين لم يتجاوز ٣٠كم/سنة بالنسبة للعمل فى ربط شبكة الطرق بسيناء بباقى شبكة الطرق فى كل من الدلتا ووادى النيل ، أما أعمال الصيانة والتقوية على الطرق الرئيسية السريعة فقد بلغ المعدل السنوى فى المتوسط نحو ١٩٠كم/سنة ٠ وفيما يتعلق بانشاء الكبارى على النيل فكانت بمعدل كوبرى واحد كل عامين ٠ ونحو ٧ كبارى علوية وانفاق كمتوسط سنويا عن نفس الفترة ٠

والجدول التالى يبين بعض معدلات الانجاز فى مشروعات الطرق التابعة لأجهزة التعمير خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤) مع بيان للمشروعات المتوقع إنهائها فى عام ٢٠٠٧ وما بعدها ٠

جدول معدلات انجاز مشروعات الطرق التابعة لأجهزة التعمير فى الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

والمشروعات المتوقع نهائيا فى عام ٢٠٠٧ وما بعدها

(القيمة بالمليون جنيه)

المشروع	الطول كم	جملة التكلفة	الانجاز المالي حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤	المتبقى حتى ٢٠٠٧ وما بعدها
- الطريق الدائرى للقاهرة	٢٥٠	٢٤٢١	%٩٧	(*) ٧٦,٣
- امتداد محور ٢٦ يوليو	١٤,٥	٧٥٠	%١٠٠	
- الطريق الاقليمى الخارجى	٢٣٥	١٢٥٠	%٤	(*) ٢٠٥,٥
- تطوير محور العروبة والاتوستراد		١٢٥	%١٠٠	(×) ١٠٠٠
* جملة تعمير القاهرة الكبرى	٤٩٩,٥	٤٥٤٦	٣٢٤٥ %٧١	
- محاور الطريق الساحلى اسكندرية/مطروح	١١٠	٢٧٢	%٨٦	(*) ٤٠,٦
- الطريق الساحلى الدولى حتى رشيد	١٣٦	٣٤٩	%٨٣	(*) ٦١,٢
- الطريق الباحلى رشيد/اسكندرية	٣٦٠	١٣٩٩	%٩٨	(*) ٣٤
- رصف طرق داخلية بمطروح وسيوه	٣٥	٢٩٥	%١٨	(*) ١١٠
- طريق الحوارنى/الدبية	١٣٠	٦٨٣	%١٠٠	(×) ١٣٢
- توسعات محاور الطريق الساحلى	٣٩٥	٢٧١	%٢	(×) ١٦٥,٤ (*) ١٠١
* جملة الساحل الشمالى	١١٦٦	٣٣٥٨	٢٧١٤ %٨١	
- طريق بورفواد/سهل الطينة والدائرى ببور سعيد	٦٢	٢٧١	%١٠٠	
- وصلات عل الحدود الدولية الشرقية	٤٩	١٤٤	%١٠٠	
- طريق القنطرة شرق	٦٢	٢٨	%٧٩	
- توسعات الطريق الساحلى بالسويس	١٧	٣٥	%١٠٠	
- طريق بورفؤاد /سهل الطينة والدائرى		٧٢	%١٥	(×) ٦٢,٥
- توسعات طرق للقرى البدوية	٩٥	٦٠	%٨	(×) ٥٥
- توسعات وصلات بالحدود الشرق الدولية	٥٨	٨٠	صفر	(×) ٨٠
(*) جملة سيناء	٣٤٣	٧٤٤	٥٤١ %٧٢	
- طرق داخلية بالواحات	٢١٢	٣٥	%٤٦	(×) ١٩,١
* جملة الوادى الجديد	٢١٢	٣٥	١٦ %٤٥	
- رصف طرق رأس غارب/سفاجا وإزدواج طريق مطار الغردقة	٢٩٤	٧٦	%١٠٠	
- رصف طرق داخلية بمدن الغردقة/سفاجا/القصير	٧٠	١١٢	%٤٠	(×) ٥٣,٣ (*) ١٥
* جملة البحر الأحمر	٣٦٤	١٨٨	١٢٠ %٦٤	
* جملة جنوب الصعيد	٤٥٩	١٥٣	٢٩ %١٩	(×) ١٠٠ (*) ٢٤
الاجمالـــــــى		٩٠٢٤	٦٦٦٦ %٧٤	

(*) مشروعات متوقع الانتهاء منها فى ٢٠٠٧ . (×) مشروعات تستمر بعد ٢٠٠٧ .

الفصل الثالث

مشروعات الخطة الخمسية (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٧/٦)
والفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٧)

يتناول هذا الفصل الأهداف القطاعية لقطاع الطرق والكبارى فى الخطة الخمسية (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٧/٦) والفترة التالية لها (٢٠٠٧-٢٠١٧) ، والمتمثلة فى مشروعات الطرق والكبارى لكل من وزارة النقل وجهاز التعمير ، كما يلقى الضوء على ما تم بشأن الاستثمار فى مشروعات الطرق بنظام BOOT ، وكذلك موقف التنفيذ المتوقع حتى نهاية ٢٠٠٧ على ضوء معدلات الأداء العينى للفترة (٨٢-٢٠٠٢) .

أولا : مشروعات وزارة النقل خلال الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) :

تستهدف الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ للهيئة العامة للطرق والكبارى ما يلى :-

فى مجال الطرق

١- استكمال توسيع وازدواج مجموعة من الطرق باجمالى اطوال قدرها ٦٣٠ كم وهى مشروعات بدأت فى سنوات سابقة على الخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) ومن أهمها :

- استكمال توسيع طريق الخارجة/الداخلة/الفرافرة بطول ٢٣٠ كم .
- استكمال ازدواج طريق القنطرة شرق/رفح بطول ٢٠٥ كم .
- استكمال ازدواج طريق الاسماعيلية/فايد/منارة/السويس بطول ٨٥ كم .
- استكمال ازدواج طريق ساحل البحر الأحمر/الزعفرانة/رأس غارب بطول ١١٠ كم.

٢- استكمال انشاء مجموعة من الطرق باجمالى اطوال قدرها ١٧١٥ كم وهى مشروعات بدأ تنفيذها فى سنوات سابقة على الخطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ومنها :

- استكمال الطريق الصحراوى لربط مدينة سوهاج بمطار اسيوط بطول ١٢٠ كم
- استكمال طرق سوهاج/البحر الأحمر بطول ٢٦٠ كم ٠
- استكمال طريق اسوان/برنيس بطول ٢٩٠ كم ٠
- استكمال طريق سوهاج/اسوان ووصلاته بطول ٦٧٠ كم ٠
- استكمال طريق شرق العوينات/العوينات بطول ٣٥٨ كم ٠
- استكمال طريق قنا/المحروسة بطول ١٧ كم ٠

٣- مشروعات جديدة لتوسيع وازدواج بعض الطرق باطوال نحو ٧٧٨ كم منها :
- إزدواج طريق رأس غارب/سفاجا بطول ١٦٠ كم ٠
- إزدواج طريق العياط/بنى سويف بطول ٦٤ كم ٠
- إزدواج طريق القناطر الخيرية/الخطاطبة بطول ٤٢ كم ٠
- إزدواج طريق كفر الشيخ/دسوق/دمنهور بطول ٥٦ كم ٠
- إزدواج طريق طنطا/زفتى بطول ٢ كم ٠
- انشاء حارة ثالثة بالطريق الزراعى للمسافة كفر الدوار/كفر الزيات بطول ٧٠ كم
- إزدواج وصلة الفردان بطول ٦,٥ كم ٠
- إزدواج طريق القاهرة/بلبيس الزراعى فى المسافة بين المنير حتى بليس بطول٣٠ كم٠
- إزدواج طريق المطرية/دكرنس بطول ٤٨ كم ٠
- إزدواج طريق قنا/سفاجا بطول ١٨٠ كم ٠
- إزدواج طريق أبو المطامير/كفر الدوار بطول ٣٦ كم ٠
- إزدواج طريق قنا،الأقصر بطول ٦٠ كم ٠
- توسيع وتقوية وتأمين طرق رئيسية أخرى ٠

٤- مشروعات انشاء طرق جديدة باجمالى اطوال ٨٧٧ كم مستهدفة بالخطة (٢٠٠٢ ٢٠٠٧) ومن أهمها :
- انشاء طريق حلوان/الكريمات بطول ٨٥ كم ٠
- تحويلة بالطريق الزراعى من طنطا/كفر الزيات بطول ٢٢ كم ٠
- انشاء طريق من باريس حتى درب الأربعين بطول ٣٠٠ كم ٠
- انشاء طريق البويطى/سيوة بطول ٣٨٠ كم ٠
- انشاء طريق سيوة/جغبوب بطول ٩٠ كم ٠

في مجال الكباري

١- احلال وتجديد كباري ضعيفة

وذلك باحلال وتجديد الكباري الضعيفة وعلى المصارف والترع مثل كوبري برشوم المتحرك ، كوبري قنطرة اللاهون ، كوبري ديروط على ترعة الابراهيمية ، كوبري البهنسا على بحر يوسف ، كوبري سطحي على ترعة سري باشا ، كوبري الدلجمون ، وكوبري السماكين وعز الدين ، كوبري السعدية ، .... حيث تمثل هذه الكباري نقط اختناق في حركة المرور من حيث السعة والحمولات .

٢- استكمال انشاء كباري على النيل :

- استكمال كوبري سوهاج الجديد على النيل .
- استكمال كوبري اسيوط على النيل وامتداده .

٣- استكمال انشاء كباري علوية جديدة :

- كباري المنيا ، سمنود ، كفر الزيات العلوي ، الكفور القبلية بطنطا .

٤- انشاء كباري جديدة على النيل :

- كوبري دمياط المعدني المتحرك على النيل .
- كوبري بني مزار على النيل .
- كوبري الواسطي على النيل .
- كوبري بديل القناطر الخيرية .
- كوبري ملوي على النيل .
- كوبري فوة على النيل .
- كوبري طما على النيل .
- كوبري جرجا على النيل .
- كوبري طلخا على النيل .

٥- انشاء كبارى علوية جديدة :

- كوبرى البياضية العلوى ٠
- كوبرى قطور ٠
- كوبرى الوصفية العلوى ٠
- كوبرى نجع حمادى العلوى ٠
- كوبرى كفر الدوار ٠
- كوبرى شمال المنيا ٠
- كوبرى قنا العلوى ٠
- كوبرى محلة روح ٠
- كوبرى كوم حمادة ٠
- كوبرى قويسنا ٠
- كوبرى بركة السبع ٠

ثانيا : مشروعات جهاز التعمير خلال فترة الخطة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧)

١- مشروعات جهاز تعمير القاهرة الكبري :

- استكمال الطريق الدائري حول القاهرة الكبري بطول ٢٥٠ كم ٠
- استكمال امتداد محور ٢٦ يوليو بطول ١٤,٥ كم ٠
- انشاء الطريق الأقليمي الخارجي بطول ٢٣٥ كم ٠
- تطوير محوري العروبة والأوتوستراد (بانشاء عدد ٢ نفق ، ٢كوبري) ٠

٢- مشروعات الساحل الشمالي

- استكمال محاور الطريق الساحلي اسكندرية – مطروح بطول ١١٠ كم ٠
- استكمال الطريق الساحلي الشمالي الدولي حتي رشيد وروافدة بطول ١٣٦ كم .
- استكمال الطريق الساحلي الشمالي الدولي رشيد / الاسكندرية بطول ٣٦٠ كم ٠
- استكمال رصف طرق داخلية بمطروح وسيوة بطول ٣٥ كم ٠
- استكمال طريق الحواراني الديبة بطول ١٣٠ كم ٠
- توسعات محاور الطريق الساحلي (وصلات) بطول ٣٩٥ كم ٠

٣- مشروعات سيناء :

- استكمال طريق بور فؤاد / سهل الطينة والطريق الدائري ببور سعيد بطول ٦٢ كم .
- استكمال وصلات طرق بطريق الحدود الدولية الشرقية بطول ٤٩ كم
- استكمال طرق للقنطرة شرق بطول ٦٢كم
- استكمال توسيع الطريق الساحلي بالسويس بطول ١٧ كم
- توسيع طريق بور فؤاد / سهل الطينة والطريق الدائري ومرافقه .
- توسعات طرق للقري البدوية بطول ٩٥ كم
- توسعات وصلات طرق بالحدود الدولية الشرقية بطول ٥٨ كم

٤- الوادي الجديد :

- استكمال طرق داخلية بالواحات بطول ٢١٢ كم

٥- البحر الأحمر :

- استكمال رصف طرق برأس غارب / سفاجا بطول ٢٩٤ كم وازدواج طريق مطار الغردقة.
- رصف طرق داخلية لمدن الغردقة / سفاجا / القصير بطول ٧٠ كم .
- رصف طرق رئيسية وفرعية بمدن جنوب الصعيد .

ثالثا : أهم المشروعات المقترحة فى الفترات (٢٠٠٧/ ٢٠١٢) ، (٢٠١٢/٢٠١٧) :

المشروعات المقترحة خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠١٢) :

١) مشروعات تنمية شبة جزيرة سيناء :

- توسيع طريق سهل الطينة / بئر العبد بطول ١٠٨ كم
- توسيع طريق بغداد / الحسنة / نخل بطول ٧٠ كم

٢) مشروعات تنمية جنوب الوادي :

- ازدواج طريق اسيوط /اسوان ووصلاته بطول ٧٠٠ كم
- ازدواج طريق بني سويف / الفيوم بطول ٤٢ كم
- رفع كفاءة طريق الواحات الداخلة / والواحات البحرية / الجيزة بطول ٨٧٥ كم .
- انشاء كوبري نجع حمادي علي النيل .

٣) مشروعات تنمية الوجه البحري :

- ازدواج طريق طنطا / زفتي / ميت غمر / الزقازيق بطول ٥٥ كم .
- انشاء حارة ثالثة الهايكستب / بلبيس بطول ٣٣ كم
- ازدواج طريق القناطر الخيرية / الباجور / شبين الكوم / طنطا / قطور ١١٠ كم
- انشاء طريق حر القاهرة / اسكندرية بطول ١٦٩ كم
- انشاء طريق حر القاهرة / المنصورة / دمياط بطول ١٥٦ كم .
- توسيع وتقوية وتأمين طرق رئيسية اخري .

٤) انشاء كباري :

- كوبري كافوري العلوي علي الطريق الصحراوي
- كوبري شربين العلوي فوق السكة الحديد .
- كوبري اشمون علي النيل .
- احلال وتجديد الكباري الضعيفة .

المشروعات المقترحة خلال الفترة (٢٠١٣ / ٢٠١٧)

١) مشروعات تنمية سيناء :

- ازدواج طريق الشط / طور سيناء / شرم الشيخ بطول ٣٥٠ كم
- ازدواج طريق شرم الشيخ / دهب بطول ١٠٠كم

٢) مشروعات تنمية جنوب الوادي :

- انشاء طريق صحراوي مزدوج من ١٥ مايو / الصف / الكريمات بطول ٦٠ كم .
- انشاء ازدواج الطريق الصحراوي شرق النيل الكريمات / بني سويف / المنيا / اسيوط بطول ٣٠٠ كم .

٣) مشروعات تنمية الوجه البحري :

- انشاء حارة ثانية بطريق القاهرة / الاسماعلية / بور سعيد بطول ١٨٥ كم
- انشاء حارة ثانية بطريق القاهرة / السويس الصحراوي بطول ١٣٠ كم
- توسيع وتقوية وتأمين طرق رئيسية أخري .

٤) انشاء كباري :

- كوم امبو علي النيل
- توسيع كوبري قليوب العلوي
- توسيع كوبري قها العلوي
- توسيع كوبري بنها محطة السكك الحديد
- احلال وتجديد كباري ضعيفة .

رابعا : تطبيق الاستثمار فى مشروعات الطرق في مصر بنظام BOOT :

في اطار السياسة العامة للدولة لتخفيف العبء علي الموزانة العامة ومساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية فقد صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وذلك بهدف تمكين وزارة النقل من طرح بعض مشروعات الطرق الحرة والسريعة والرئيسية علي المستثمرين والمؤسسات المالية ليتم تنفيذها بنظام BOOT وذلك نظير منحهم حق الامتياز علي هذه الطرق لفترة محدودة تؤول بعدها ملكية الطرق والمشروعات من ملكية المستثمر الى ملكية الدولة .

وقد قامت الهيئة العامة للطرق والكباري بطرح عدد من الطرق علي عدد من المستثمرين المصريين والاجانب للقيام بدراسات الجدوي لغرض تمويل إنشاء وإدارة وصيانة واستغلال هذه الطرق الا انه لم يتم التعاقد في هذا الشأن .

وتقوم الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري حاليا باعادة دراسة الجدوي لعدد من تلك المشروعات التى تخص محاور تنموية هامة ومنها :

- تطوير طريق القاهرة / اسكندرية الصحراوي .
- تطوير طريق القاهرة / الأسماعلية / بور سعيد .
- تطوير طريق القاهرة / اسوان
- انشاء طريق القاهرة / الاسكندرية الأوسطي
- ازدواج طريق القاهرة / الخطاطبة / التوفيقية
- انشاء طريق الاسكندرية / الفيوم
- ازدواج طريق الفيوم / اسيوط

- انشاء طريق السخنة/ مرسي علم
- انشاء طريق امتداد طريق ١٥ مايو حتى تقاطعه مع طريق الكريمات / الزعفرانة – كما يجري الآن انشاء أول طريق استثماري بالتعاون مع القوات المسلحة لطريق ازدواج وتطوير القاهرة / العين السخنة .

خامسا : تحليل موقف مشروعات الطرق في الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٧)

لقد تبين من تحليل وضع مشروعات الطرق الواردة بالخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) أنها تحتاج لتنفيذها في المتوسط الي نحو ٩سنوات وذلك استناداً الي معدلات الأداء العينية السابق الأشارة اليها خلال الفترة (٨٢/٨١- ٢٠٠٢/٢٠٠١) وتتزايد الي اكثر من ١٠ سنوات في حالة اضافة مشروعات الاستكمال المتبقية من التعمير والمخطط الانتهاء من معظمها في عام ٢٠٠٧، وذلك في ضوء معدلات الاستثمار خلال الفترة الماضية .

ولكنه بمراجعة موقف التنفيذ بحسب طبيعة المشروع اتضح ان كل من مشروعات الاحلال والاستكمال قد تجاوزت نسب التنفيذ وقدرها ٦٥% حتى عام ٢٠٠٤، بينما لم يتجاوز بالنسبة لمشروعات التوسع والجديد ١٢% ، وان ما تبقي من مشروعات الطرق بالخطة يتطلب ما يقرب من ثلاثة مليارات جنيه للانتهاء منها .

الفصل الرابع

تقدير الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية

ليس هناك شك فى أن التخطيط لقطاع الطرق هو الوسيلة المنظمة المستمرة لجمع وتحليل البيانات الحالية عن الطرق واستخراج المؤشرات الخاصة بحالتها وأهميتها على النحو الذى يمكن من وضع أولويات الانشاء والصيانة بطريقة تساعد على أداء الشبكة لدورها بشكل اقتصادى وفعال ويفى بمتطلبات الظروف الحالية والاحتياجات المستقبلية ، ومن الضرورى وضع البرامج التخطيطية للطرق بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، خصوصا تلك المهتمة بالخطط طويلة المدى ، مع الأخذ فى الاعتبار البدائل الأخرى مثل النقل النهرى والسكك الحديدية ، ومن الأفضل أن يسير ذلك وفقا للخطوات المبنية بالشكل التالى الذى يتضمن العناصر الأساسية لنظام ادارة وتنمية وتطوير الطرق ، ومن ثم يهتم هذا الفصل بتقدير الاحتياجات من الطرق والكبارى والمتطلبات الاستثمارية فى السنوات (٢٠٠٧) ، (٢٠١٢) ، (٢٠١٧) فى صورة تمويل مالى يلزم لتنفيذ تلك المشروعات وفقا للأهداف الرئيسية لتطوير القطاع على ضوء الاستراتيجية المقترحة لذلك ، وفي ضوء الاستراتيجية والاهداف المنشودة لتطوير شبكة الطرق فإن منهج تقدير الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية سوف يتمثل فيما يلي :

١- حصر لمشروعات الطرق والكباري الجاري تنفيذها ومراجعة موقف التنفيذ لهذه المشروعات وتحديد الاستثمارات المطلوبة لنهو واستكمال تلك المشروعات حتي يتسني الاستفادة منها .

٢- تحديد المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية الحالية والتى لم تبدأ التنفيذ ودراسة الجدوي الاقتصادية لتلك المشروعات والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتنفيذها .

٣- دراسة حجم الحركة علي بعض الطرق القائمة وتحديد الطرق المطلوب ازدواجها أو توسيعها ودراسة الاعباء الاستثمارية اللازمة لذلك .

٤- دراسة مشروعات الكباري علي النيل لتحقيق استراتيجية واهداف وزارة النقل وهو ربط طرق شرق وغرب النيل بأنشاء كباري علي النيل علي مسافة ٥٠ كم بين كل كوبريين وتحديد الاستثمارات اللازمة لهذا الغرض ودارسة كباري النيل المطلوب انشاء بديلا لها لأنهاء عمرها الافتراضي .

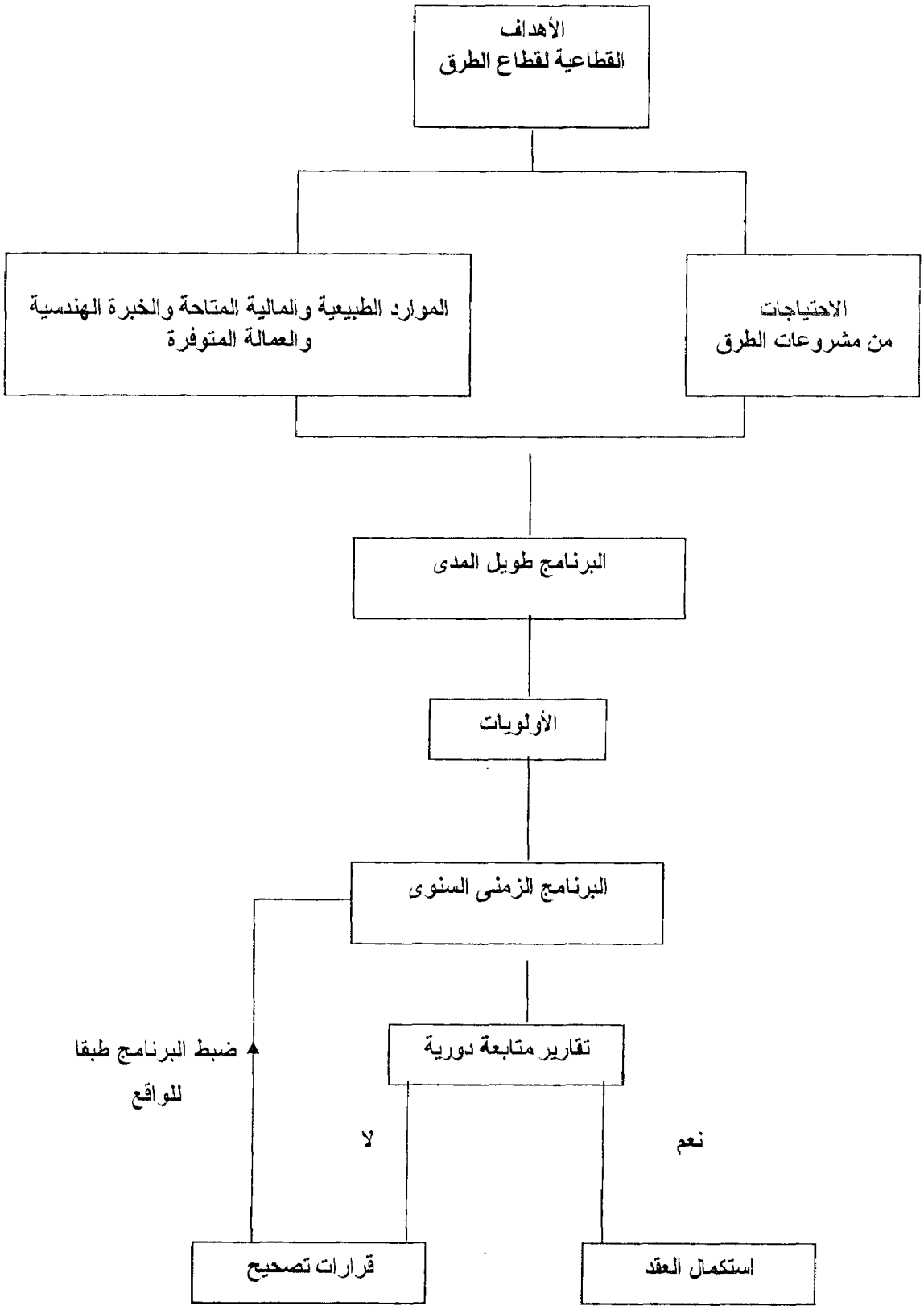

العناصر الأساسية لنظام إدارة وتنمية وتطوير الطرق

٥- دراسة التقاطعات والتشابكات القائمة والتى تمثل نقط أومناطق اختناقات ودراسة أنشاء كباري علوية لألغاء هذه التقاطعات وتحديد تكلفة تلك الكباري ، وكذا تطوير المزلقانات وانشاء كباري علوية فوق خطوط السكك الحديدية والغاء المزلقانات وفقا لبرنامج يحدد اولويات التنفيذ بما يتماشي مع حجم الحركة .

٦- دراسة متطلبات التعمير والمناطق العمرانية الجديدة وتحديد شبكات الطرق اللازمة واطوالها والتكلفة الاستثمارية اللازمة لتنفيذها .

٧- دراسة متطلبات المشروعات القومية من موانى محورية أو مشروعات صناعية وتعدينية أو زراعية او تنموية بمناطق سيناء أو جنوب الوادي بتوشكي وغيرها من مشروعات قومية ودراسة متطلبات تلك المشروعات من شبكات طرق لتحقيق التنمية بشكل متوازن وبما يتمشي مع موقف التنفيذ بتلك المشروعات ومتطلبات واحتياجات النقل بها .

٨- دراسة حجم حركة المركبات علي الطرق والعمل علي انشاء محاور جديدة أو انشاء الطرق الدائرية لنقل الحركة خارج المدن المزدحمة بما يحقق انسياب في حركة المرور واستيعاب الزيادة المضطردة في حجم الحركة وتحديد الاستثمارات اللازمة لتلك المشروعات.

٩- دراسة مشروعات الطرق المطلوبة والمستهدفة حتى عام ٢٠١٧ لمواجهة حجم الحركة والتنمية بالمناطق المختلفة وتحديد الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لها .

١٠- دراسة المتطلبات الاستثمارية المطلوبة لمواجهة توسيع بعض الكباري القائمة لمواجهة الزيادة في حجم الحركة وتحقيق انسياب حركة المرور .

١١- دراسة انشاء بعض الطرق الحرة التى يمكن تنفيذها بنظام BOOT أو الـ B.O.T والمتطلبات الاستثمارية اللازمة لها وضع الضوابط والتشريعات اللازمة في هذا الشأن .

١٢- العمل علي دراسة تدبير مصدر تمويلي لمواجهة الاستثمارات المطلوبة لتطوير شبكة الطرق لتخفيف العبء علي الموازنة العامة للدولة .

<u>المتطلبات الاستثمارية للخطة الخمسية (٢٠٠٣/١-٢٠٠٧/٦) للهيئة العامة للطرق والكباري :</u>

- بلغت اجمالي الاستثمارات المنفذة لوزارة النقل خلال العشرون عاماً الماضية نحو ٣٦,١ مليار جنيه منها نحو ١٥,٦ مليار جنيه بالخطة الخمسية الرابعة .

- بلغت الاستثمارات المنفذة منها في مجال الطرق والكباري خلال العشرون عاماً نحو ٥,١ مليار جنيه بنسبة ١٤,١% من اجمالى استثمارات وزارة النقل . وقد بلغت الاستثمارات المنفذة في مجال الطرق والكباري خلال الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٢/٩٧ نحو ٢,٧٤ مليار جنيه وبنسبة ١٧,٦ % من اجمالى الاستثمارات المنفذة . حيث أولت وزارة النقل اهتماماً كبيراً بتطوير شبكة الطرق خلال تلك الخطة .
- تبلغ الاعتمادات الاستثمارية المعتمدة للهيئة العامة للطرق والكباري بالخطة الخمسية ٢٠٠٢ /٢٠٠٧ نحو ٢,٧ مليار جنيه .
- بدارسة موقف المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٢ /٢٠٠٧ والمتطلبات الاستثمارية المطلوبة لنهو المشروعات الموضحة تفصيلاً بالجدول التالى :

المتطلبات الاستثمارية بالخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٧) لوزارة النقل

(القيمة بالمليون جنيه)

المشاريع	منفذ ومتوقع حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠	المتبقي والمطلوب لنهو هذه المشروعات
مشروعات الاحلال	١١	٤,٥
مشروعات الاستكمال	١٠٩٦,٢	٦٥٠,٤
مشروعات التوسع والجديد	٣٠٠,١	٢١٨٣,٦
اجمالي	١٤٠٧,٣	٢٨٣٨,٥

المصدر : محسوب بناء على بيانات وزارة التخطيط .

يتضح ان الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لنهو المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ للفترة المتبقية اعتبارا من ٢٠٠٤/٦/٣٠ وحتى نهو هذه المشروعات تقدر بنحو ٢,٩ مليار جنيه وذلك بافتراض اهمال كل من معدل التضخم والتغيرات فى سعر صرف الجنيه المنفذ معدلات الأداء العينى بين مختلف مناطق الجمهورية وافتراض توفر القدرة المالية والفنية للشركات والجهات المنفذة .

المتطلبات الاستثمارية للخطة الخمسية (٢٠٠٢/١ -٢٠٠٧/٦) لأجهزة التعمير

يبين الجدول التالى الموقف بالنسبة لمشروعات الطرق التابعة لأجهزة التعمير ، ونظراً لان معظمها من المشروعات طويلة المدى ، فإن الجدول يعرض المنفذ منها على مدى ٢٠ عاماً من الناحية المالية ، وإجمالى المنفذ والمتوقع حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠ والمتبقى لنهو وتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية (٢٠٠٢/١ - ٢٠٠٧/٦) وذلك على النحو التالى :

المتطلبات الاستثمارية بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧ لأجهزة التعمير

(القيمة بالمليون جنيه)

المشروع	جملة تكلفة كلية	منفذ ٢٠ عاماً	منها منفذ بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٩٧	جملة منفذ عامي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣،٢٠٠٤/٢٠٠٣	اجمالي المنفذ والمتوقع حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠	المتبقي للنهو والتنفيذ
* تعمير القاهرة الكبري:						
- مشروعات الاستكمال	٣١٧١,١	٢٨٧٠,٢	١٩١٦	٢٢٤,٦	٣٠٩٤,٨	٧٦,٣
- مشروعات التوسع	١٣٧٥	-	-	١٤٩,٥	١٤٩,٥	١٢٢٥,٥
* الساحل الشمالي :						
- مشروعات الاستكمال	٣٠٨٧,٢	٢٠٠٣,٤	١٩٢٥,١	٧٠٦	٢٧٠٩,٤	٣٧٧,٨
- مشروعات التوسع	٢٧١	-	-	٤,٦	٤,٦	٢٦٦,٤
* سيناء :						
- مشروعات الاستكمال	٥٣١,٩	٣٩٥,٨	٣٧٣,٩	١٣٠,٣	٥٢٦,١	٥,٨
- مشروعات التوسع	٢١٢	-	-	١٤,٥	١٤,٥	١٩٧,٥
* الوادي الجديد:						
- مشروعات الاستكمال	٣٥	١١,١	٨,٦	٤,٨	١٥,٩	١٩,١
البحر الاحمر وجنوب مصر :						
- مشروعات الاستكمال	٧٨,٧	٥٤,١	٥٤,١	٢٤,٦	٧٨,٧	-
- مشروعات التوسع	٢٦٥	٣١,٤	٣١,٤	٤١,١	٧٢,٥	١٩٢,٥
الاجمالي	٩٠٢٦,٩	٥٣٦٦	٤٣٠٩,١	١٣٠٠	٦٦٦٦	٢,٣٦٠,٩

المصدر : محسوب بناء على بيانات وزارة التخطيط .

ومن الجدول السابق يتضح ان التكلفة الاستثمارية الكلية للمشروعات المدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ لأجهزة التعمير تقدر بنحو ٩ مليار جنيه ، وان المتبقى لنهو تنفيذ مشروعات الاستكمال يبلغ ٤٧٩ مليون جنيه ، كما أن المتبقى لنهو مشروعات التوسع يبلغ نحو ١٨٨١,٩ مليون جنيه .

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال ٢٠ عاما فى الفترة من (٨١/ ٨٢ حتي ٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ٥,٣ مليار جنيه (المنفذ منها بالخطة الخمسية الرابعة بمبلغ ٤,٣ مليار جنيه) ، والمنفذ المتوقع خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يقدر بنحو ١,٣ مليار جنيه ، وان الاستثمارات المطلوبة لنهو هذه المشروعات تقدر بنحو ٢,٤ مليار جنيه (للفترة من ٢٠٠٤/٦/٣٠ وحتي نهو تلك المشروعات) .

اجمالي الاستثمارات المطلوبة لنهو مشروعات خطة ٢٠٠٢/١-٢٠٠٧/٦)

تقدر اجمالي الاستثمارات المطلوبة لنهو المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ للهيئة العامة للطرق والكباري واجهزة التعمير بنحو ٥,٣ مليار جنيه (٢,٩ + ٢,٤) على التوالي وذلك للفترة من ٢٠٠٤/٦/٣٠ وحتي نهو هذه المشروعات هذا باعتبار ان التكلفة الكلية لن يحدث بها أي تجاوز .

المتطلبات الاستثمارية فى الفترة ٢٠٠٧/٢٠١٧

الاستثمارات المقدرة لتنفيذ المشروعات المقترحة :

- استكمال المشروعات المرحلة للتعمير بعد ٢٠٠٧ ١,٣ مليار جنيه
- تنفيذ مشروعات مقترحة لوزارة النقل بعد ٢٠٠٧ ٥,٨ مليار جنيه

اجمالى ٧,١ مليار جنيه

أى أن الاستثمارات الكلية المتوقعة فى حدود ١٢,٤ مليار جنيه حتى ٢٠١٧ .

الملخص وأهم النتائج

توصل تحليل الوضع الراهن لشبكة الطرق والكبارى ومعدلات الأداء للقطاع الى ما يلى :-

١- بلغت أطوال شبكة الطرق الحالية ما يزيد على نحو ٤٥ ألف كم من الطرق السريعة المرصوفة ، يضاف اليها نحو ١٤ ألف كم طرق ترابية بالاضافة الى ٢٤ كوبرى على النيل ، وتنقسم الطرق السريعة الى نحو ٢١ ألف كم طرق رئيسية بين المحافظات أى ما يقرب من ٤٧% من اجمالى شبكة الطرق المرصوفة ، ونحو ٢٤ ألف كم طرق اقليمية ٠

٢- ووفقا للتقسيم الجغرافى تبلغ شبكة الطرق الرأسية نحو ٤,٨- ألف كم ، بينما تقدر الطرق العرضية أو الأفقية من بنحو ١,٢ الى ١,٥ ألف كم ٠ وذلك بخلاف شبكة الطرق بجنوب وشمال سيناء والتى تقدر بنحو ٧ آلاف كم منها حوالى ٢,٢ ألف كم من الطرق الشريانية موزعة على محاور رأسية وافقية بالاضافة الى خط ربط عرض من وادى فيران حتى تقاطع ذهب/نويبع والطرق الاقليمية داخل سيناء٠

٣- وتمتلك مصر عددا من محاور الربط الدولية تمتد شرقا وغربا وجنوبا بطول اجمالى يبلغ نحو ٥,٣ آلاف كم ٠

٤- وقد بلغت معدلات الأداء العينى خلال الفترة (٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١) فيما يتعلق بمجالات توسيع وإزدواج الطرق وتحويلها الى طرق سريعة مزدوجة نحو ١٥٠كم فى السنة وفى انشطة انشاء طرق جديدة رئيسية نحو ١٥٣ كم فى السنة كمتوسط للفترة المشار اليها ، بينما لم يتجاوز المعدل فى نفس الفترة ٣٠كم/سنة بالنسبة للعمل فى ربط شبكة الطرق بسيناء بباقى شبكة الطرق فى كل من الدلتا ووادى النيل ، أما أعمال الصيانة والتقوية على الطرق الرئيسية السريعة فقد بلغت نحو ١٩٠كم/سنة ٠ وفيما يتعلق بانشاء الكبارى على النيل فكانت بمعدل كوبرى واحد كل عامين ، ونحو ٧ كبارى علوية وانفاق سنويا ٠

وإن استراتيجية تطوير القطاع يمكن بلورتها فيما يلى : توفير مستلزمات عالية من خدمات النقل فى إطار رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر لدعم الأنشطة الزراعية والصناعية والسكانية ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ٠

كما أن الأهداف العامة للقطاع تتمثل فى الآتى :-

١- تطوير وتحسين شبكة الطرق الحالية لتلائم المتطلبات العاجلة والآجلة المتزايدة ، والمحافظة على النسبة بين حجم المرور/السعة فى حدود ٠,٦٢

٢- وفاء قطاع الطرق للطلب على خدماته من كافة الأغراض المساندة لتحقيق أهداف القطاعات الأخرى ٠

٣- التكامل والتنسيق مع أهداف القطاعات العمرانية والاقتصادية وخاصة خرائط الاستثمار والسياحة واعادة توزيع السكان ، والمناطق الصناعية والتعدينية والزراعية ٠٠ الخ ٠

٤- اتمام الربط الكامل مع دول المشرق والمغرب والجنوب العربى ٠

كما توصلت الدراسة الى النتائج الهامة التالية :

١- أن المتطلبات الاستثمارية لنهو تنفيذ مشروعات خطة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٧/٦) تبلغ حوالى ٥,٣ مليار جنيه ، وان تلك المقدرة للفترة من (٢٠٠٧/٢٠١٧) تبلغ٧,١مليار جنيه وذلك بإهمال معدل التضخم والتغيرات في سعر صرف الجنيه ومعدلات الإيجار العينى السابق والذي يرتبط بشكل مباشر بحجم الاستثمارات المخصصة .

٢- وإذا ما أخذ فى الاعتبار أن معدل الأداء بالنسبة لانشاء الكبارى على النيل وهو انشاء كوبرى واحد كل عامين ٠ فإنه يبين أن انشاء ٩ كبارى على النيل حسبما جاء بالخطة يحتاج الى ما يقرب من ثلاثة خطط خمسية متتالية ، هذا بخلاف المستهدف من الكبارى الأخرى ، ويتضح أن اهداف الخطة مبالغ فيها الى درجة كبيرة في ضوء القدرات التمويلية الحالية وهو ما يتطلب توجيه حجم اكبر من الاستثمار لنهو هذه المشروعات ٠

٣- أن الاحتياجات يجب أن تخضع لمعايير ترتيب الأولويات عند اعداد الخطة واختيار مشروعاتها ، وأن هذا الترتيب يمكن بلورته فيما يلى :-

- استكمال الطرق تحت الانشاء ٠
- توسيع وصيانة طرق تدعيم النشاط الاقتصادى والسياحى والعمرانى ، مع تنفيذ خطط الصيانة والاحلال وفقا للجداول الزمنية المناسبة وتبعا للحالة الفنية لكل طريق أو كوبرى ٠

- رصف طرق تربط بين طريقين مرصوفين أو أكثر ٠
- رصف أو اعادة رصف طرق تربط بين مدن رئيسية ومراكز المحافظات ٠
- توسـيع أو إزدواج الطرق الرئيسية التى تخدم تجمعات سكانية أكبر والأكثر طول ٠
- رصف طرق ترابية ٠

٥- امكانية تنويع وتدبير مصادر تمويل بخلاف الموازنة العامة للدولة مع تشجيع المساهمات والجهود الذاتية للمواطنين بالمحليات ٠

٦- امكانية تنفيذ عدد من الطرق بنظام B.O.O.T أو نظام B.O.T مع وضع الضوابط والتشريعات اللازمة ٠

٧- تطوير البحوث والدراسات المرتبطة برفع معدل آراء الوسائل والمعدات والطرق الفنية المستخدمة فى الانشاء والصيانة ٠

٨- ضرورة اتمام الربط الكامل مع دول المشرق والمغرب والجنوب العربى ٠

٩- الاهتمام بتطوير العنصر البشرى والخبرة الوطنية فى مجال انشاء وصيانة الطرق والكبارى مع بناء وتحديث قواعد معلومات الطرق على مستوى جميع المناطق الجغرافية وبالتنسيق مع المحليات ، وزارة الرى ، وزارة الزراعة ، وزارة الكهرباء ، والصناعة والسياحة ٠٠ الخ ٠

المراجع

١- وزارة التخطيط – الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، أبريل ٢٠٠٢ .

٢- وزارة التخطيط – المشروع القومى لتنمية جنوب مصر – أبريل ١٩٩٦ .

٣- وزارة التخطيط – الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (٩٧/١٩٩٨ – ١٦/٢٠١٧) – أبريل ١٩٩٧ .

٤- وزارة التخطيط – بيانات غير منشورة .

٥- المكتب الاستشارى كيمونكس – مشروع التنمية المحلية – التخطيط العام ووضع السياسات – القاهرة ٩١/١٩٩٢ .

٦- المكتب الاستشارى كيمونكس – مشروع التنمية المحلية – دراسات الجدوى وتقييم وتصميم مشروعات البنية الأساسية – الجوانب الفنية والبيئة – القاهرة ١٩٩٢ .

٧- المكتب الاستشارى كيمونكس – مشروع التنمية المحلية – دراسات الجدوى وتقييم وتصميم مشروعات البنية الأساسية – الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية .

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعة العلمية للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

ملاحظات على بعض البيانات التى جائت بالبحث :

- جاء بصفحة رقم ٥ أطوال شبكة الطرق الرئيسية تبلغ ٢٣ ألف كم وهو يتعارض مع ماجاء بالصفحة رقم ١٤، ٣٤ .
- جاء بصفحة رقم ١١ عدد الكبارى على النيل ١١ كوبرى + ٢ كوبرى إستكمال ، وهو يتعارض مع ماجاء بالصفحة رقم ١٤ بأن عدد الكبارى على النيل ٢٤ كوبرى (الوضع الراهن). سؤال هل الوضع الراهن يشمل ما قبل عام ١٩٨١ ؟
- جاء بالصفحة رقم ١٤، ٣٤ تبلغ شبكة الطرق الرأسية نحو ٤,٥ ألف كم فى حين أنة بحساب أطوال الطرق الرأسية التى جائت بصفحة رقم ٦ تبلغ ٤,٨٣ ألف كم .
- جاء بالصفحة رقم ١٤ أطوال الطرق العرضية تبلغ ١,٢ ألف كم ، وبحساب أطوال هذة الطرق بالصفحة رقم ٨ فتبلغ ١,٥ ألف كم .
- جاء بالصفحة رقم ٩ ،١٤ أن أطوال شبكة الطرق بجنوب وشمال سيناء تبلغ ٧ ألف كم ، وبحساب أطوال تلك الشبكة والتى جائت بالصفحة رقم ٩ تبلغ ٢,١٩٣ ألف كم .
- جاء بالصفحة رقم ١٤ أن محاور الربط الدولية تبلغ ٤ ألف كم ،بينما جاء بالصفحة رقم ٩ وبحساب أطوال الشبكة تبلغ ٥,٣٤٤ ألف كم .
- جاء بالصفحة رقم ١٣ بأن الهيئة العامة للطرق والكبارى تقوم برفع كفاءة وصيانة نحو ١٥٠٠ كم سنويا ، جاء بصفحة ٢٤ أن أعمال الصيانة والتقوية ١٩٠ كم سنويا ، وفى هذا الصدد ارغب فى إضاح ما يلى:
  تستهدف أعمال صيانة وتقوية بنسبة ١٠% من أطوال الطرق الرئيسية أى حوالى ٢٠٠٠ كم سنويا ، ويتراوح المنفذ الفعلى ما بين ٤٠٠ كم : ٥٠٠ كم سنويا .
- جاء بالصفحة رقم ٢١ أن مشروع أزدواج طريق شرم الشيخ / دهب بطول ١٠٠ كم من أبرز المشروعات خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٧ ، بينما المشروع أدرج بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وبالخطة السنوية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- لم تتضمن مشروعات التوسع والجديد بالصفحة رقم ١٧ مشروع طريق القاهرة / أسيوط غرب النيل والمدرج بخطة الهيئة العامة للطرق والكبارى وبخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- جاء بالصفحة رقم ٢٦ بالجدول أعلى الصفحة والذى يوضح موقف المشروعات المدرجة بالخطة الخمسية للهيئة العامة للطرق والكبارى ، والجدول التالى يوضح الموقف من واقع المستخلصات وختامى اعمال وكذلك التكاليف الكلية :

طبيعة المشروع	منفذ ومتوقع حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠	المتبقى والمطلوب لنهو المشروعات
مشروعات الأحلال	١١	٤,٥
مشروعات الأستكمال	٨٥٦,١	٥٧٨,٩
مشروعات التوسع والجديد	٢٤٦,١	١١٢٧,٢
الأجمالى	١١١٣,٢	١٧١٠,٦

تليفون مكتب ٤٠١٤٦٢١
محمول ٠١٠٥٢٤٦٥٠٦
Email : bassili2003@hotmail.com

لم يؤخذ فى الأعتبار تغيير الأسعار للمتبقى .

لتحديد أولويات مشروعات الطرق :

- دراسة علاقة شبكة الطرق بالسكان والمساحة المستغلة (كم طرق / كم٢ ، كم / ألف نسمة).
- التوزيع المكانى للمناطق الصناعية والتجارية .
- التوزيع المكانى وكثافة الحركة للمنافذ الجوية والبحرية .
- المحاور البديلة (سكة حديد - نقل نهرى) .
- أتجاهية كثافة حركة الركاب والبضائع بين نقطتى O -D
- تحديد نسبة الأنتفاع بطاقة شبكة الطرق والوصلات .
- دراسة لمعدلات حوادث الطرق على الشبكة وتحديد الأسباب لوضع تصور لأتجاهية التطوير والتوسع والصيانة .
- نوع التكنولوجيا المطلوبة .
- دراسة تحويل بعض الطرق من طرق غير حرة إلى مواصفات الطرق الحرة .

وبتحديد الأولويات يمكن تحديد الأحتياجات الأستثمارية مع الأخذ فى الأعتبار توجية الأستثمار إلى عدة أتجاهات :

- استثمارات بنية أساسية فى إنشاء وتطوير وصيانة الطرق .
- إستثمارات للرقابة على إستخدام شبكات الطرق للتحكم فى أزدحام المرور والأحمال المسموح بها على الطرق .
- أستثمارات توجة للدراسات الخاصة بالعلاقة التشابكية بين أحتياجات القطاعات الأقتصادية المختلفة وشبكة الطرق .
- أستثمارات تخصص للطرق الدولية لجذب وتشجيع النقل متعدد الوسائط .
- أستثمارات لتحويل بعض الطرق إلى طرق ضرائبية .

تليفون مكتب ٤٠١٤٦٢١
محمول ٠١٠٥٢٤٦٥٢٦
Email : bassili2003@hotmail.com

استراتيجية التنمية الحضرية وتطوير العشوائيات

(إطار مقترح)

نوفمبر ٢٠٠٣

فريق العمل من معهد التخطيط القومى :

أ.د. علا سليمان الحكيم: مستشار بمركز التنمية الأقليمية والحضرية(مشرف على الدراسه)

أ.د. السيد محمد كيلانى: مستشار بمركز التنمية الأقليمية والحضرية

فريق العمل من مشروع GTZ :

كريستيان فويت

باربرا هاتور

أ.د. محمد العزازى

أ.د. سمير مكاوى

الادارة المركزية للتخطيط الاقليمى – وزارة التخطيط

أ. زينب الجنزورى

أ. ليلى يونس

أ. سهير عثمان

أ. سامى خليل

المعيدون

أمل زكريا عامر

هبه أحمد مصطفى

السكرتارية

زكية محمد

اميمه احمد

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمه ٠	١
١- دراسه للإستراتيجيات السابقة للتنمية الحضرية وتطوير العشوائيات ٠	٥
١-١ إستراتيجيات التنمية الحضرية :	٥
١-١-١ الإتفاقيات لتنمية بعض المناطق الحضرية ٠	٥
١-١-٢ السياسة القومية للتنمية الحضرية ٠	٦
١-١-٣ الإطار العام لإستراتيجية التنمية الاقليمية ٠	٨
١-١-٤ الإطار العام لإستراتيجية التنمية العمرانية ٠	٨
١-٢ استراتيجية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق التعمير ٠	١١
١-٣ استراتيجيات تطوير وتنمية المناطق العشوائية ٠	١٤
١-٣-١ الوضع الحالى للعشوائيات فى مصر ٠	١٤
١-٣-٢ الإستراتيجية الحالية لمواجهه مشكلة العشوائيات فى مصر ٠	١٨
أ- تقنين الملكية بالعشوائيات ٠	١٩
ب- المشروع القومى لتطوير العشوائيات ٠	١٩
ج- البرنامج القومى للتنمية الحضرية بالمشاركة ٠	٢٠
٢- مدى مناسبه الإستراتيجية وتمشيها مع الوضع القائم ٠	٢٣
٣- مدى مناسبه الأهداف لحل المشاكل ومقابله الإحتياجات ٠	٢٦
٤- الظروف الموضوعية التى واجهت عملية التطبيق أو حالت دون التنفيذ ٠	٢٨
٥- تقدير للإحتياجات الاستثمارية ٠	٣١
٦- الإستراتيجية المستهدفة للتنمية الحضرية ٠	٣٥
٦-١ اهداف وركائز الإستراتيجية ٠	٣٨
٦-٢ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف ٠	٣٩
٧- الإستراتيجية المقترحة لتطوير العشوائيات فى حضر مصر ٠	٤٤

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١-	تقديرات سكان العشوائيات فى عشرة محافظات ٠	١٦
٢-	تقديرات حجم سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى ٠	١٦
٣-	تقديرات عدد العشوائيات فى عشرة محافظات فى مصر ٠	١٧
٤-	القيمة الإجمالية للإسكان غير الرسمى ٠	١٧
٥-	تقديرات الإحتياجات المالية لتحسين العشوائيات ٠	٣٢
٦-	ماتم إستثماره لتحسين العشوائيات منذ عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢/٥/١٥ ٠	٣٣
٧-	توزيع الإستثمارات الخاصة بتحسين العشوائيات فى الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٢/٥/١٥ فى ستة عشرة محافظة ٠	٣٤
٨-	تطور مساحة العشوائيات فى اقليم القاهرة الكبرى خلال ١٩٥٠- ٢٠٠٠ ٠	٥٨
٩-	تقدير سكان العشوائيات فى محافظات الجمهورية ٢٠٠٤ ٠	٦٤
١٠-	الخدمات التعليمية بالمناطق العشوائية بأقليم القاهرة الكبرى ٠	٦٦
١١-	الخدمات الصحية بالمناطق العشوائية بأقليم القاهرة الكبرى ٠	٦٨
١٢-	البنية الاساسية بالمناطق العشوائية بأغلبية القاهرة الكبرى ٠	٧٠
١٣-	الخدمات الاجتماعية بالمناطق العشوائية بأقليم القاهرة الكبرى ٠	٧٢
١٤-	الخدمات الأمنية بالمناطق العشوائية بأقليم القاهرة الكبرى ٠	٧٤
١٥-	نصيب الاسرة من تكلفة الخدمات فى المناطق العشوائية فى عشر محافظات فى جمهورية مصرالعربية (١٩٩٦)٠	٧٦
١٦-	اجمالى الإنفاق الاستثمارى لكل محافظة ٠	٧٨

ملحق رقم (١) : تكلفة تنمية المناطق العشوائية فى بعض محافظات مصر (لكل اسرة / بالجنيه) مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) ٠

ملحق رقم (٢) : تكلفة تنمية المناطق العشوائية فى بعض محافظات مصر مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤ -٢٠٠٨) ٠

مقدمة :

لقد تحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد حر يأخذ بآليات السوق وهو ما أدى الى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية ، والاخذ بمفاهيم واساليب ومناهج جديدة فى عملية التخطيط واهمها منهج التخطيط بالمشاركة فى جميع المجالات منها اداره الحضر ، والذى اتسع مفهومه من مجرد تخطيط عمرانى ليشمل ادارة الموارد البشرية والاقتصادية فى المناطق الحضرية ٠

تقدم التنمية الحضرية فرصاً للارتفاع بمستوى معيشة المواطنين اذ انها تولد مايقرب من ٥٥% من الناتج القومى الاجمالى فالتحول الحضرى يقدم فرصاً للارتفاع فى مستوى المعيشة ، غير ان ذلك يعتمد بصورة كبيرة على كيفية ادارة وتمويل إحتياجات التنمية بالمدن وعلى السياسات المحلية التى تؤثر فى عملية التنمية ٠

تشكل المدينة مجالاً حيوياً للنمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى والوعى السياسى والنضج الثقافى ٠ وانها بذلك تمثل إطاراً ملائماً لحشد الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ويتطلب ذلك قدراً من المركزية الاقتصادية والتركز السكانى حتى تستطيع المشروعات الانتاجية إنجاز اهدافها ٠ وهذا يتطلب وضع السياسات المناسبه والواعيه لادارة عملية التنمية ذلك ان النمو الحضرى السريع يؤدى الى تعميق التفاوت الاقليمى وهذا قد يترتب عليه مشاكل عديدة قد يكون من الصعب علاجها فى الأجل القصير والمتوسط ٠

ولذلك هناك ضرورة لترشيد نمو المدن الكبرى بإعتباره أمراً حتمياً يصعب تفاديه نظراً لكونها عملية طبيعية تصاحب مسار التنمية القومية ٠

وقد بلغ نسبه سكان الحضر فى مصر ٤٣% عام ٢٠٠١ ، بعد ان كانت ٣٨% ٤٢,٦ % فى الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٩٦ على التوالى ويرجع النمو الحضرى فى مصر: الى عدة اسباب هى الزيادة الطبيعية، أو نتيجة إعادة تصنيف الوحدات الادارية ، والتغيرات فى حدود الوحدات، وكذلك الى عوامل التنمية والتطور الصناعى ، التى تلعب دور المحفز للهجرة من الريف الى الحضر ٠

ولقد تركزت الزيادة السكانية فى المناطق الحضرية وفى المدن القائمه واستمر التوسع العمرانى على الارض الزراعية ويقدر الفاقد من الأراضى الزراعية فى أغراض النمو الحضرى والاستخدامات الأخرى (غير الزراعية) خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٤ بحوالى ٥٧٠ ألف فدان .[١] ويقدر تآكل الأرض الزراعية خلال العشرين سنة الماضية (١٩٨٢-٢٠٠٠) بحوالى

---

[1] George R. Gardner & John B. Parker, " Agricultural Statistics of Egypt ", 1970-1984, U.S Dept of Agricultural Statistics Buuetetin, Number 732, Washington D C. August, 1985, P. 17 .

نقلا عن : رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، شعبة الإسكان والتعمير : قضية الإمتدادات العمرانية وتآكل الأرض الزراعية (سياسات فعالة على المدى القصير) ، بدون تاريخ ، ص ١٤ .

مليون فدان أى بمعدل ٥٠٠٠٠ فدان سنوياً ، أى حوالى ٠,٦% سنوياً من إجمالى الأرض الزراعية فى مصر (٧,٨ مليون فدان عام ١٩٩٧) . [1]

ومن المتوقع ان يرتفع عدد السكان فى مصر الى ٨١ مليون نسمه فى عام ٢٠٢٥ كما سترتفع نسبة سكان الحضر الى ٤٥% من اجمالى عدد السكان ٠وكذلك من المتوقع ان يزيد عدد المدن زياده كبيرة خلال الفترة القادمة ٠

ويوزع سكان الحضر فى مصر توزيعاً جغرافياً غير عادل ومن الملاحظ ان محافظتى القاهرة والاسكندرية بهما ٤٠% من اجمالى عدد سكان الحضر ٠

ويؤكد عدم عدالة التوزيع الحضرى فى مصر النظر الى هيكل نظام المدن ، وشبكة المدن سواء من ناحية حجم كل مدينة أو من ناحية عدد المدن أو ناحية هرمية هذا النظام أو ترتيب وتصنيف المدن فى شكل ديناميكى ، نجد ان هذا النظام فى مصر يعتمد على مدينتين كبيرتين وهما القاهرة (٦,٨ مليون) والاسكندرية (٣,٣ مليون) ثم عدد كبير من المدن صغيرة الحجم ٠

ووفقاً لتدرج المدن توجد ثلاث مدن كبيرة اكثر من ٢ مليون وهى القاهرة والاسكندرية والجيزة وفى المقابل هناك ١٢٠ مدينة من اجمالى ١٩٩ موجودة فى مصر عدد سكانها أقل من ٥٠ ألف ٠

وهذا يوضح ان هناك خلل فى هيكل توزيع المناطق الحضرية : عدد سكان مدينة القاهرة يفوق عدد سكان ١٧٠ مدينة من الترتيب ٣٠ حتى ١٩٩ ٠ ومنه يتضح انه لايوجد شكل منتظم لتوزيع المدن فى مصر ٠ كما ان هناك بعض الاقسام مثل قسم المنتزة فى الاسكندرية يوازى تقريباً عدد سكان الحضر فى محافظتى بورسعيد والسويس ٠

ولقد ترتب على هذا الوضع العديد من المشاكل :

- الزيادة السكانية السريعة والتركز السكانى وارتفاع الكثافة وتضخم المدن الكبرى ٠
- الهجرة المستمرة وغير المنظمة الى المدن الكبرى التى تمثل مصادر جذب للسكان والانشطة ٠
- التحضر الزائد وظهور الضياعات الاقتصادية ٠
- إستقطاب المدن للتنمية ٠
- تسلط وسيطرة مدينتى القاهرة والاسكندرية على مجموعة المدن بحيث لايوجد نظام متوازن لتدرج المدن (نقص فى المدن متوسطة الحجم) وهو مايؤثر على عملية التنمية حيث ان التنمية التى تحدث فى المدينة فى ظل نظام متوازن تؤثر على باقى المراكز

---

[1] رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، شعبة الإسكان والتعمير : قضية الإمتدادات العمرانية وتآكل الأرض الزراعية (سياسات فعالة على المدى القصير) ، بدون تاريخ ، ص ١٤ .

الحضرية أى على شبكة المدن وعلى الوظائف التى تقوم بها وعلى كفاءة آداء هذه الوظائف وبالتالى على الدخل المتولد والاستهلاك والإدخار والإستثمار ٠

- تدهور الخدمات والمرافق عدم كفاية الهياكل الاساسية وعجز شبكات الإمداد بالمياه والكهرباء وقصور الخدمات التعليمية والصحية وخاصة فى المناطق العشوائية والإزدحام والتكدس فى وسائل المواصلات ونقص الوحدات السكنية المقامة لمقابلة النمو السكانى بالاضافى الى تدهور مستويات الإسكان القائم وتلوث البيئة ٠
- نشأة وإنتشار العشوائيات على اطراف المدن وفى احيائها القديمة (٥٠% من سكان الحضر يعيشون فى المناطق العشوائية)٠
- إفراغ الريف من العناصر المنتجة : نتيجة النزوح السكانى من الريف الى الحضر افرغ الريف من القوى البشرية النشطة فى مجال الزراعة وأدى ذلك الى انخفاض الانتاجية الزراعية ونقص الغذاء وارتفاع اسعارها والإلتجاء الى الاستيراد ٠
- سوء استخدام الأرض ٠
- عدم القدرة على خلق فرص عمل منتجة وإنتشار البطالة وماينتج عنها من مشاكل اجتماعية وجرائم وإرهاب وعنف ٠
- إنتشار جيوب الفقر فى المناطق الحضرية ٠ ما يقرب من ١٨% من سكان الحضر فقراء على مستوى الجمهورية وترتفع النسبة الى ٣٦% فى حضر الصعيد[1] ٠
- تآكل الاراضى الزراعية بسبب التوسع الحضرى ، ذلك ان اكثر من ٨٠% من المناطق العشوائية تمت على ارض زراعية ٠
- التوطن العشوائى وبدون تخطيط مسبق للانشطة الاقتصادية والتركز فى الحضر ٠

ويؤدى إهمال حل المشاكل الحضرية الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الخطورة ٠ ويساعد تطوير المناطق الحضرية وبالذات المناطق العشوائية حيث يعيش الفقراء الى تضيق فجوة الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية ويقلل من الفوارق فى المستويات المعيشية بين السكان مما يؤدى الى الإستقرار العام داخل الدولة ٠

وفى ضوء ماسبق يجب ان تتركز جهود التخطيط فى معالجة قضايا ومعوقات التنمية فى كل اقليم ، محافظه، ومنطقة وتلبية الإحتياجات الاساسية من المرافق والخدمات وإقتراح الاستراتيجية التنموية المناسبة لها من واقع مواردها المتاحة ٠

كذلك يجب تحديد مراكز النمو ، بحيث تسهم فى إبراز المواقع الملائمة لاستثمارات القطاعين الحكومى والخاص بالمدن والقرى المختلفة ، إنطلاقاً من الاستفادة من الهياكل الاساسية والخدمات العامة القائمة والمستهدفة بغية توفير السلع والخدمات للسكان فى نطاق هذه المراكز ،

---

[1] الأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية مصر ، ٢٠٠٣ ٠

مع الأخذ فى الحسبان الاختلافات العديدة بين المدن الكبرى والصغرى ، والتجمعات القروية من حيث الكثافة السكانية ، والموارد الاقتصادية ، والمميزات النسبية ٠

ومن اجل التوصل الى الاستراتيجية المطلوبه للتنمية الحضرية تم دراسة ومراجعة مـــاتم إصداره من استراتيجيات فى هذا المجال واهم الخطوط وركائز هذه الاســـتراتيجيات ومراجعـــه اهدافها وذلك من اجل الوصول الى الوضع المرغوب فيه ٠

١- دراسه للإستراتيجيات السابقة للتنمية الحضرية وتطوير العشوائيات :

لقد واجهت الحكومه المصرية مشكله التحضر منذ بداية الثمانينات ووضعت اكثر من استراتيجية ولكن أهم عناصر هذه الاستراتيجيات وفقاً لاهداف الخطه الخمسيه الخامسه ٢٠٠٢/٢٠٠٧ هى كالآتى :

- إيقاف الزحف العمرانى نتيجة التحضر على الارض الزراعية ٠
- توجيه الزيادة السكانية نتيجة التحضر الى المدن الجديدة على الارض الصحراوية ٠
- تحسين الظروف المعيشية فى المناطق الحضرية العشوائية الفقيرة ٠

وهذه العناصر مرتبطة ببعضها البعض إرتباطاً شديداً وكل منها يؤدى للاخرى ويؤثر ويتأثر به ٠

وتحقيق ماسبق تطلب وجود استراتيجية واضحه للتنمية الحضرية وتطوير العشوائيات ولذلك نطرح التساؤل التالى :

هل هناك استراتيجية للتنمية الحضرية وتطوير العشوائيات ؟

ماهى خطوطها الرئيسية واهدافها وسياساتها ؟

من حصر الدراسات والوثائق أمكن تمييز ثلاثه انواع من الإستراتيجيات فى مجال التنمية الحضرية – ولكن للأسف لايوجد بينهم التنسيق الكاف – وهى :

أولاً : إستراتيجيات التنمية الحضرية (ضمن إستراتيجيات التنمية الاقليمية)٠

ثانياً : إستراتيجية المجتمعات العمرانية الجديدة ٠

ثالثاً : إستراتيجية تطوير العشوائيات فى المناطق الحضرية الفقيرة ٠

وفيما يلى عرض لأهم الجهود التى بذلت فى المجالات السابقة ومدى ملائمة السياسات والبرامج الموضوعه فى كل استراتيجية لتحقيق الاهداف الخاصه بها ٠

١-١ إستراتيجيات التنمية الحضرية :

منذ بداية الثمانينات لم يكن هناك استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية فقد بدأ الأمر بمجموعة من الاتفاقيات والمنح لتقديم بعض الخدمات للمناطق الفقيرة في بعض المحافظات مثل: اتفاقية الخدمات الحضرية بالمناطق المجاورة (خلال الفترة ٨٢-٨٦) ومشروع التنمية الحضرية خلال الفترة (٨٢-١٩٨٧) واتفاقية التنمية الحضرية المتكاملة بالناصرية بأسوان ٠

١-١-١ الإتفاقيات لتنمية بعض المناطق الحضرية الفقيرة :

- هدفت الاتفاقية الأولى إلى زيادة قدرة الوحدات المحلية على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لاصحاب الدخول المنخفضة في بعض الاحياء الشعبية الفقيرة بمحافظات أقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية فقط مثل مشروعات صحة عامة، توفير مسكن، مشروعات

مياه شرب وصرف صحى ، رصف شوارع . وبلغت قيمه المبالغ التى خصصت لهـا ٨٩ مليون دولاراً ساهم الجانب المصرى بمبلغ ٩,٧ مليون جنيهاً ٠

وبلغت الاستثمارات المنفذه خلال الفترة من ٨٢-١٩٨٦ من اتفاقية الخدمات الحضـرية للمناطق المجاوره ١٠,٨٥ مليون جنيهاً فقط وبلغ عدد المستفيدين ٢,٩ مليون فرداً .

- اما المشروع الثانى الخاص بالتنمية الحضرية فقد هدف الى إنشاء مشروعات تساعد علـى تطوير المجتمع المحلى في المناطق الشعبية للنهوض بهذه المناطق [اسواق - نوادى اطفال - مجمع للتنمية الحضرية].

وبلغت الاستثمارات لهذا المشروع ٢٨٦٠٤ ألف جنيهاً خـلال الفتـرة مـن ٨٢-١٩٨٧ فـي ١١ محافظة : القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الإسكندرية ، مطروح ، شـمال سـيناء ، جنوب سيناء ، الإسماعيلية ، الشرقية ، المنيـا ، الوادى الجديد ٠

- أما اتفاقية التنمية الحضرية المتكاملة لمنطقة الناصرية بأسوان فقد خصص لها مبلغ ٤١١٧ ألف جنيه نفذت استثمارات خلال الفترة من ٨٢-١٩٩٢ قدرها ٥١٧٣ ألـف جنيـه منهـا ٢٥٨١ ألف جنيه تمويل ذاتى و ٢٥٩٢ ألف جنيه منح وقد تم تطوير منطقة الناصرية وذلك بانشاء مدارس ورصف شوارع وتدعيم المنطقة بمياه الشرب والصرف الصحى.

١-١-٢ **السياسه القومية للتنمية الحضرية** [1]: قامت بها اللجنه الاستشارية للتعميـر بـوزارة التعمير والإسكان وإستصلاح الاراضى عام ١٩٨٢ ٠

- تتلخص أبعاد هذه الاستراتيجية فى ٨ نقاط :

- إستغلال الميزات الاقتصادية الهائلة لاقليمى القاهرة والاسكندرية ، إستيعاب الجزء الأكبر من النمو المتوقع فى عدد سكان الحضر ، فى نفس الوقت تقليل حده التركز السكانى فـى المناطق الواقعه فى قلب المدينتين من خلال تنمية المناطق الواقعة بـالأطراف والمـدن التابعة الجديدة الواقعة بالاراضى الصحراوية ٠
- بذل الجهود لدعم إمكانيات النمو فى منطقة قناة السويس مع التركيز على مدينة السويس٠
- وضع استراتيجية لادارة وتنظيم النمو التلقائى المتوقع فى مدن الدلتا (الحد من الزحـف العمرانى على الاراضى الزراعية وخلق مزيد من من فرص العمل) ٠
- بذل جهود لدفع النمو فى عدد من مدن الوجه القبلى ٠
- استخدام الاساليب الخاصه بمواجهه مشاكل الإستيطان فى المناطق النائية ٠
- وضع برنامج للحفاظ على البنية الاساسية والخدمات بالمواقع الحضرية الاخرى ٠
- إختيار معايير للمستويات المختلفة من الإسكان والبنية الاساسية ٠
- زيادة الإهتمام بقطاع الصناعه فى التخطيط الاقتصادى وتشجيع الإستثمارات الخاصه٠

---

[1] وزارة الإسكان والتعمير : دراسة السياسه القوميه للتنمية الحضريه – اللجنه الإستشارية للتعمير ٠ التقرير النهائى ١٩٨٢ ٠

وخلصت هذه الاستراتيجية عن التنمية الحضرية الى النتائج التالية :

- هياكل الإستيطان المتسمه بالتركز اكثر فعالية فى تحقيق النمو القومى والاقليمي وبصفة خاصة خلال فترة التنمية الاقتصادية السريعة أما الهياكل المتسمه بالتشتت فهى اكثر تكلفة سواء كانت تكلفة ماليه أو فى صورة موارد حقيقية ٠
- ان تكلفة كل من خلق فرصة عمل واقامة بنية اساسية فى استراتيجية متسمه بالتشتت تعادل مرة وثلث من تكاليف استراتيجية اخرى تقوم على تركيز الاستثمارات فى مناطق ذات إمكانيات اقتصادية مرتفعة ٠
- إستمرار نمو عدد سكان الحضر بمعدل أعلى من معدل النمو السكانى على المستوى القومى، ويؤدى ذلك الى زيادة فى الطلب على العمل فى الحضر وعلى الاسكان والخدمات ستكون هناك حاجة لزيادة كبيرة فىالقدر من النمو المخصص للاستثمار (فى مقابل القدر المتخصص للاستهلاك) وذلك بهدف تمويل خلق فرص عمل جديدة واقامة البنية الاساسية٠
- إعطاء أولوية لتشجيع الاستثمار الخاص على الإسهام فى خلق فرص عمل جديدة واقامة الوحدات السكنية ٠
- يجب ان تقوم الحكومه بإختيارات فيما يتعلق بعدد الاماكن الحضرية المتمتعة بأولوية التركيز، فواقع الأمر انه ليس من المجدى أو من المتصور القيام بالمهام التالية فى آن واحد أو على قدم المساواة : تطوير المستوطنات الحضرية القائمة ، تحقيق تنمية مكثفة للقواعد الصناعية فى كل المدن الكبرى ، اقامة المراكز الحضرية فى الاماكن النائية ، وأخيراً بناء مدن جديدة مستقلة بذاتها ٠ وذلك بإعطاء أولوية للبرامج والاستثمارات التى تفى بمتطلبات الكفاءة الاقتصادية وتوصى الدراسات بتبنى سياسة انتقائية لخلخله الكثافة السكانية خلال الـ ٢٠ عاماً القادمة وذلك بتوجيه الإستيطان نحو السويس بالإضافة الى ثلاث مناطق بالوجه القبلى : قنا ، اسوان، اسيوط ٠
- اعطاء دفعه قوية لمدينة السويس من اجل ايجاد منافس حضرى قوى لمدينتى القاهرة والاسكندرية بالاضافة الى تحفيز عوامل النمو فى اقليم القناه ككل وبناء قاعدة لنمو مستقبل فى كل من سيناء وساحل البحر الأحمر ٠
- توجيه تركيز خاص نحو مدينتى طنطا والمنصورة بإعتبارهما حالتى اختبار فى تطوير استراتيجيات ادارة النمو وتدعيم وظائف الخدمات الاقليمية فى مراكز قليله لخدمة الاماكن الحضرية الفقيرة والقرى والمزارع فى اقليم الدلتا ٠
- سيشهد اقليم القاهرة نمواً كبيراً وبالتالى ينبغى ان يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار فى الخطط الاقليمية والقطاعية ، وتتمثل اهم القضايا المتعلقة بالسياسات التى توضع لهذا الاقليم

فيمايلى: إختيار مواطن النمو الجديدة ، إعادة توجيه إتجاهات النمو بتحويلها من النمو السريع فى إتجاه محور الشمال – الجنوب الى النمو فى إتجاه محور الشرق – الغرب ، توفير خدمات فى المواقع الطرفية للفئات منخفضة الدخل بهدف تشجيع خلخله الكثافة فى الاقسام مرتفعة الكثافة والواقعه فى قلب المدينة ٠

وتعتبر هذه الاستراتيجية من حيث الأهداف والركائز والمشروعات من اكثر الاستراتيجيات إتساقاً وشمولاً بالرغم انه لم يؤخذ بكل ماجاء بها ولم يطبق الا القدر اليسير منها ٠

١-١-٣ الاطار العام لاستراتيجية التنمية الاقليمية[١] :

تعرض هذه الاستراتيجية مشكلة الزيادة السكانية وارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهوله وتركز السكان فى مساحه محدوده تمثل ٥% من اجمالى المساحه وزيادة سكان الحضر وماترتب على ذلك من مشاكل أدت الى زيادة الفوارق بين المناطق المختلفة ولذلك كانت اهداف هذه الاستراتيجية كالتالى :

- إستغلال اكبر قدر من مساحه الحيز المكانى غير المأهول ٠
- خلق مجتمعات حديثة مستقره على مختلف الانشطة الزراعية والصناعية والتعدينية والسياحية والخدمات ٠

وكانت أهم ركائز الاستراتيجية على النحو التالى :

- نشر العمران دون المساس بمساحة الارض الزراعية بل العمل على زيادة رقعتها ورفع الكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية الحالية والاراضى الجديدة بالاضافة الى ترشيد استخدام المياه ٠
- العمل على رفع مستوى معيشة المواطن المصرى واستقراره أو فتح آفاق جديدة لهجرته ٠
- والانتشار على الحيز المصرى غير المأهول بصورة منظمة ٠
- العمل على الاستفادة القصوى مما يقدمه الحيز المصرى من الموارد البترولية والتعدينية ومقومات السياحة الهائلة ٠
- تحقيق مايتطلبه ذلك من امتداد للخدمات العمرانية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى والخدمات الاجتماعية لتدعيم الانسان المصرى وتحقيق الحياه الكريمه له ٠
- الحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث البيئى بكافة انواعه والاستخدام الرشيد للموارد ٠

---

[١] وزارة التخطيط : الإطار العام لإستراتيجية التنمية الاقليمية ١٩٩٨/١٩٩٩ – ٢٠١٧ ٠

وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية محافظات القناه وسيناء وجنوب الوادى ٩٨/٩٩ – ٢٠١٧ ٠

وزارة التخطيط : الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٩٧/٩٨ – ٢٠١٦/٢٠١٧ ابريل ١٩٩٧ ٠

وقد حددت الاستراتيجية المساحات غير المأهوله بالحيز المكانى لمصر التى تؤهلها لتكون مراكز جذب للسكان ولخلق فرص عمل فيما يلى :

- منطقة الساحل الشمالى للدلتا ٠
- الصحراء الغربية ٠
- الصحراء الشرقية ٠
- شبه جزيرة سيناء ٠

وبناء عليه اعطيت هذه المناطق غير المأهوله اولوية واهتمام فى هذه الاستراتيجية فى صورة مشروعات قومية وهى على النحو التالى :

- المشروع القومى لتنمية محافظات القناه وسيناء ٠
- المشروع القومى لتنمية محافظات شمال الصعيد ٠
- المشروع القومى لتنمية محافظات جنوب الصعيد وتشمل ووسط الصعيد وجنوب الصعيد٠ هذا بالاضافة الى اقليم القاهرة وغرب الدلتا ووسط وشرق الدلتا ٠

تأخذ استراتيجية التنمية الاقليمية بالمحاور التالية :

- محور التنمية الشمالى : ويشمل منطقة البحيرات الشمالية وساحل البحر الأبيض ويقوم فيه انشطة الزراعة ، كما تنشأ به شبكة من المجتمعات السكانية المستقرة ٠
- محور التنمية الغربى : من غرب الدلتا الى حدود مصر مع ليبيا من منخفض القطارة الى حدود الغربية وتقوم فيه الانشطة التعدينية المختلفة ٠
- محور التنمية الشرقى : من جنوب السويس متجهاً جنوباً حتى حدود مصر ٠

١-١-٤ الاطار العام لاستراتيجية التنمية العمرانية لـ ج.م.ع حتى عام ٢٠١٧[١] :

لخص تقرير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " خريطة التنمية العمرانية لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ " المشكلة العمرانية في الآتى:

"... تضاعف اعداد السكان في نفس المستقرات العمرانية تقريبا وعدم زيادة الرقعة الزراعية بنفس النسبة مع ضعف معدلات التنمية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة وارتباط معظم الأنشطة الاقتصادية بالوفورات الزراعية من جهة واقتصاديات التحضر المتوفرة في بعض المدن من جهة أخرى، وقد ترتب على ذلك ظهور مشاكل متعددة بالعمران القائم كانت لها تأثيراتها الواضحة على كافة أوجه الحياة في مصر".

---

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامه للتخطيط العمرانى ، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧ التقرير العام يونيو ١٩٩٨ ٠

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : الهيئه العامه للتخطيط العمرانى : المخطط الإستراتيجى لتنمية المجتمعات العمرانية جنوب مصر يناير ٢٠٠٠ ٠

- مخطط التنمية العمرانية لمحافظة البحر الأحمر ٢٠١٧ - مايو ٢٠٠٠ ٠

ولقد رصدت الدراسة اربعة مشكلات قائمة يواجهها ويولدها نسق العمران المصرى بنيت على أساسها الأهداف العامه وهى:

- تزايد معدلات الكثافة السكانية لدرجة التركز في عدد قليل من المدن.
- امتداد العمران على الأرض الزراعية.
- تزايد معدلات النمو العشوائى في العمران المصرى.
- تدنى المعايير البيئية في المستقرات العمرانية لعدم ملاءمة المرافق والخدمات كميا ونوعيا لمعطيات الأنشطة السكانية والاقتصادية بها.

حددت الدراسة محورين للتنمية العمرانية:

الأول : تطور العمران القائم.

الثانى: فتح آفاق جديدة للتوسع والتنمية العمرانية في مستقرات جديدة.

ولقد ركز التقرير على المحور الثانى الخاص بآفاق التعمير. إذ أن الأمر يتطلب إقامة تجمعات عمرانية جديدة لاستيعاب حوالى ١٢ مليون نسمه والتى تمثل نصف الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠١٧حسب تقديرات الدراسه ٠

ولقد اتبعت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى منهجاً تخطيطياً بدأ باستعراض مجموعة الأهداف التى يمكن أن يشكل كل منها أساساً لاستراتيجية تنمية عمرانية. وقد أمكن تحديد ستة أهداف للتنمية العمرانية على النحو التالى:

أ- انتشار وتحقيق الاتزان الجغرافى والديموجرافى ٠

ومفهوم هذا الهدف هو نشر التنمية العمرانية بكافة أرجاء الوطن ما دامت توجد موارد أو إمكانيات اقتصادية يمكن استثمارها.

ب- التنمية العمرانية السريعة وبأقل تكلفة

- في إطار العمران القائم.
- في إطار المدن الجديدة تحت الإنشاء.

جـ- التنمية العمرانية ذات أعلى كفاءة اقتصادية

د - تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية (المثلث الحدودى - الشلاتين وحلايب).

هـ- العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم.

ترى الدراسة أن التنمية العمرانية يجب أن تقتصر في المدى القصير والمتوسط على المحافظات والمدن التى تعانى من انخفاض معدلات الخدمات عن المستوى العام للجمهورية، وبها معدلات بطالة أعلى من المتوسط العام للجمهورية ، وتتسم بحجم كبير من العشوائيات. وهذا فضلا عن كونها تعانى من نقص الاستثمارات. وفي ضوء ذلك تم وضع أولويات لترتيب هذه المحافظات من حيث مدى معاناتها من هذه المشاكل مجتمعه، واعتمدت تنميتها على:

- العمل على خلخلة الكثافة السكانية المتوقعة عن طريق توجيه التنمية العمرانية للمناطق الصحراوية وإنشاء مدن تابعة ومراكز عمرانية جديدة بهذه المناطق وتوجيه الفائض السكانى إلى مناطق التنمية الجديدة.
- العمل على الارتقاء بالمناطق العشوائية وتحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة.
- العمل على الارتقاء بمستويات الخدمات التعليمية والصحية وزيادة كفاءتها.
- سرعة اعداد المخططات والاحوزه العمرانية للمدن والقرى وتحديد حيزها العمرانى.
- العمل على وضع تخطيط برامج في كافة المجالات التنموية لتوليد فرص عمل كافية لمواجهة البطالة والحد من هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية.
- الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة من التناقص والعمل على زيادة الإنتاج الزراعى رأسيا باستخدام المحاصيل الملائمة واستخدام الوسائل والطرق الحديثة في الزراعة.
- الاهتمام بالتصنيع الزراعى وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة بالمناطق الجديدة المقترحة.
- العمل على تحسين وصيانة الطرق القومية والإقليمية وخطوط السكك الحديدية.
- زيادة الاستفادة بالنقل النهرى وتحسين وتطهير مجرى نهر النيل والترع الملاحية لزيادة كفاءتها وزيادة عدد المراسى بالمحافظات المطلة على النيل وزيادة عدد الوحدات الخاصة بالنقل النهرى.

١-٢ استراتيجية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق التعمير ٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦ [١] :

حظيت تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق التعمير باهتمام كبير منذ أوائل الثمانينات ويؤكد ذلك ما اولته خطط التنمية الاقتصادية المتتالية من أولوية لمشروعات تنمية المدن الجديدة ومناطق التعمير حيث بلغ حجم الاستثمارات المنفذة بها خلال الفترة من بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢/١٩٨٧ حتى نهاية الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ٦٠ مليار جنيه بنسبة نمو ٧,٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بمختلف القطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

أهداف استراتيجية تنمية المجتمعات الجديدة ومناطق التعمير:

- يعتبر الخروج من الوادى المأهول الضيق والمحدود الى المنطقة الصحراوية غير المأهوله الركيزه الأساسية لتحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى .

---

[١] وزارة التخطيط : الإمتدادات والمجتمعات الجديدة والإسكان .

- وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة : خريطة التنمية والتعمير ٢٠١٧ التقرير العام ١٩٩٨ .

- تصحيح الخريطة السكانية بخلق محاور جديده للتنمية بهذه المناطق لاستيعاب جانب كبير من الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٢٢ والتى تقدر بنحو ٢٠ مليون نسمه، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٢ نحو ٨٦ مليون نسمه ٠
- خلخلة الكثافة السكانية بالمناطق المكتظة ، لتخفيف الكثافة السكانية المرتفعة بالمناطق شديدة الازدحام.

وقد حددت استراتيجية المدن الجديدة على النحو التالى :

أ- المدن الجديدة الجارى انشاؤها : ١٩ مدينة موزعة على النحو التالى:

٥ مدن بإقليم القاهرة الكبرى (١٠رمضان/١٥ مايو/٦ أكتوبر/العبور/بدر)

٥ تجمعات حول الطريق الدائرى للقاهرة الكبرى (التجمع الأول والثالث [القطامية] ، التجمع الخامس [القاهرة الجديدة] وتقع على الطريق الدائرى /الشروق، الشيخ زايد

٥ مدن بالوجهه البحرى (دمياط الجديدة/الصالحية الجديدة /السادات /النوبارية /برج العرب

٤ مدن بالوجهه القبلى (بنى سويف الجديدة /المنيا الجديدة / اسيوط الجديدة/ طيبه بالأقصر).

ب- المدن الجديدة المستهدف انشاؤها : ٤١ مدينة موزعة على النحو التالى:-

٢٢ مدينة بالوجهه البحرى وشمال الصعيد (الاسماعيلية /سيناء /الاسكندرية، سوهاج، الفيوم، بنى سويف/المنيا).

١٩ مدينة بجنوب الصعيد (أسيوط /سوهاج/ قنا/ أسوان /البحر الأحمر، الوادى الجديد).

أهم محاور النمو العمرانى التى تحقق هذه الاستراتيجية:

أ- **طوليـــا**

- محورين موازيين لنهر النيل من القاهرة حتى أسوان على الحافة الصحراوية وتقع عليه المدن الجديدة بنى سويف الجديدة، المنيا الجديدة، أسيوط الجديدة، سوهاج الجديدة ، أسوان وتعتمد تنمية المدن الواقعة على هذين المحورين على سرعة التوطن بها لقربها من عواصم محافظات جنوب مصر واعتمادها على الخدمات المركزية لهذه العواصم ، مما يساعد على الحفاظ على الرقعة الزراعية بهذه المناطق باقل التكاليف الاستثمارية.
- محور مطروح /سيوه/الواحات/العوينات (المحور الغربى لمصر) ويمر بالصحراء الغربية والوادى الجديد وترجع أهميته في احتوائه على المشروعات العملاقة كمشروع توشكى.

ب- **عرضـــيا**

ترجع أهميته في الربط بين الأقاليم والمحافظات خاصة الواقعة على البحر الأحمر والأخرى الواقعة على وادى النيل وأهمها:

- محور / رفح / السلوم ويمر من هذا المحور الطريق الساحلى الشمالى الدولى وأهم مـــدن بالعريش/ المثلث (جنوب بور فؤاد)/ مطروح.
- محور العريش/القاهرة، الواحات البحرية/سيوه.
- محو الزعفران/الفيوم/العلميين
- محور رأس غارب/بنى مزار/البويطى/سيوه
- محور الفروق /أسيوط /الفرافره
- محور حلاليب/شلاتين /أسوان
- محور سفاجا/قنا/الخارجة / مـــوط
- محور القصير / الاقصر /الواحات الخارجية
- محور مرسى علم/ ادفـــو /ابو سنبل
- محور برنيس /أسوان /العوينات

تتضمن ركائز الاستراتيجية :

- الاستفادة القصوى من الإمكانيات والموارد الطبيعية والتعدينية المتاحه ٠
- الحفاظ على الإتزان البيئى والمحميات الطبيعية ٠
- جذب السكان الى مناطق التنمية الجديدة والقطاع الخـــاص للاســـتثمار وخلخلـــه الكثافـــة السكانية بالمدن القائمة ٠
- تقويه محاور الاتصال بين النسق العمرانى الحالى مناطق التنمية الجديدة ٠
- تعظيم الاستفادة من البنية الاساسية المتاحه القائمة ٠
- سد منابع مشكلة المناطق العشوائية ٠
- وضع الضوابط للسيطرة على النمو العمرانى لمناطق الجذب الحالية ٠
- تعظيم الاستفادة من المناطق الأثرية والتاريخية وذات الإمكانيات السياحية٠

واستهدفت هذه الاستراتيجية الآتى :

- توفير المخططات اللازمة للتوسع فى المساحه المأهوله لتصبح نحـــو ٢٥,٤% مـــن اجمالى المسطح الكلى لمصر ٠
- استهداف توطين جانب كبير من الزيادة السكانية والتى تقدر بنحو ٢٠,٤ مليون نسمه بمناطق التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (١٣,٦ مليون نسمه فـــى ٦٠ مدينـــة جديدة) وفى الظهير العمرانى للمناطق والمدن القائمه (٦,٨ مليون نسمه) ٠

١-٣ استراتيجيات تطوير وتنمية المناطق العشوائية :

١-٣-١ الوضع الحالى للعشوائيات فى مصر والجهود التى بذلت لمواجهتها

تعريف العشوائيات

هناك العديد من التعريفات للعشوائيات لعل أشملها هو : " العشوائية هى حيازة المواطن لأرض والبناء عليها من ماله الخاص بالمخالفة للقوانين أوقواعد التخطيط السليم". [١]

والعشوائيات هى مناطق متخلفة يطلق عليها علماء الاجتماع " مصيدة الفقر والحرمان " أو " أحزمة البؤس " حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعى ، فهى حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية من فقر واغتراب وجريمة وعدم تكيف ، ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والمتعطلون والعاجزون عن الاندماج فى حياة المدينة ، ويوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين ، لأنهم جغرافياً يسكنون أطراف المدينة ، وهم طبيعياً محرومون من الخدمات العامة واقتصادياً واجتماعياً بعيدون تماماً عن الحياة الحضرية . [٢]

ومن هذا المنطلق ، طرح خبراء التخطيط والعمران فى مؤتمرهم الأول عن الإسكان العشوائى عام ١٩٩٤ إطاراً لتعريف العشوائيات يشتمل على أربعة صور أساسية هى :

(أ) كل المبانى أو المنشآت الإسكانية التى تتم بدون ترخيص حتى ولو كانت فى أرقى مناطق المدينة .

(ب) الإسكان الذى يتم على أرض غير مرخصة للبناء .

(ج) الإسكان الذى يتم على ارض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزيها ، سواء كانت ملكية أصلية للدولة أو للأفراد أو لجهة أخرى .

(د) المبانى الواقعة خارج كردون المدينة .

أما التعريف الاقتصادى للعشوائيات كقطاع غير رسمى: [٣]

هو قطاع غير رسمى خفى لا تدخل استثماراته فى الثروة القومية ، ولا يدخل الدخل المتحقق عنه فى الناتج المحلى الإجمالى ، كما أن العمالة الموظفة فيه لا تندرج فى حجم القوى العاملة للدولة ولا يتحقق عنه إيرادات لميزانية الدولة سواء فى شكل ضرائب مباشرة ٠ ومن ناحية أخرى فإنه لا يستند على أساس قانونى وليس له وجود شرعى ، ودرجة مساهمته فى الاقتصاد القومى لا تتناسب

---

[١] وزارة الإسكان ، وجمهورية ألمانيا الإتحادية ، تعريف العشوائيات ، برنامج الإدارة الحضري بالمشاركة بوزارة التخطيط ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٢ .

[٢] تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثامنة عشر ١٩٩٧-١٩٩٨ .

[٣] سمير مكاوى : وزارة الإسكان ، وجمهورية ألمانيا الإتحادية ، تعريف العشوائيات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .
وزارة التخطيط : سياسه تطوير وتنميه المناطق العشوائية ٠

وحجمه إذ لا تتحقق له آليات السوق بشكل فعّال ، ، كما أن كفاءة استخدامه أقل من كفاءة الاستخدام فى القطاعات الرسمية المماثلة .

هذا يعنى أن العشوائيات ليست مجرد مشكلة اجتماعية تهدد السلام الاجتماعى ولكنها أيضاً مشكلة اقتصادية متعددة الأبعاد .

أسباب انتشار وتضخم العشوائيات فى مصر :

إن اقتراح إستراتيجية عامة تساهم فى تحسين الظروف المعيشية لساكنى العشوائيات والحد من انتشارها تتطلب التعرف على أسباب هذه الظاهرة .

ويمكن تلخيص أسباب انتشار العشوائيات فى المناطق الحضرية فى مصر على النحو الآتى :

- اسباب ديمجرافية :

♦ معدلات الزيادة السكانية المرتفعة .

♦ استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر وذلك بسبب النقص المتزايد لنصيب الفرد من الرقعة الزراعية ومحدودية المشاريع فى المناطق الريفية التى تستوعب الأيدى العاملة المتزايدة .

- اسباب اقتصادية :

♦ إرتفاع قيمة استئجار المساكن وعدم تناسب القيمة الإيجارية للمعروض من المساكن فى الحضر مع دخول السواد الأعظم من أفراد المجتمع .

♦ إرتفاع أسعار الأراضى المعدة للبناء بما فى ذلك الأراضى المملوكة للدولة .

♦ رغبة الكثيرين من واضعى اليد فى السكن قرب المناطق السكنية التى يقطنها أقاربهم ، وخاصة فى المناطق الشعبية .

- اسباب اجتماعية :

♦ رغبة الكثيرين فى بناء مساكن دون أن يتحملوا ثمن الأراضى المقامة عليها مساكنهم ، وذلك فى غياب رقابة الدولة .

♦ قلة إنشاء المشروعات السكنية الشعبية التى كانت تقام فى الستينات .

♦ عدم وجود مناطق أو مساكن قريبة من الأحياء الشعبية تستوعب ذوى الدخل المحدود ، مما أدى إلى انتشار العشوائيات بالقرب من الأحياء الأولى .

ومن الأسباب سابقة الذكر يتضح لنا أن أسباب انتشار العشوائيات فى مصر هى أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . وعليه فإن الإستراتيجية العامة التى تهدف إلى الحد من هذه المشكلة لابد وأن تضع هذه الأسباب فى الاعتبار .

المنـــاطق العشوائيـــة فـــى مـــصـــر

تتباين تقديرات سكان العشوائيات فى مصر كما يتضح لنا من الجدول التالى تبايناً كبيراً :

جدول رقم (١)

تقديرات سكان العشوائيات فى عشرة محافظات

المـــصـــــدر	سكان العشوائيات فى مصر (عشرة محافظات مختارة)
مجلس الشورى (١٩٩٣)	٧ ملايين نسمة
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء	تحت ٤ ملايين نسمة
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٦,٧٥ مليون نسمة

كما تتباين أيضاً تقديرات سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى كما يتضح لنا من الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

تقديرات حجم سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى

المصدر	تقدير سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى
مجلس الشورى (١٩٩٣)	٤,٥ مليون نسمة
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦)	٣,٢ مليون نسمة
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (١٩٩٦)	٤,١ مليون نسمة
وزارة التخطيط (١٩٩٦)	٤,٥ مليون نسمة
وزارة التنمية المحلية (٢٠٠٠)	٢,٨ مليون نسمة
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (٢٠٠٠)	٧,١ مليون نسمة

ويتضح لنا من الجدولين السابقين التفاوت الكبير فى التقديرات . فعلى سبيل المثال نجد أن مجلس الشورى قدّر سكان العشوائيات فى عشرة محافظات فى عام ١٩٩٣ بحوالى سبعة ملايـين نسمة فى حين أن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية يقدر سكان العشـوائيات فـى القـاهرة الكبرى فقط لعام ٢٠٠٠ حوالى سبعة ملايين أيضاً ، كما أن هناك أيضاً تباين فـى تقـدير عـدد المناطق العشوائية فى مصر كما يتضح لنا من الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

تقديرات عدد العشوائيات فى عشرة محافظات فى مصر

المصدر	عدد المناطق العشوائية	
☐ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء	٣٣٦ (١٣٠ فى القاهرة الكبرى)	فى عشرة محافظات
☐ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٤٠٦ (١٨٤ فى القاهرة الكبرى)	نفس العشرة محافظات السابقة
☐ وزارة التنمية المحلية	٥٦٥	نفس العشرة محافظات السابقة
☐ وزارة التنمية المحلية	١١٧٤	فى ٢٢ محافظة

ويعود التباين فى تقدير عدد العشوائيات إلى الاختلاف فى تعريف العشوائيات فليست كل الجهات تحصر العشوائيات انطلاقاً من أنها المناطق التى يتم البناء فيها بدون تراخيص حيث أن هناك الإسكان بالمناطق غير المعدة أصلاً للسكن ولكنها مشغولة بالأسر كأحواش المساجد والأماكن الأثرية والعشش فى أزقة وحارات الأحياء الشعبية . كما لا تقوم كل الجهات بحصر إسكان المقابر ، والذى يشمل المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات .

وهذا الحجم الهائل للمناطق العشوائية يمثل ثروة قومية لا يستهان بها وإن كانت غير رسمية أى لا يدخل الدخل المتحقق عنها فى الناتج المحلى الإجمالى .

والجدول التالى يوضح لنا القيمة التقديرية لهذه المناطق العشوائية :

جدول رقم (٤)

القيمة الإجمالية للإسكان غير الرسمى (بالمليار جنيه)

القاهرة الكبرى	٢٨٠
فى كافة المناطق الحضرية فى مصر	٦٨٥
فى كافة المناطق الحضرية والريفية فى مصر	٨٥٤

المصدر : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية .

المشكلات المرتبطة بالعشوائيات :

من الصعب حصر المشكلات التى تسببها العشوائيات إلا أننا سوف نتطرق فى التالى إلى أهم هذه المشكلات :

(أ) عدم احترام القانون وعدم تطبيقه :

(ب) تهديد السلام الاجتماعى

(ج) الخلل فى النظام القيمى

(د) انتشار السلوك غير السوى فى المجتمع

(هـ) إهدار الثروة البشرية

(و) تضخم حجم القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد القومى

(ز) تناقص الرقعة الزراعية

١-٣-٢ الإستراتيجية الحالية لمواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر :

إنطلاقاً من أن أى إستراتيجية خاصة بالحد من مشكلة العشوائيات فى مصر لابد وأن تتوافق مع الإستراتيجية التنموية العامة ، فإننا بداية نتطرق باختصار للإستراتيجية التنموية فى مصر ذات العلاقة بمشكلة العشوائيات والتى نستخلصها من وثيقة مصر فى القرن الواحد والعشرين [٢] والخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ .[٣]

إن الإطار العام للإستراتيجية التنموية فى مصر يعتمد على أن تكون مسئولية التنمية مشاركة بين الأنشطة الحكومية وأنشطة المجتمع المدنى . هذا يعنى أن الإطار العام للتنمية يركز على دور القطاع الخاص فى الدفع بعجلة التنمية . وأن تركز الدولة فى المقام الأول على تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص وذلك من خلال الحد من العقبات التى تعوق عمله بكفاءة وفعالية . أى أن مهمة الدولة تكون فى المقام الأول تحديد الإطار العام للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق معدلات نمو مناسبة . وطبقاً للوثيقتين المشار إليهما عاليه فإن دور الدولة سوف يستمر بل يتزايد فى المجالات التى تحد من تهميش فئات بالمجتمع والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الأساسية بصورة مرضية هذا بالإضافة إلى دورها فى التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان .. الخ . هذا يعنى أن الدور الإجتماعى للدولة سوف يتزايد ولكن ليس بالضرورة من خلال الدعم المباشر ولكن من خلال أطر تشريعية وإدارية تساهم فى حفز الإستثمارات الجديدة وخلق فرص عمل لصغار المنتجين .

---

[٢] جمهورية مصر العربية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مصر فى القرن الواحد والعشرين ، الرؤى المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ .

[٣] وزارة التخطيط : الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ .

أما فيما يتعلق بقضية التوسع العمرانى فى مصر ، فإن الإستراتيجية المحـددة طبقـا للـوثيقتين سابقتين الذكر ، تتكون من ثلاثة مكونات إستراتيجية على النحو الآتى :

- **المكون الإستراتيجى الأول** : إيقاف الزحف العمرانى غير الرسمى على الأراضى الزراعية .
- **المكون الإستراتيجى الثانى** : توجيه التوسع العمرانى نحو المدن الجديدة بالصحراء .
- **المكون الإستراتيجى الثالث** : تحسين الشروط المعيشية للفقراء والقاطنين بمنـاطق لا تتمتـع بالخدمات الكافية .

ومن الواضح أن المكونان الإستراتيجيان الأول والثانى يساهمان فى الحد من التوسـع العمرانـى العشوائى ، أما المكون الثالث فهو ذات العلاقة المباشرة بهذه الورقة " إستراتيجية لمواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر " . وقد وضعت الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات التى تعمل على تطبيق هذه الإستراتيجية أهمها :

(أ) تقنين الملكية بالعشوائيات :

فقد أتخذ مجلس الوزراء عام ٢٠٠٠ ، قراراً يتيح بيع الأرض فى المناطق العشوائية التـى تـم تخطيطها عمرانياً بما لا يزيد على ٢٠٠ جنيه للمتر المربع مع التيسير فى السداد على مدى خمسة سنوات دون فوائد . وهذا القرار يعتبر أحد أهم السياسات والتى تتلخص فى الإعتراف بالوضـع الحالى وتقنينه . ولعل أهم مشكلة تواجه تنفيذ هذه السياسة هى عدم وجود مخططـات عمرانيـة لغالبية المناطق العشوائية وذلك نظراً لصعوبة إعداد مثل هذه المخططـات طبقـاً للإشـتراطات العمرانية المصرية . وقد يكون هذا أحد الأسباب الرئيسية التى مثلت عائقاً لتنفيذ هذه السياسة .

(ب) المشروع القومى لتطوير العشوائيات :

وقد بدأ هذا المشروع عام ١٩٩٣ وتم حتى عام ٢٠٠٢ إستثمار ٢,٣ مليار جنيـه لتحسـين٩١٥ منطقة عشوائية فى ١٦ محافظة .

وفى حقيقة الأمر ان كافة المشروعات المذكورة فيمـا بعـد تـرتبط إرتباطـاً مباشـراً بالإستراتيجية المصرية لتحسين العشوائيات ٠ وقد قدمت هذه المشروعات اساليب – تم تجريبها – خاصة بكيفية تطبيق السياسات الى خطط تشغيلية تأخذ بأسلوب مشاركة المجتمعـات المحليـة ٠ وهذا ما سوف نسترشد به فى الإستراتيجية المقترحة ٠

- مشروع منطقة الناصرية فى مدية اسوان والذى دعم من المؤسسة الالمانية للتعاون الفنى (١٩٩٠)٠
- مشروع الاسماعيلية للتنمية المستدامة والذى دعم من هابيتات (١٩٩٠)٠

- مشروع " المبادرات المحلية البيئية " فى القليوبية والذى دعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الفنى (١٩٩٠)٠
- برنامج الادارة الحضرية بالمشاركة والذى دعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الفنى ٠

وفيما يلى سيتم إستعراض البرنامج القومى للتنمية الحضرية بالمشاركة :

ج- البرنامج القومى للتنمية الحضرية بالمشاركة :

تبذل الحكومه المصرية جهوداً للتوسع العمرانى خارج الوادى الضيق ومن اجل تحقيق ذلك صمم برنامج الاداره الحضرية بالمشاركة Participatory Urban Management Programme الذى يتم فى إطار من التعاون بين الحكومتين المصرية والالمانية (١٩٩٨)٠

أهداف البرنامج:

اعتمد هذا البرنامج فى تحديد أهدافه على التوجهات العامة لسياسات التنمية المصرية وقد ببلورت هذه الاهداف فى الآتى :

- تزويد مصر بتوجهات سياسيه، طرق تخطيط ومفاهيم لأداء الادارة الحضرية بالمشاركة من اجل تحسين مستوى معيشة الفقراء ٠
- زيادة قدره الهيئات الاجتماعية والتنظيمية لتطوير التنمية الحضرية على اساس المشاركة الأهلية ٠
- المساهمة فى صياغة السياسات والآليات للادارة الحضرية التى تؤدى الى تحقيق النمو الاقتصادى وتخلق فرص عمل فى المراكز الحضرية وتؤدى الى تحقيق تحسن إيجابى فى الظروف المعيشية للفئات محدوده الدخل فى المناطق العشوائية فى الحضر ٠
- تطوير الإطار المؤسسى لعملية الادارة الحضرية ليصبح قادراً على إستيعاب عملية المشاركة الفعاله للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية ٠ وتبنى أطراً تطبيقية للادارة الحضرية فى المرحلة القادمة تتيح لفئات المجتمع الحضرى التى يصيبها التهميش فرصه المشاركه فى تحسين مستوى معيشتها ٠
- دعم القدرات التخطيطية ٠
- استحداث الاساليب والادوات المناسبة لتمكين الاطراف المختلفة من المشاركة فى عملية التنمية ٠

وقد عمل هذا البرنامج على ٣ مستويات ٠ وكان لكل مستوى هدف محدد ٠

أ- **المستوى القومى :**

الهدف : التأثير على إصلاح السياسات عن طريق تزويد وزارة التخطيط بتوجهات سياسية ، طرق تخطيط ، ومفاهيم جديدة للادارة الحضرية بالمشاركة من اجل تحسين مستوى معيشة الفقراء ٠

ب- مستوى الادارة المحلية :

الهدف : تقويه التنمية المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وذلك بإدخال آليات وتطبيقات للتنمية الحضرية بالمشاركة مع الأخذ فى الإعتبار الإحتياجات والطاقات للسكان وللمؤسسات المحلية ٠

ج- مستوى المجتمعات المحلية :

الهدف : بناء الثقه بين المجتمعات المحلية والاداره المحلية والعمل المحلى من خلال خطوات سريعه من اجل إظهار آثار واسعة وقابله للقياس من خلال تجارب محلية تحقق التنمية من اسفل لأعلى بالمشاركة ٠

من اجل تحقيق هذه الأهداف قام البرنامج بعدد من الأنشطة :

١- توفير قاعدة معلومات عن الاداره الحضرية فى مصر وذلك بإجراء عدد من الدراسات فى المواضيع التالية :

- التخطيط بالمشاركة ٠
- ادارة الاراضى والأمن القانونى Legal Security ٠
- التمويل العام لتطوير المناطق العشوائية ٠
- ادارة المعلومات ٠
- المنظمات المحلية٠

فيما يتعلق بإدارة المعلومات تم التنسيق بين وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء ومركز معلومات مجلس الوزراء ووزارة التنمية المحلية ٠

خلق قاعدة معلومات فعاله عن الإمكانيات المتاحه فى ظل القوانين المصرية وعن ماهى هذه الأطر الادارية المساندة لسياسة التنمية الحضرية وتوفير المطبوعات والمعلومات وإمكانية الإتصالات بشبكات المعلومات ٠

٢- تأسيس شبكه تضم الأطراف المشاركة فى القطاعين العام والخاص والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية ٠

٣- تضمين مشروعات التنمية الحضرية فى الخطة الخمسية :

جاء فى الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ ذكر لخطه الدولة فى تطوير العشوائيات وعن التنمية الحضرية بالمحليات وركزت على الدور الرئيسى

والكبير للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية وعن اهمية التخطيط بالمشاركة فى المحليات (الذى يضم أطراف متعددة : السكان ، القطاع الخاص المحلى ، الادارة المحلية ، المؤسسات العامه والخاصه) لتلافى الإمتداد العشوائى العمرانى للمدن بأسلوب غير مقنن وتحسين إستخدامات الاراضى والخدمات العامه وإستغلال الموارد ٠

وقد ذكر مشروع منشية ناصر وبولاق الدكرور فى كل من محافظتى القاهرة والجيزة والبحيرة كمشروعات للتنمية الحضرية بالمحليات وتم تقديم ووضع خطوات ارشادية لسياسة التنمية الحضرية بالمشاركة تم إدراجها بالخطة الخمسية الخامسة ٠

الآليات المستخدمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية بالمشاركة فى المناطق الحضرية لمحدودى الدخل والوارده فى برنامج Pump :

١- الخطة الاستثمارية لحى منشأة ناصر للعام المالى ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ :

تم إعداد الخطه الاستثمارية بالتعاون بين وزارة السكان ومحافظة القاهرة بأسلوب التخطيط بالمشاركة وقد شارك فى إعداد هذه الخطة الأجهزة التنفيذية المسئوله بالحى بالإضافة الى جميع الأطراف الأخرى المشاركه فى عملية التنمية (السكان القطاع الخاص٠٠٠)٠حيث تم حصر إحتياجات السكان المحليين وتحديد أولوياتهم ثم ترجمتها الى مجموعه محددة من المشروعات وتم تقدير الإحتياجات الاستثمارية اللازمة لمقابله الإحتياجات المحلية المحدده ٠

٢- تحديث مخطط القاهرة الكبرى :

- إعداد قاعدة معلومات جغرافية تساهم فى دعم إتخاذ القرار والتخطيط بالمشاركة٠
- تحديث الإطار القانونى الخاص بالتنمية الحضرية فى المشروعات التجريبية على مستوى المجتمعات المحلية مثل منشأة ناصر ٠
- إعداد خطة تنفيذية لمدينة القاهرة الكبرى خاصه بتحديث المخطط الرئيسى ليشمل المناطق الحضرية غير الرسمية ٠

٣- تنفيذ مشروعات تجريبية على المستويات المحلية : قائمة على المشاركة الفعاله للأطراف المعنيه فى كل من حى الناصرية بمدينة اسوان والاسماعيلية ومنشأة ناصر بمحافظة القاهرة وبولاق الدكرور بمحافظة الجيزة ٠

من المشروعات التجريبية السابقة يمكن القول ان الادارة الحضرية بالمشاركة أدت الى العديد من المزايا بالمقارنة بالتخطيط التقليدى فهى تؤدى الى فعاليه ادارية واقتصاديه اكبر، والى قبول اجتماعى أوسع والى إبداع فى عملية التخطيط والاداره ٠ حيث انها اعتمدت على مشاركة جميع الأطراف فى تحديد الإحتياجات وترتيب أولوياتها بأقل تكلفة وفى المشاركة المالية والفنية وفى الأعباء الادارية كما تم تحديد المسؤليات والأعباء على هذه الأطراف المشاركة ٠

٤- المبادرات المحلية :

دعم ٦٠ مبادرة محليه مع الاداره المحلية فى ٨ محافظات بالتعاون مع ٢٥ جميعة أهليـــة ووصلت الى ٥٦٠ ألف فرد فى هذه المحافظات (القاهرة ، بنى سويف ، الاسماعيليه، اســوان ، المنيا ، الجيزه ، المنوفيه والفيوم) وهذه المبادرات تقوم علـــى التشـــاور بـــين الاداره المحليـــه والجمعيات الأهلية والوزارات بحيث تم تحديد التخطيط من أسفل لأعلى ثم تحديد الأولويات مـــن قبل المجتمع المحلى ٠ المشروعات كانت صغيرة وسريعه وذات آثـــار واضـــحه وذات تكلفـــة منخفضة ٠

٢- مدى مناسبه الاستراتيجية وتمشيها مع الوضع القائم:

خلال العشرون سنه الاخيرة لم تكن هناك اســـتراتيجية متكاملـــة للتنميـــة الحضـــرية أو استراتيجية بالمعنى العلمى للكلمه بأهداف محدده مترابطه تحل مجموعه المشاكل وتتـــرجم الـــى مجموعه من البرامج والمشروعات التى تحقق هذه الأهداف ٠

ومن حصر الغالبية العظمى من الدراسات والإصـــدارات والوثـــائق المتعلقـــة بالتنميـــة الحضرية وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة خلال الفترة السابقة اتضح ان هنـــاك العديـــد مـــن المحاولات الجاده – ولكنها لم ترقى الى استراتيجية بالرغم من إطلاق لفظ استراتيجية عليهـــا ٠ ففى معظم الأحيان كانت مجرد برامج تنمية أو على احسن الفروض خطط تنمية٠ كما ان الاهداف التى وضعت لها كانت فى معظم الأحيان قاصره على حل المشكلة السكانية مع تجاهل الجوانـــب الاقتصادية والاجتماعية فى معظم الأحيان ٠ وكذلك كان ينظر الى التنمية الحضرية علـــى انهـــا تنمية عمرانية فقط والفرق بينهما كبير فالحضر ليس مجرد اقامه مدن ووضـــع Master Plan فالمدن لها دور فى عملية التنمية يجب ان يخطط له فهناك مجموعه مـــن الانشـــطة الاقتصـــادية الانتاجية التى يجب ان تساهم فى توليد الدخل ولذلك يجب ان يظهر فى الاستراتيجية دور المـــدن فى تحقيق اهداف الخطط القومية للتنمية ٠ كذلك نجد تعدد للجهات الحكومية التى تقوم بإصـــدار إستراتيجيات للتنمية الحضرية بدون ان يكون هناك أى تنسيق بينهما أو ربط أو تكامل ٠

ومن العرض السابق للإستراتيجيات المختلفة فى المجالات الثلاثه : التنمية العمرانية واقامة المدن الجديدة وتطوير العشوائيات فى الحضر هناك عدد من الملاحظات:

- تعدد الجهات التى تهتم بتنمية المناطق الحضرية وعدم وجود التنسيق الكاف فيما بينها ٠
- فيما يتعلق بتنمية الحضر ظهرت ثلاثه انواع منفصله من الاستراتيجيات : اســـتراتيجيات تنمية عمرانية استراتيجية المجتمعـــات العمرانيـــة الجديـــدة ، واســـتراتيجيات تطـــوير العشوائيات فى حضر مصر ٠

ولم يتم الاهتمام بمشاكل أو بتنمية المدن القائمه فى أى من الاستراتيجيات ٠

- وجود اكثر من استراتيجية للتنمية الحضرية أو الاقليمية صادرة من جهات مختلفة لايوجد أيضاً أى ربط أو تنسيق أو تكامل فيما بينها ٠
- هناك إنفصال بين استراتيجيات التنمية الحضرية والتنمية الريفية بالرغم انه لايمكن تحقيق احدهما بدون الآخر ٠ فلابد من تكاملها ٠
- يتم الخلط مابين التنمية الحضرية والتنمية العمرانية فى معظم الاستراتيجيات التى ظهرت والفرق بينهما كبير ٠
- تشتمل هذه الاستراتيجيات على كم ضخم من المعلومات والإحصاءات والتحليل المتميز ولكنه فى حاجه الى وضعه فى إطار علمى وشامل وقومى ٠
- وبعض الوثائق التى تم مراجعتها لايمكن ان يطلق على ماجاء "**استراتيجية**" فهى لاتشمل كل الحيز المصرى بل تقتصر فى احيان كثيرة على بعض المناطق فقط كما انه لاتوجد خطوط أو ركائز واضحه المعالم (بإستثناء الجزء السكانى) ولكن مانجده فقط فى بعض الأحيان هو استراتيجيات تنمية الاقاليم أو المناطق بصوره أكثر تفصيلاً (بالرغم مما يرد عليها أيضاً من نقد) ومع تحفظ عدم صحه اطلاق مسمى استراتيجية عليها ٠
- لايوجد فى هذه الاستراتيجياً أى ربط أو علاقه بين الاستراتيجيات المختلفة لتنمية المناطق أو المحافظات التى وقع عليها الاختيار ، كذلك لم يتم إتباع اسلوب أو منهج عمل موحد فى عرض هذه الاستراتيجيات فلايوجد منهجاً محدداً أو اطار علمياً واضحاً فأسلوب العرض مختلف وهناك خلط كبير ففى بعض الأحيان يبدأ بذكر الاهداف ولكن فى معظم الأحيان يذكر المشاريع ثم يذكر الأهداف أى انه لايوجد خط واضح يمكن تتبعه لتقييم استراتيجية التنمية أو مقارنة الاستراتيجيات ببعض أو حتى محاولة الربط بينها ٠
- الاسلوب الأكثر شيوعاً فى هذه الاستراتيجيات انه لاتوجد استراتيجية عامه لتنمية الاقليم ولكن توجد استراتيجيات قطاعية ، لبعض القطاعات فقط دون البعض الآخر، وحتى على هذا المستوى فى بعض الأحيان تذكر اهداف ومشاريع تنمية القطاع وفى احيان أخرى تذكر اهداف فقط أو تذكر المشاريع فقط ٠ لاتوجد اية استراتيجية ولاسياسات ولامشاريع لتنفيذ هذه الاستراتيجية العمرانية ثم يأتى بعد ذلك تحت هذه الاستراتيجية مايسمى بالهيكل العمرانى ويقصد به انشاء مدن على اساس سكانى بحت بحيث يكون الهدف الأول منها هو إستيعاب الزيادات السكانية ٠
- وفقا لما ورد بتقرير هيئة التخطيط العمرانى الذى تم إعداده في عام ١٩٩٨ والمسمى " بخريطة التنمية العمرانية " هناك تركيز على الكثير من المشكلات أطلق عليها مشكلات العمران المصرى والتى تم حصرها – وفقا لما ورد بالتقرير – من العديد من الدراسات

التى أجريت حول هذا الموضوع ومن خلال البحوث التى قدمت في المؤتمرات وفي العديد من حلقات البحث العلمى.

ويلاحظ ان هناك خلط بين المشاكل ومظاهرها بل وضعت المشكله الحقيقيه فـــى نفـــس مستوى المظاهر ٠ هذا الخلط لايساعد على سرعة التخلص من المشكلة الحقيقية ٠

فعلى سبيل المثال امتداد العمران وتزايد النمو العشوائى في العمران المصـــرى وتـــدنى المعايير البيئية سببه في الحقيقة ارتفاع الكثافة السكانية في بعض المناطق الحضرية مع عدم زيادة خدمات الإسكان بنفس نسبة تزايد الكثافة السكانية في هذه المناطق .

كما أن الكثافة السكانية والنمو العشوائى في العمران المصرى لابد - في ظـــل ظـــروف العمران المصرى الحالية - أن تؤثر على المعايير البيئية وتؤدى إلى امتداد العمران على الأرض الزراعية.

ومن هذا نرى أن الكثافة السكانية هي مشكلة تداعت بسببها مشكلات فرعية أخرى يمكن القول أنها أحد مظاهرها وانعكاساتها وليست مشاكل بالفعل ٠ إذ أنه إذا تم الـــتحكم فـــي ارتفـــاع معدلات الكثافة السكانية وتقليلها قد تختفي كل المظاهر الأخرى. وأهمية التركيز على هذه النقطة عند وضع السياسات في منتهى الأهمية وبالذات إذا علمنا أن هذه المظاهر قد تختفى لفترة ثم تعاود الظهور مرة أخرى لأن سببها مازال موجوداً ٠

- وقد حددت الدراسات محورين للتنمية العمرانية هما : تطوير العمران القائم وفـــتح آفـــاق جديده للتوسع والتنمية العمرانية إلا ان معظم الدراسات تركز على المحور الخاص بآفاق التعمير، حيث أن حجم الزيادة السكانية عام ٢٠١٧ سوف يصل إلى حـــوالى ٢٤ مليـــون نسمة." من المتوقع أن تستوعب التجمعات العمرانية الجديده نصفها. ولكـــــن يلاحظ أنه بعد ذلك حدث خلط عند وضع الاستراتيجيـــة بين المحورين - وإن كنا نرى أنه يجب أن تشمل أى استراتيجية هذان المحوران معاً - إلا أنه هنا بالذات يعتبر هـــذا الخلـــط غيـــر مرغوب فيه لأنه لم يعد له اعدادا جيدا بطريقة تجعل هناك اســـتراتيجية موحـــدة تشـــمل ويذوب فيها المحوران معا.
- ركزت الاستراتيجيات على بعض آليات التنفيذ لمواجهة المشاكل والعمل على حلهـــا وإن كانت من الناحية العلمية صحيحة إلا أنه عند التطبيق لن يكون لها أى تأثير، لأنها آليـــات تولت أمر حل مظاهر المشاكل ومن ثم لن يكون لها آثار حقيقية في حل المشاكل ذاتهـــا ، وهذا ما يؤكده فريدمان في دراسات مماثلة حيث يرى أن النمط الحالى للتحضر والتنميـــة الإقليمية باستمرار يركز على معالجة مظاهر المشاكل ٠ وإذا كان الحالة كذلك وإذا كانت مقوله فريدمان صحيحة وإذا كان ماتم استنتاجه صـــحيحا ايضـــا فـــإن النقـــاش حـــول

استراتيجيات التنمية الإقليمية أو العمرانية في مصر - يصبح مجرد تمرين في برج عاجى بعيداً عن الواقع وبدون أى معنى تطبيقيا.

- من تعريف التنمية أنها كل متكامل لا تتجزأ فضلاً عن أن المجتمع المصرى ايضا كلاً لا يتجزأ فإن الأمر يرتبط بشقى التنمية الحضر والريف وهما وجهين لعملة واحدة وبالذات في مصر الذى ارتبط واعتمد تنمية جزءها الحضرى دائما على فائض القطاع الريفى. ولذلك فإن أى استراتيجية للتحضر في مصر لابد أن تأخذ في اعتبارها وجهى العمله (الحضر والريف) حتى يكون هناك توازن في عملية التنمية.
- تاريخيا يلاحظ أن العمران المصرى وامتداده ارتبط دائما بقدرات وإمكانيات الإدارة الحكومية، وهذا يعنى في العصر الحديث أنها مرتبطة بالجوانب السياسية فمن الواضح أن التركز السكانى في المستقرات البشرية مرتبط بموقع كراسى الحكم والإدارة. وهذا يجب أن تتنبه له أى محاولة لاعداد أى استراتيجية للتنمية في مصر سواء كانت قومية أو محلية. ولذلك فإن يجب ان يخلق دور للادارة وفقاً للاستراتيجية كعامل مكمل نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية ٠
- يلاحظ أن الدراسة تجاهلت أن التخطيط الإقليمى أحد الأدوات الهامة لأجراء التنمية الإقليمية ومن ثم تعكس هذه الاداه آثارها على تنمية المجتمع ككل بصفة عامة. وتظهر أهمية هذه الاداه في التالى:
  - أن عملية التنمية تتم تدريجيا خلال فترات زمنية طويلة وليس دفعه واحدة من خلال فترة زمنية قصيرة ولمدة واحدة .
  - ان هناك بدائل كثيرة لإستخدامات الارض والموارد ٠
  - أن هناك بدائل كثيره واولويات لاستراتيجية التنمية.

٣- مدى واقعية الاهداف وامكانية تنفيذها ، وهل هى مناسبه لحل المشاكل ولمقابلة الإحتياجات وهل هناك إتساق بين الاستراتيجية والسياسات الموضوعه لتحقيق الاهداف ؟

أ- اهداف بعض الاستراتيجيات السابق عرضها ركز فقط على مشكلة الزيادة السكانية وخلق مجتمعات جديدة لإستيعاب هذه الزياده واغفل كثير من المشاكل الاخرى خاصه فى المجتمعات القائمه وفى المدن الكبرى والتى يجب ان تسعى هذه الاستراتيجيات الى حلها فى خط متوازى مع الخروج الى الصحراء واقامة مجتمعات عمرانية جديدة ٠

ب- كذلك لم تتعرض اهداف الاستراتيجيات الى معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (زيادة الناتج الاقليمى ، زيادة فرص العمل ، تقليل الفقر ، حل مشكلة العشوائيات توفير الخدمات

المختلفة ، الاستغلال الأمثل للموارد ، التوطين المناسب للانشطة وفقا للمـوارد والميـزات النسبية وعوامل التوطن ، الحد من الهجره وتقليل التفاوتات) ٠

ج- هناك خلط كبير فى استخدام بعض الألفاظ أو العبارات الهامه والتى لها دلالات علمية محدده مثل الاهداف والسياسات والركائز والخطوط العريضه والمعالم والمشاريع ٠ ففـى معظـم الاحيان تستخدم احدهما مكان الاخرى ٠ فهناك خلط بين السياسات والاسـتراتيجية ٠ وهـذا الخلط فى المفاهيم أدى الى عدم وجود فكر واضح ٠

د- وفيما يتعلق بأهداف التنمية العمرانية والإسكان فقد اقتصرت على هدفين :

١- العمل على إنتشار سكان مصر خارج الوادى ٠

٢- تطوير المناطق العشوائية ٠

ويلاحظ انه لايوجد تركيز على الجانب الاقتصادى لهذه المدن ودورها فى تحقيق تنميـة اقليمية ومدى مساهمتها فى تحقيق الاهداف القومية ونسبة مساهمتها فى توليد دخل اقليمى (دخل، وظائف ، نوعية انشطة ، مضاعف) ٠

هـ- فيما يتعلق بهدف تطوير العشوائيات والذى ذكر فى الأطار العـام لاسـتراتيجية التنميـة الاقليمية فإنه لم يوجد بهذه الاستراتيجيات مايدل على رصد للظاهره أو وضع أى سياسات أو مشاريع لتلافيها ٠

فيما يتعلق بأهداف استراتيجية تطوير العشوائيات فيمكن القول انه فى بداية التسعينات لـم تكن هناك استراتيجية ولكن تم وضع مجموعه من السياسات على وجه السرعه – نظراً للظروف التى كانت تواجهها الدوله فى ذلك الوقت – وخصص حجم من الاستثمارات بناء على ذلك بدون دراسه كافيه للإحتياجات الفعلية لتطوير هذه المناطق ٠ وهو ماسيتم شـرحه بالتفصـيل عنـد الحديث عن تقديرات الإحتياجات الاستثمارية لتطوير المناطق العشوائية ٠

ومما سبق يتضح ان الاهداف لم تكن واضحه أو محدده فالهدف الوحيد الذى وضح هو " سرعه حل مشاكل العشوائيات لحل مشكله الارهاب وتحقيق الاستقرار السياسى "٠

ولذلك نجد انه بالرغم من إنفاق مبالغ ضخمه على تطوير العشوائيات فإنها لم تحقق النتائج التى كانت مرجوه منها ٠

وفى نهاية التسعينات بدأ مشروع الادارة الحضرية بالمشاركة فـى وضـع اسـتراتيجية واهداف لتطوير العشوائيات الموجوده فى حضر مصر لكنها أيضاً لم تحقق الآثار المطلوبه ٠

ونظراً لاهمية هذا الموضوع فإنه يتم افراد جزء منفصل عـن اسـتراتيجية ، تطـوير العشوائيات فى حضر مصر فى هذا التقرير ، مع الأخذ فى الاعتبار ان هذه الاستراتيجية هى جزء من استراتيجية تنمية الحضر ٠

٤- الظروف الموضوعية التى واجهت عملية التطبيق أو حالت دون التنفيذ :

أوجه قصور تطبيق الإستراتيجية الحالية لمواجهة مشكلةالعشوائيات فى مصر :

بداية نؤكد على ان مناقشتنا لأوجه قصور الإستراتيجية الحالية لمواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر لاتعنى على الاطلاق انها لم تحقق العديد من الإنجازات التى ساهمت فى تحسين الشروط المعيشية للسكان بهذه المناطق بل على العكس تماماً ، فمنذ تنفيذ البرنامج القومى لتطوير العشوائيات فى بداية التسعينات تحققت العديد من الإنجازات ٠ كما اننا نؤكد أيضاً بداية ان مناقشتنا فى هذا الجزء تنحصر فى تحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات ولاتتطرق للسياسات التى تحد من توسعها ٠

لعل أهم أوجه قصور فى السياسات والبرامج التى تهدف الى تحقيق هذه الإستراتيجية هو:

- البرامج القومية لتحسين العشوائيات التى تم تنفيذها لاتتواءم بصورة كافية مع الاستراتيجية العامة ٠ فالبرامج القومية لتحسين العشوائيات لم تضع فى الإعتبار أولويات حاجات هذه المجتمعات كما انها لم تنطلق من الطاقات والقدرات المتوافرة فى هذه المجتمعات ٠
- هذه البرامج عملت على تنفيذ الإستثمارات العامة فى مجالات البنية الأساسية فقط والتى اقتصرت على مياه الشرب والصرف الصحى وتعبيد الطرقات وإنارة الشوارع٠ وخبرة بعض المشروعات التجريبية فى المناطق العشوائية اوضحت ان من ضمن أولويات حاجات هذه المجتمعات هى التعليم الاساسى والصحة والمشروعات التى تدر دخلاً ٠
- لم يتم إشراك المجتمعات المحلية على الإطلاق فى عمليات تحديد الإحتياجات أو التخطيط أو التنفيذ أو المشاركة فى التكلفة سواء كانت عينية أو مادية ٠ وعليه فإن هذه المجتمعات ليس لديها الوعى بالمجهودات التى تبذل الأمر الذى يؤثر سلباً على الثقة بينهم وبين السلطات التنفيذية ٠
- إن عملية تخطيط هذه البرامج تتسم بطول الإجراءات والبطء ٠ فالمستويات التخطيطية وبالتالى الأفراد متعددة ، هذا بالإضافة الى ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ٠
- فى كثير من الحالات لايصل ماتم تخصيصه من استثمارات الى هذه المجتمعات ٠كما ان الإجراءات المالية " معقدة " وبالتالى تزيد من التكلفة ولاتحقق فى بعض الأحيان الأثر المرغوب فى الوقت المناسب ٠
- إن متابعة تنفيذ الإستثمارات وبالتالى مدى تحقيقها للأثر المرغوب تتسم بالضعف وتركز على الإنفاق وليس متابعه الأثر ٠ فليس هناك مؤشرات لقياس الأثر التنموى مثل : تحسين الشروط المعيشية والأمان الاجتماعى للسكان وبناء الثقة بين سكان هذه المناطق والسلطات

التنفيذية وتحقيق الحركة على المستوى المحلى والتى أهم ماتتضمنه " المساءلة " حول رشد تنفيذ ماتم تخصيصه من استثمارات ٠

- الاستثمارات المعتمده المخصصة لتنمية المناطق العشوائية لاتعكس المبلغ الحقيقى (قد تكون اكثر أو أقل) لانها فى بعض الاحيان لاتستخدم فقط داخل تلك المناطق وإنما أيضاً فى تنمية المناطق الحضرية المحيطه ٠ حيث يقتضى تنفيذ المشروعات بالمناطق العشوائية الى مد وتوسيع الشبكات (المياه ، الكهرباء ، الصرف الصحى) ٠ الاستثمارات لاتخصص لمنطقة عشوائية بعينها ولكن يتم تقدير الاستثمارات المطلوبة طبقاً لحاجة كل قطاع (المياه – الصرف – الكهرباء) واللازمة لجميع المناطق العشوائية فى المحافظة ٠
- هناك فروق بين الاستثمارات المخططة والمعتمدة وتلك التى تم تنفيذها ٠ فقد وصل معدل التنفيذ الى ٤٠٠% وفى بعض الأحيان الى اكثر من ٨٩٠% ولكن على الرغم من ارتفاع معدل التنفيذ (المتابعة المالية) فإننا نجد تناقضاً فى المتابعة العينية لانها لم تتجاوز ٣٢% فى القاهرة ، و ٢١,١% فى الجيزة ٠
- ركزت خطط تطوير العشوائيات على مشروعات البنية الاساسية وأهملت النواحى الثقافية والاقتصادية لرفع مستوى معيشة السكان ٠
- عدم كفاية الاستثمارات المدرجة بالخطة لتطوير المناطق العشوائية مما يؤدى الى طول مدة التطوير وارتفاع التكاليف وفى بعض الأحيان توقف أو تاخر العمل ٠
- تتميز التنمية المحلية بالتخطيط المركزى لتطوير العشوائيات والتنسيق الضعيف بين الوزارات القطاعيه٠
- ومهارات الادارة المحلية وإمكانياتها وطاقتها التخطيطية ضعيفة وأيضاً تفتقر الى التنسيق فيما بينها ، المجتمعات المحلية تنتظر الحلول من أعلى وغير مصرح لها بالتخطيط أو التنفيذ أو التقييم ٠
- لاتوجد سلطه سواء على المستوى القومى أو المحلى التى لها شرعية لادارة المدن أو لتحسين مستوى معيشة سكان الحضر ٠ فهناك عده اجهزه حكوميه تقوم بأنشطة متعلقه بالتخطيط الحضرى ولاتوجد وحده ادارية تقوم بالتنسيق بين هذه الاجهزة الحكومية ٠
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتمد على الوزارات المركزية (التعليم ، العمل ، الصحه ، الشباب ٠٠٠) وهى لاتقابل اولويات الإحتياجات المحلية خاصه الإحتياج الى التعليم الاساسى والخدمات الصحية الاساسية فى المناطق العشوائية ٠
- لايوجد إطار مفاهيمى لتحسين مستوى المعيشة فى الحضر وهناك تبايناً فى تعريف المناطق العشوائيه مما يجعل كل جهه حكومية تتعامل مع المشكله من منظور مختلف٠ كما لايوجد مجال للمشاركة فى التخطيط والادارة للمنظمات المحلية، ولايوجد حوار بين الاجهزة

الحكومية المحلية والمجتمع المحلى لتحديد الإحتياجات وترتيبها فى أولويات ٠ مما أدى الى عدم وجود ثقه بين جميع الأطراف ٠

- الإطار القانونى لإستخدامات الاراضى (القانون رقم ٥٢ لسنه ٤٠ والأمر العسكرى لسنه ٩٦) لايمثل إطاراً وافياً ومناسب للتعامل مع المشكلات فى العشوائيات ٠

وتواجه أنشطة تحسين العشوائيات العديد من المشكلات ، ويؤكد أحد تقارير وزارة التنمية المحلية على الأسباب التالية لهذه المشكلات :

أ- ترفض الوحدات المحلية (مدينة أو حى) طلبات الترخيص فى المناطق العشوائية المعتمدة سواء بالبناء على الأراضى الفضاء أو بالتعلية لوقوعها فى مناطق عشوائية غير مخططة .

ب- عدم تحديد كردونات المدن (التى كانت قرى وحولت إلى مدن) حتى الآن بالرغم من صدور قرار مجلس المحافظين بضرورة تحديدها . هذا فضلاً عن أن المدن التى سبق تحديد كردوناتها منذ زمن بعيد طرأ عليها تعديلات مما يتعين إعادة النظر فى تحديد كردوناتها .

ج- اعتماد الحيز العمرانى للمدن من اللجنة الدائمة لتحديد الحيز العمرانى طبقاً للوضع الراهن أدى إلى ظهور مشاكل فى بعض المحافظات من عدم تطابق حدود الحيز العمرانى مع حدود الكردونات مما يثير العديد من الصعوبات حول كيفية التعامل مع هذين المفهومين . وقد تم حتى الآن تحديد الحيز العمرانى لعدد ١٠٧ مدينة من جملة ٢١٠ مدينة حتى تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ .

د- تم اعتماد التخطيط العام لعدد ٥٩ مدينة حتى تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ يحتاج منهم عدد ١٩ مخطط عام للتحديث نظراً لمرور أكثر من خمس سنوات على اعتماده كما لم تقم معظم المحافظات بتنفيذ تلك المخططات أو البدء فى إعداد المخططات التفصيلية نظراً لعدم توافر الاعتمادات المالية أو الكوادر الفنية اللازمة لذلك .

هـ- عدم اعتماد خطوط التنظيم بمعظم شوارع المدن ، كما أنه يتم إجراء تعديلات لخطوط التنظيم المعتمدة دون وجود مبررات قوية تستدعى ذلك ، مما يؤدى إلى ارتباك العمل .

و- إحجام المواطنين عن التقدم للحصول على مشروعات تقسيم الأراضى نظراً لطول الفترة التى تستغرقها الإجراءات التى حددها قانون التخطيط العمرانى رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ (سبعة شهور تقريباً) وذلك بخلاف كثرة المستندات والخرائط بالإضافة إلى إلزام طالب التقسيم بسداد قيمة المرافق قبل اعتماد التقسيم ، وعدم توافر كوادر فنية متخصصة قادرة على مراجعة مشروعات التقسيم .

ز- صعوبة تحقيق الشرطين الواردين فى المادة رقم (٤) من قرار وزير الزراعة رقم (٢١١) سنة ١٩٩٠ والتى أوجبت إعداد برنامج زمنى للترخيص فى إقامة المبانى داخل كردونات المدن على أربعة مراحل زمنية مدة كل منها خمسة سنوات ، ولا يجوز النظر فى الانتقال إلى المرحلة التالية إلا بعد استنفاذ جميع أراضى المرحلة الأولى ، وبالرغم من مرور ١٠ سنوات على صدور القرار المشار إليه بعاليه لم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية لعدم توافر شرط استنفاذ جميع أراضى المرحلة الأولى ، مما أدى إلى ظهور المناطق العشوائية داخل الكردونات وذلك نظراً لحصول أصحاب الشأن على موافقات منفردة بالتصريح بالبنـــاء - فى أى مرحلة - من الإدارة المركزية لحماية الأراضى قبل إعداد مشروعات تخطـــيط أو تقسيم لتلك الأراضى .

٥- تقدير للإحتياجات الاستثمارية :

هل هناك تقدير للإحتياجات الاستثمارية :

أ- لتنمية المناطق المختلفة للدولة :

تم تقدير استثمارات لتنمية المناطق المختلفة من قبل احد الجهات والمشاريع التابعه لوزارة التخطيط على النحو التالى :

اقليم القناه وسيناء :	من٢٦٥	الى ٣٢٠	مليار جنيه
اقليم جنوب مصر :	٣٤٣	الى ٣٥٠	مليار جنيه
اقليم غرب الدلتا :	٢٢٣	الى ٣٠٠	مليار جنيه
اقليم وسط وشرق الدلتا :	٢٢٥	الى ٢٥٠	مليار جنيه
الاجمالى :	١٠٥٦	الى ١٢٢٠	مليار جنيه

وتم إدراج المشاريع والاستراتيجية التى قدرت لها هذه الاستثمارات فى الخطة الخمسية الاخيرة غير انه نظراً لضيق الوقت وقله البيانات لم يتم التوصل للاسلوب العلمى الذى حسبت به هذه الاستثمارات .

ب- لإقامة المدن الجديدة :

- بلغ حجم الاستثمارات المنفذه بها خلال الفترة منذ بداية الخطه الخمسيه الأولى ٨٧/٨٢ حتى نهايه الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٦٠ مليار جنيه منها ٨,٩ مليار لمشروعات الكهرباء والرصف ومياه الشرب والصرف الصحى وانشاء المدارس

والمراكز الطبية والاسواق والتشجير خلال الخطتين الثالثه والرابعة (٩٣/٩٢ – ٩٨/٩٦ – ٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) وقد بلغت اجمالى الوحدات المنفذه ٣٥٠,٩٥ ألف وحده (عدد السكان المستهدف ١٣,٦١٤ مليون ، فرص العماله الجديدة ٣,٤ مليون) ٠

ج- تطـويـر الـمناطق العشوائيـة :

هناك تباين فى تقدير الاحتياجات المالية لتحسين العشوائيات فى مصر كما يتضح لنا من الجـدول التالـى :

جدول رقم (٥)

تقديرات الاحتياجات المالية لتحسين العشوائيات

الـمصـدر	الاحتياج
☐ وزارة التنمية المحلية	٣,١٤ مليار جنيه فى ١١ محافظة
☐ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (١٩٩٥)	٣,٥ مليار جنيه
☐ **مركز المعلومات واتخاذ القرار**	٣,٥ مليار جنيه
☐ وزارة التخطيط	٦,٢٦ مليار جنيه

ومنذ بدء المشروع القومى لتطوير العشوائيات عـام ١٩٩٣ وحتـى ٢٠٠٢/٥/١٥ تـم استثمار ٢,٣ مليار جنيه لتحسين ٩١٥ منطقة عشوائية فى ١٦ محافظة كما يتضح لنا من الجدول التالى :

جدول رقم (٦) ما تم استثماره لتحسين العشوائيات

منذ عام ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٢/٥/١٥

م	المحافظات	إجمالى عدد المناطق العشوائية	مناطق لا تقبل التطوير وتقرر إزالتها				مناطق قابلة للتطوير				جملة الاستثمارات بالمليون جنيه
			تم إزالتها	جارى إزالتها	لم يبدأ العمل	إجمالى	تم تطويرها	جارى تطويرها	لم يبدأ العمل	إجمالى	
١	القاهرة	٨١	٥	٥	٣	١٣	٠	٦٨	٠	٦٨	٦٢٢,٦٤
٢	الجيزة	٣٦	٠	٠	٠	٠	٠	٣٦	٠	٣٦	٣٠٧,٤٢
٣	القليوبية	٦٧	٠	٠	٠	٠	٨	٥٩	٠	٦٧	٢٦٣,٩١
٤	الإسكندرية	٥٤	٥	٠	٢	٧	٥	٤٢	٠	٤٧	٢٠٦,٧٠
٥	البحيرة	٨١	٠	٠	٠	٠	٣	٧	٧١	٨١	١٦,٣٥
٦	المنوفية	٥٣	٠	٠	٠	٠	٢	١٨	٣٣	٥٣	١٨,٦٩
٧	الغربية	٤٧	٠	٠	٠	٠	١٠	٣٧	٠	٤٧	١٨,٥٧
٨	كفر الشيخ	٥١	٠	٠	٠	٠	١	٤٩	١	٥١	٢١,٦٠
٩	الشرقية	٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٩	٦٤	٨٣	١٩,٦١
١٠	بنى سويف	٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥٢	٠	٥٢	٨٠,٧٥
١١	المنيا	٣٠	٠	٠	٠	٠	٣٠	٠	٠	٣٠	٨٩,٩٨
١٢	الفيوم	٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨	٠	٢٨	١١٩,٦٥
١٣	أسيوط	٨٤	٠	٠	٠	٠	٨٤	٠	٠	٨٤	١٣٧,٣١
١٤	سوهاج	٦٧	٠	٠	٠	٠	٤١	٢٦	٠	٦٧	١٢٠,١٨
١٥	قنا	٦٦	٠	٠	٠	٠	٦٦	٠	٠	٦٦	١٢٩,٠٤
١٦	أسوان	٣٥	٠	٠	٠	٠	٣٣	٠	٢	٣٥	١٢٨,٣٧
الإجمالى		٩١٥	١٠	٥	٥	٢٠	٢٨٣	٤٤١	١٧١	٨٩٥	٢٣٠٠,٧٦

المصدر : وزارة التنمية المحلية ، الأمانة العامة للإدارة المحلية .

أما مجالات الاستثمار فهى البنية الأساسية كما يتضح لنا من الجدول التالـــى :

جدول رقم (٧)

توزيع الاستثمارات الخاصة بتحسين العشوائيات

فى الفترة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٢/٥/١٥ فى ستة عشرة محافظة

مجال الاستثمار	القيمة بالمليون جنيه	*النسبة من إجمالى الاستثمار %*
☐ شبكات كهرباء	٣٨٩,٤٩	١٦,٩٣
☐ رصف طرق	٤٣٨,١٩	١٩,٠٤
☐ مياه شرب	٧٢٥,٥٩	٣١,٥٤
☐ صرف صحى	٦٢٧,٢٤	٢٧,٢٦٧
☐ تخطيط وتنظيم	٦٠,٤٣	٢,٦٢
☐ نظافة عامة	٥١,٢٩	٢,٢٣
☐ أمن وإطفاء	٨,٥٣	٠,٣٨
الإجمالى	**٢٣٠٠,٧٦**	١٠٠

المصدر : وزارة التنمية المحلية ، الأمانة العامة للإدارة المحلية .

المحافظات الستة عشر هى : القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الإســكندرية ، البحيــرة ، المنوفيــة ، الغربية ، كفر الشيخ ، الشرقية ، بنى ســويف ، المنيــا ، الفيــوم، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن قطاعات مياه الشرب والصــرف الصــحى ورصــف الطرق وشبكات الكهرباء استحوذت على النصيب الأكبر من الاستثمارات .

وبالإضافة إلى اهتمام الدولة بتحسين العشوائيات من خلال الاستثمارات فى المرافق العامة بهدف توفير الحد المناسب لمستوى معيشة قاطنى هذه المناطق ، بذلت مجهــودات لتوفيــق الأوضــاع القانونية لهذه المناطق . ففى عام ٢٠٠٠ وافق مجلس الوزراء على بيع الأراضى فــى المنــاطق العشوائية التى تم تخطيطها عمرانياً . وقد أكدت الموافقة على ضرورة مراعاة تحديد أسعار بيــع الأراضى فى تلك المناطق أسوة بالمناطق العمرانية الجديدة ، وبما لا يزيد على ٢٠٠ جنيه للمتر المربع مع التيسير فى السداد على مدى خمسة سنوات دون فوائد . كما اشــترط قــرار مجلــس الوزراء على ضرورة الالتزام بتطبيق أحكام القوانين بشأن المبانى المقامة على أراضى زراعيــة

أو أنشئت فى حرم الطريق أو حرم السكة الحديد أو عدم الالتزام بالمسافة الأمنية بالنسبة لخطورة شبكات الضغط العالى ، وكذا حرم مواسير الغاز الطبيعى .

وبمقارنة الاستثمارات المقدره من وزارة التخطيط لتطوير العشوائيات وهى (٦,٢ مليار) بالاستثمارات المقدرة للإسكان غير الرسمى فى حضر مصر (والذى يبلغ ٢٨٠ مليار) يتضح لنا ضآله المبالغ المخصصه لتطوير العشوائيات بالمقارنة بالمستويات الدولية ٠

الاستثمارات المطلوبه للفرد من اجل توفير المياه ، الصرف الصحى والطرق والكهرباء (بدون التعليم والصحه والخدمات الاجتماعية الاخرى) تم تقديرها من قبل بعض الجهات على النحو التالى :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٥١٨/ للفرد

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ١١٠٦ جنيه / للفرد

المشروعات الرائده فى الناصرية وبولاق الدكرور ومنشية ناصر اقترحت تقدير يتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ جنيه للفرد لتوفير البنية الاساسية والخدمات ٠

٦- الاستراتيجية المقترحة للتنمية الحضرية :

المناطق الحضرية هى القلب الانتاجى للاقتصاد ولكن غالبية سكان الحضر يعيشون في ظروف سيئه ، المناطق الحضرية تعانى من عدم الكفاءة كنتيجة لعقود من سوء الإدارة، نحن في حاجة شديدة لتحسين جودة الحياة للسكان من خلال خلق فرص عمل ، ومن خلال تعبئة موارد المجتمعات الحضرية، ومن خلال تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص بحيث نجعل من المدن مراكز للنمو تتوفر بها فرص لجميع السكان ، ونجاح هذا يعتمد على مشاركة السكان الحضريين لبناء سلطاتهم المحلية، والارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية. فاستراتيجية التنمية الحضرية يجب أن تتم من خلال توحيد جهود التنمية.

تصميم وتنفيذ الاستراتيجية الحضرية هو ضرورى لخلق مدن أفضل في الأداء ، وللتخفيف من حده الفقر ولخلق مجتمع اكثر عداله وهذه الاستراتيجية يجب ان تكون:-

- **عملية:** بحيث يمكن تنفيذها في حدود القيود الاجتماعية، المالية، التمويلية التى تشكل المجتمع.
- **تقدميه** : تهدف إلى الإصلاح الحضرى والتغلب على الفروق بين المناطق، تتقدم للأمام، وتنتهز الفرص من أجل خلق مدن ذات أداء أفضل.

وأى استراتيجية للتنمية الحضرية يجب ان تشمل تنمية وإقامة مدن جديدة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية وأيضاً تنمية المدن الحضرية القائمه بمعنى معالجه

المشاكل الموجوده بهذه المناطق والأرتقاء بها وتحسينها وتجديدها والحفاظ عليها ورفع كفاءتها وتحسين مستوى معيشه الافراد بها ٠

كثير من المدن القديمة القائمة قد تكون أحد سياسات تنميتها هو إعلان انها مدينة مغلقة وعدم السماح بإنشاء انشطة جديدة بها وعدم توجيه استثمارات جديدة اليها إلا فى المجالات اللازمة لرفع الكفاءة الاقتصادية بها ٠

هناك عدة استراتيجيات بديلة للتنمية الإقليمية (الحضرية والريفية) واستغلال أكبر قدر من الحيز المتاح لشغله بالأنشطة الإنتاجية والسكان بما يحقق أهداف التنمية وطنيا وإقليميا ويمكن الإشارة إلى أهمها في الآتى:

أولا: استراتيجية التركيز[1] :

وتهدف هذه الأستراتيجية إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة حالياً بالاستفادة القصوى من مراكز الإنتاج الحالية والتى تقوم على ما هو موجود من بنيه أساسية قائمة سواء مادية أو بشرية، وبذلك تنخفض تكلفة عملية التنمية وتستفيد من اقتصاديات التركيز/ الحجم دون النظر في المدى القصير للاستفادة من التوسع واستغلال الحيز غير المأهول انتظاراً لانتشار عملية التنمية في المدى البعيد مع عدم ضمان ذلك التوسع والانتشار.

ثانياً: استراتيجية أو منهجية الانتشار:

وهى عكس منهجية التركيز وهى تهدف إلى انتشار التنمية في كافة وحدات الحيز المكانى للدولة بأكبر صوره ممكنه. وهدفها الرئيسى استغلال البعد الحيزى بأكبر مساحة ممكنة ويهدف إلى إعادة توزيع ونشر السكان والأنشطة في كافة ربوع الدولة وخاصة خارج مناطق التركز الحالية. والسيطرة على مراكز النمو الحالية بما يحقق ما يسمى **Halting Growth** للمراكز ذات الأولوية المسيطرة على التنمية نظراً لما لها من عوامل جذب متعددة.

ثالثا: استراتيجية أو منهجية الانتشار المركز

Effective Disperssion أو **Concentrated** وهو يحقق بقدر الإمكان مبدأ الكفاءة والعدالة ، ويتم تطبيق هذه المنهجية وفق خطوات أهمها:-

- محاولة الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حالياً، وهو ما يشمل برنامجين متوازيين الأول، للتجديد الحضرى لمراكز النمو الحضرية القائمة. والثانى لتحديث الريف بما في ذلك تحديث أساليب الزراعة في الأراضي القديمة سواء الرى أو الأعمال الزراعية الأخرى لزيادة كفاءة الأرض (التربة) وزيادة الإنتاج بصفة عامه.

---

[1] السيد محمد كيلانى : التوازن المكانى فى الخطه الخمسيه ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ ـ ورقة غير منشورة ص٣٨ الى ص ٤٠ ٠

الخروج إلى الصحراء " الانتشار" ويكون الانتشار في مرحلته الأولى على محاور عرضيه تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاوره للحيز المأهول في المواقع التى تتوافر فيها موارد التنمية سواء أراضى قابلة للاستصلاح والاستزراع وتتوفر بها المياه أو موارد تعدينية لاستخراج ما بها من خامات للصناعة أو مراكز عمران جديده مثل المدن الجديدة والتجمعات المنتظر اقامتها طبقا للخطط السابقة.

الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية وهو التوسع في الأماكن البعيده عن الوادى والدلتا طبقا لمقومات النمو الموجودة والمحتملة ويتحمل القطاع الخاص إنشاء البنية الأساسية اللازمة بها من طرق ومطارات ومياه وكهرباء بالطرق التى تناسبه وتحقق أهداف وتوافق عليه الحكومة ممثله لصالح المجتمع المصرى ككل.

هذا ويعتبر البديل الثالث " استراتيجية أو منهجية الانتشار المركز" أفضل أسلوب لتحقيق أكبر قدر من استغلال مورد الأرض للتوسع الإنتاجي واعادة توزيع السكان ، وهو أيضا يحقق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى حيث يترك للمستثمر الخاص في ظل قانون حوافز الاستثمار الجديدة أن يختار الموقع المناسب لنشاطه ويحقق أهدافه من ربحية وحرية أنتاج ويحقق للدولة في نفس الوقت التوسع والانتشار المكانى بشرط أن يتحمل تكلفة إنشاء وإقامة البنية الأساسية اللازمة مشاركة مع ما تقوم به الدولة من تسهيلات في هذا المجال لزيادة فرص جذب المستثمر الخاص سواء الوطنى أو العربى والأجنبى.

مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز :

استنفاذ مقومات النمو في المراكز الحضرية القائمة : لقد استنفذت مصر تقريباً جميع مقومات تنمية المراكز الحضرية الكبرى التى يمكن تركيز التنمية فيها، حتى ظهرت بوادر اقتصاديات الضياع/ أو الضياعات الخارجية **External Dis-Econ** أو **of Scale Dis- Econo.** ويظهر ذلك جليا في آثار النمو الحضرى على جميع مفردات البيئة من أنواع التلوث المختلفة، وارتفاع تكلفة الحياه، ... الخ، لذلك لا نتيجة ترجى في الآجل المتوسط والطويل وهو المدى المعنى بعملية التنمية الحقيقية إلا في الخروج والانتشار عبر المكان/الحيز الخالى المتوفر في مصر ٠

قصور المساحة المستغلة من الحيز عن الوفاء بالاحتياجات البشرية

فقد أحدث التوسع العمرانى على الأراضى الزراعية إلى فقدان ما يقرب من ٢٠% من أخصب الأراضى الزراعية ، مما أدى إلى التوسع في استيراد الغذاء اللازم للإعداد المتزايدة من السكان. كما أن التوسع في عمليات استصلاح الأراضى والتى تمت في عقدى التنمية السابقين لم

تتمكن من تعويض هذا النقص بل يجب الإشارة كذلك إلى أن هذه الأراضى الجديده تحتاج لعشر سنوات تقريباً للوصول إلى الإنتاجية الحدية.

إن التوسع في الصحراء بأسلوب التنمية الشاملة وذلك بنقل مجتمعات بكاملها في المناطق التى تتوافر فيها الأراضى الصالحة للزراعة واقامة مجتمعات جديده ووقف أى توسع على الأراضى الزراعية هو الأسلوب الوحيد لملاحقة حاجات السكان الأساسية من غذاء وكساء واسكان.

ولقد تبنت مصر هذا البديل لزيادة فاعلية استخدام واستغلال الحيز المصرى المتاح كأهم مورد من موارد التنمية بإقامة العديد من المشروعات القومية منها:

- المشروع القومى لتنمية سيناء.
- منطقة جنوب الوادى.
- مشروع تنمية بحيرة السد العالى.
- مشروع تنمية المثلث الحدودى منطقة شلاتين وحلايب.
- مشروع تنمية شمال خليج السويس.
- مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريقة لمحافظة بورسعيد.

٦-١ الأهداف وركائز استراتيجية التنمية الحضرية المقترحة :

في هذا الاطار لابد من الاعتراف أن الهدف العام لأى استراتيجية هو تنمية المجتمع المصرى أى التغيير الكلى الشامل النوعى والكمى اخذين فى الاعتبار التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة ، وهذا في اطار فترة زمنية طويلة نسبيا. وهذا الهدف العام يتطلب إعادة النظر في هيكل الحيز المصرى. وهذه النظرة تؤدى إلى وجود نوعين من الهياكل لهم صفة العمومية داخل كل منهم هياكل فرعية أخرى.

- المناطق المأهولة (القديمة التى عليها تركز سكانى).
- المناطق غير المأهولة (المناطق التى تحت الدراسة بصفة عامة).

المناطق المأهولة تختلف في معدلات نموها حيث قد تكون أما متقدمة نسبيا (بالنسبة للمجتمع المصرى)، أو لها وضع اقتصادى جيد ، أو متخلفة (بالمعايير المحلية)،أومتدنية، أو متدهورة ٠

وبالنظر الى المناطق غير المأهوله : فإن الأمر يتطلب إعادة النظر فى أمر استغلالها للتوسع فى المستقبل ٠ اذ ان استراتيجية تنميتها يجب ان لاينفصل عن استراتيجية المناطق المأهوله تقليدياً :

٦-٢ ركائز الاستراتيجية :

الركيزة الأولى : إقامة مدن جديدة

وترى هذه الركيزه انه في ظل الزيادة السكانية والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تواجه المجتمع المصرى فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى استغلال الحيز المصرى المتاح جزئياً خلال المرحلة الحالية بالتوسع في الأرض الجديدة غير المستغلة استغلالاً اقتصادياً جيداً لإقامة أنشطة اقتصادية واجتماعية ومناطق توطن بشرى لها نفس مؤهلات الحياة في المجتمعات المأهولة تقليدياً.

الركيزة الثانية : تطوير وتحسين المدن القائمة :

تعتبر هذه الركيزة أن المدن وما يشملها من حضر هى آلية من آليات التنمية على مستوياتها المختلفة وأن تجاهل هذا الدور أدى إلى كثير من المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى الآن، من أهمها القصور في النمو الاقتصادي وكثير من المشاكل التى تواجه حياة البشر يومياً. وقد أثر الخلل في النمو الحضرى وترتيب المدن في عدم التوازن على الحيز القومى مما أدى إلى الخلل في توزيع الأنشطة والسكان ، ووجود مناطق عشوائية حول المدن وداخلها ووجود جيوب للفقر بها. فضلاً عن مشاكل الإسكان وبالذات للطبقات المهمشة والفقيرة.

كما اظهرت نتائج تقييم النمو الحضرى انه يكاد ان يكون عبئاً على الاقتصاد الوطنى اكثر منه دافعاً له كما هو الحال فى الدول المتقدمة ٠ ويرجع ذلك أساساً لعدم توفر الاستثمارات اللازمة للسيطرة على النمو الحضرى السريع والقيام بمشروعات التجديد الحضرى " إعادة تعمير المدن " من تخطيط العشوائيات والإمداد بالخدمات اللازمة والحفاظ على البيئة ٠٠٠ الخ ٠

الأهداف الفرعيه :

تطوير المدن القائمة :

- رفع مستوى كفاءة الخدمات والمرافق والبنية الاساسية ٠
- إعادة النظر فى استعمالات الاراضى وترشيد استخدامها وتنسيق وتنظيم العلاقة بين الاستعمالات المختلفة ٠
- خلخله السكان وخفض الكثافات ٠
- تحقيق الترابط والتكامل بين المدن القائمة والجديدة ٠
- رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد ٠
- تدعيم الدور الاقليمى للمدينة كمركز تنمية محلية ٠
- تقليل التفاوتات بين المدن القائمة ٠
- التحكم فى اتجاهات النمو الحضرى بما يضمن الحفاظ على توطن انشطة جديدة فى هذه المدن ٠

- الحد من تيار الهجره من الريف عن طريق تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل وتطوير الهياكل الاساسية والحدمات فى المناطق الريفية ٠
- زيادة كفاءة ادارة المدن ٠
- تحسين مستوى معيشه سكان العشوائيات ٠

إقامة مدن جديدة : تحقيق نمو عمرانى هرمى متوازن للمستوطنات البشرية القائمة الجديدة ٠

- تحقيق توازن بين المدن المختلفة وإعادة التوازن بين السكان والمكان وبين احجام المدن المختلفة ٠
- الحفاظ على الاراضى الزراعية ٠
- ربط مناطق التنمية الجديدة بالمناطق القائمة ٠
- ايجاد مراكز لجذب الاستثمارات والسكان والانشطة بحيث تكون مراكز للنمو ٠
- الحد من هجرة السكان الى المناطق الحضرية القائمة ٠
- اتاحة انشطة اقتصادية متنوعة بالمدن الجديدة لتوفير فرص عمل وعلاج مشكله البطاله ٠
- الاستفادة من المشروعات القومية فى توطين السكان والانشطة وتوفير فرص عمل٠

بالاعتماد على الجهود المشتركة للإدارات الحكومية المختلفة، والمستويات المختلفة للحكومة ومن خلال المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلى والمنظمات غير الحكوميه سوف يتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال :

- التركيز على القضايا الحرجة، تحديد خدمات اللازمه والهياكل الأساسية الضرورية ، تكوين وبناء قدرات قادرة على الحكم السليم من خلال الحكومة الكفء والمجتمع المدنى النشط.
- تعزيز مجموعة متكاملة من سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والهياكل الأساسية، والإسكان والتخطيط.
- إدارة النمو الحضرى والتنمية ٠

من اهم معالم التوجه الاقتصادى والاجتماعى الاستراتيجى للتنمية الحضرية الشامله فى القرن الحادى والعشرين ٠

١- ان يكون للسلطه السياسية دوراً هاماً فى وضع السياسات التى تحقق التغير الهيكلى والتقدم على المستويين القومى والاقليمى ، ويتم صياغة هذه السياسات فى ضوء رؤية طويلة الأجل لما يجب ان يكون عليه شكل الاقتصاد المصرى فى الربع قرن القادم ، وخاصة فى بعده المكانى ، أى محاوله وضع استراتيجية مكانية تشمل مجموعة أو حزمه

من المشروعات ذات البعد المكانى أساسا مع بعدها القطاعى تشكل هـذه المشـروعات تكامل وتشابك وترابط قطاعى مكانى يؤدى الى ديناميكية الاقتصاد المصرى وخلق قوى نمو جديدة مستمرة تتفاعل مع بعضها قطاعياً ومكانياً لخلق هيكل اقتصادى قـوى قـادر على النمو والتنمية الذاتية التلقائية.

٢- ومن المرتكزات الاساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية العامه مراعاه التنمية الشامله ليس فقط على المستوى القطاعى وإنما أيضاً على المستوى الأقليمى بما يعطى دفعـه كبيـرة وبخاصة لتلك الأقاليم والمناطق التى لم تأخذ حقها الكامل من التنمية فى الفترات السـابقه وتحويلها من مناطق تعانى من التخلف والركود بل وطاردة للسـكان الـى منـاطق ذات فرص إنمائية تشكل مراكز جذب لهم ، فضلاً عن تحقيق الإنتشار السكانى خارج الوادى المعمور لتحقيق التوازن فى توزيع جهود التنمية .

٦-٢ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف :

٦-٢-١ سياسات الأمد المتوسط [١]

(أ) التجديد الحضرى

وتهدف إلى تجديد وتنمية المناطق الحضرية القديمة داخـل المـدن أو الأحيـاء الفقيـرة أو المتخلفة، وخاصة إمداد هذه المناطق بشبكات المياه النقية والكهرباء واصلاح وسـفلتة الطـرق والتخلص من المخلفات وإنشاء مراكز تسويق وتحديث وسائل النقل والمواصلات الداخلية وزيادة عرض الوحدات السكنية لتلبية الطلب المحلى وخفض معدلات التزاحم.

(ب) الاستمرار في تدعيم دور المدن الكبرى والمناطق المأهولة تقليدياً:

- الاستمرار في إجراء الدراسات العملية لإعادة تخطيط المـدن الكبـرى وتحديـد كردوناتها.
- العمل على الاستفادة من المساحات الشاغرة داخل الكتلة العمرانية بهدف التخفيف من حدة الكثافة السكانية بتلك المناطق.
- الاستمرار في معالجة ما بقى من اختناقات في المرافق والمنـافع العامـة ودرء مخاطر تلوث البيئة وبالذات في الأحياء الشعبية وذلك بالتركيز على إحلال وتجديد شبكات الخدمات والمرافق العامة.
- تعزيز الجهود المبذولة لاستمرار تطوير المنـاطق العشـوائية وتحويلهـا إلـى مجتمعات متجانسة مع المناطق الحضرية المجاورة واسـتكمال إعـادة الأحيـاء القديمة لتطويرها. (سيتم الحديث عن هذا الموضوع بشىء مـن التفصـيل فـى

---

[١] السيد محمد كيلانى : مرجع سابق ذكره ص ٤٢ - ٤٤ .

الجزء التالى نظراً لاهمية تطوير العشوائيات وآثارها على تنمية الحضر غير انها ليست استراتيجية منفصله فهى جزء لايتجزأ من استراتيجية الحضر) ٠

(ج) تنمية المدن المتوسطة والصغيرة

- العمل على رفع كفاءة النظام الحضرى (نظام المدن) بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على دفع المشروعات والأنشطة الجديدة من التوطن في المراكز الحضرية الكبرى إلى هذه المدن وذلك عن طريق ربطها بشبكة من الطرق لتتكامل مع بقية النظام الاقتصادى الحضرى.

(د) تحديث الريف

تعتبر سياسة تحديث الريف على جانب كبير من الأهمية كى تتكامل التنمية الريفية مع التنمية الحضرية.

- الاستمرار في إعادة بناء القرية وتحديثها وربطها بالمدن ومنح الريف درجة من التصنيع لامتصاص فائض العمل (انظر في هذا المجال مشروع شروق).
- العمل على توفير الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ومؤسسات التعليم والصحة حتى تتوازى الخدمات في الريف مع مثيلتها في الحضر.

٦-٢-٢ السياسات في المدى الطويل :

(أ) ضبط النمو السكانى :

يمثل النمو السكانى المرتفع مشكلة في جميع الدول النامية نظراً لقلة الموارد في مواجهة الزيادة السكانية. ويتعين لضبط النمو السكانى عمل الآتي:

- العمل على تغيير السلوك الإنجابي والعادات والتقاليد والمستوى الثقافى والتعليمى والاقتصادى إذا مازال الاعتقاد السائد بأن الطفل الجديد وعدد أفراد الأسرة الكبير، مصدر لجلب الدخل، وهذا يتطلب وقت طويل.
- كما تشمل سياسة ضبط النمو السكانى العمل على إعادة توزيع السكان على مستوى الحيز الوطنى مع فك التكدس في المدن الكبرى.
- استخدام الحوافز لدفع جزء من السكان إلى المدن المتوسطة والصغيرة.

(ب) دعم نظم الاستيطان (هرمية المدن)

من أجل أن يكون نظام المدن نظاماً ديناميكياً لابد من إعادة النظر مرة أخرى في إطار عملها حتى تصبح حقيقة، عجلة للنمو الاقتصادى والاجتماعى فإن الأمر يتطلب اتخاذ السياسات التالية:

- العمل على أن تتكامل المدن مع بعضها في شكل هرمي قادر على توليد نمو ذاتى تلقائى مستمر ومرتفع للاقتصاد المكانى كله.
- العمل على أن تتكامل المدن في الإقليم مع بقية أجزاء الإقليم الذى توجد فيه مناطق التأثير والمناطق الريفية التابعة بحيث يؤدى ذلك إلى خلق تنظيم مكانى عالى الكفاءة من المراكز الحضرية المتكاملة والمتشابكة والأنشطة المتوطنة بها والسكان المقيمون، بحيث يؤدى هذا التكامل إلى أداء وظيفي عالى الكفاءة.

(ج) ربط سياسات التنمية الصناعية بسياسات تنمية المراكز الحضرية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المكانية والوطنية .

(د) وضع سياسة تنمية كل مدينة وفق أهداف التنمية الاقتصادية المكانية. وفق طاقتها الاستيعابية .

(هـ) إنشاء مجمعات عمرانية جديدة.

تهدف سياسة إنشاء مدن جديدة إلى تحقيق عدة أهداف مزدوجة :

- زيادة درجة كفاءة نظام المدن حيث تصمم المدن الجديدة بأحجام تساعد على تعديل هرمية النظام الموجود.
- العمل على أن تقدم هذه المدن نمط حياة حضرية جديدة بعيد عن التلوث ، مخطط بشكل جيد.
- تحدد وظيفة هذه المدن بشكل دقيق وتصميم جيد حتى لا تدخلها الأمراض الاقتصادية الاجتماعية المتوارثة في المدن القديمة.

٦-٢-٣ سياسات مكملة ادارية وتنظيمية ومؤسسية لنجاح الركائز الأربعة

(١) تدعيم الأجهزة العاملة في مجالات التنمية الحضرية.

(٢) العمل على زيادة المشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ والتقييم لسياسات ضبط النمو الحضرى.

(٣) تدعيم البحوث العلمية في مجالات التنمية الإقليمية والحضرية والريفية.

(٤) دفع المؤسسات الانتاجية والاستثمارية والمجتمع المدنى للمشاركة في وضع حلول للمشاكل الحضرية.

(٥) رفع كفاءة أجهزة الإدارة المحلية (مجالس المدن والبلديات) سواء كانت التنفيذية والشعبية.

٦-٢-٤ وضع سياسات التوازن الإقليمى

- تطوير الاقتصاد الريفى من أجل تخفيض معدل النمو الحضرى.
- تخفيض نمو المدن الكبرى من خلال التحكم في معدل الهجرة وتفعيل دور المدن المتوسطة والصغيرة.

٦-٢-٥ معالجة المشكلات الإدارية للتحضر على أساس إقليمي:

٦-٢-٦ إعادة النظر في القوانين الخاصة بالإدارة المحلية والنظم الحضرية.

٦-٢-٧ اعادة النظر في تقسيم الحيز المصرى على أسس اقتصادية اجتماعية سياسية وجغرافية وتاريخية .

٦-٢-٨ تدعيم شبكة معلومات القرى والمدن والمراكز الجارى (تنفيذها) لتوفير بيانات إحصائية تغطى كافة ربوع مصر، والعمل على تعظيم الاستفادة من هذه البيانات في وضع المؤشرات التخطيطية في إطارها الصحيح.

٧- الإستراتيجية المقترحة لتطوير العشوائيات فى حضر مصر :

٧-١ المنطلقات الأساسية للإستراتيجية المقترحة :

إن المنطقات الأساسية لإستراتيجية مواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر تتلخص فى ثلاثة منطلقات هى :

- إستخدامات الأرض والأطر القانونية الخاصة بهذه الإستخدامات ٠
- الأطر القانونية والإجرائية الخاصة بتمويل تحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات ٠
- الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتحسين العشوائيات ٠

٧-١-١ إستخدامات الأراضى والأطر القانونية المتعلقة بها :

يمكن القول ان الإستراتيجية الجديدة لتحسين العشوائيات يجب ان تتضمن المكونات التالية :

أ- تحديد دقيق للمناطق العشوائية ٠

ب- إستثناء المناطق العشوائية القائمة من الأطر القانونية الحالية الخاصة بإستخدامات الاراضى حتى يمكن التعامل مع هذه المناطق بهدف تحسينها دون عوائق قانونية٠

ج- حماية الارض الزراعية من خلال توفير البديل المناسب للطبقات محدودة الدخل٠

د- ضرورة تطبيق التشريعات والقوانين المنظمة لتقسيم الاراضى ، المبانى والإسكان ، حماية البيئة ... ووضع حد لإنتشار ظاهرة مخالفة هذه التشريعات وتصفية المخالفات القائمة ليس بتقنينها ولكن بأعمال النصوص القانونية المتعلقة بهذه المخالفات .

ر- توفير الكوادر الفنية بالمحليات ووزارة الإسكان اللازمة لتطبيق هذه التشريعات والعقاب الحازم للعناصر التى تتراخى فى ذلك أو تساعد على إنتشار ظاهرة المخالفات .

ع- دراسة الوضع الحالى من الناحية القانونية لملكية الاراضى المقامة عليها المساكن العشوائية حيث ان بعضها حكر والآخر اراضى زراعية واراضى فضاء .

هـ- إصدار تشريعات وقوانين جديدة حاكمة فى هذا واهمها قانون الإسكان بهدف تحقيق التوازن بين حقوق المالك والمستأجر وبالتالى إمكان إستغلال الوحدات السكنية الشاغرة وتشجيع بناء وحدات سكنية جديدة .

و- التنسيق بين الوزارات والاجهزة الرسمية المعنية بالمشكلة لتتكامل ادوارها . وفض الإشتباكات والمنازعات بين بعضها البعض وخاصة فيما يتعلق بملكية أو تبعية بعض املاك الدولة والاراضى الفضاء وتنظيم استخدامها حتى لاتكون ثغرة لسطو واضعى اليد واقامة العشوائيات .

ى- تحديد كردونات المبانى والاراضى المخصصة للبناء بما يتفق مع قوانين البناء وتجريم البناء على الاراضى الزراعية .

٧-١-٢ الأطر القانونية والإجرائية الخاصة بتمويل تحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات :

يجب ان تتضمن الإستراتيجية مايلى :

أ- مشاريع تحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات يجب ان يتم تحديدها بدقة وتأنى من قبل المحافظات بالمشاركة مع ممثلى المجتمع المدنى قبل البدء فى إجراءات توفير الإستثمارات اللازمة .

ب- يجب ان تكون هناك معايير واضحة ودقيقة لتحديد أولويات المشروعات والأولويات الخاصة بالعشوائيات حيث انه لا يمكن تحسين الشروط المعيشية لكافة سكان العشوائيات فى وقت واحد . ويجب إعطاء الأولويات للمشروعات ذات المردود الواضح .

ج- يجب الربط بين الموارد والمشروعات المحلية ، وهذا الربط يتطلب ان تعمل الادارة المحلية على زيادة الموارد المحلية . وقد يتطلب هذا إعادة النظر فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم المحلية . كما يجب ان يساهم المستفيدون من المشروعات المحلية سواء كانت المساهمة عينية أو مادية . وهنا يمكن إعادة إستثمارات المتحصلات من تسوية الأوضاع القانونية للاراضى بهذه المناطق لاغراض تحسين الشروط المعيشية للسكان .

د- يجب ان تتسم ادارة استثمارات المشروعات المحلية بالمرونة • فطبيعة العمل على المستوى المحلى خاصة المناطق العشوائية تتطلب مرونة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات• كما عنى هذه المرونة ان تكون الإستثمارات موجه بالإحتياجات وان تمنح الاجهزة المحلية صلاحيات خاصة بالتحديد والتنفيذ ومتابعة الأثر • فالاجهزة الحكومية المركزية لايمكن ان تتحمل بمفردها مسئولية التنمية على المستوى المحلي • كما ان تأمين مشاركة المجتمع المحلى لا يمكن ان تكون مسئولية الاجهزة المحلية •

هـ- ان طبيعة المجهودات المتعلقة بتحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات تتطلب قدر كبير من اللامركزية الادارية • فالاجهزة المركزية يجب ان يكون دورها تقديم حوافز وتحديد قواعد وترك التنفيذ للاجهزة المحلية • فالاجهزة المركزية يجب ان تكتفى بوضع السياسات العامة والمتابعة وتقديم مساهمات الأطراف المشاركة •

و- يجب رفع قدرات الاجهزة الحكومية المحلية لتتمكن من مراقبة تنفيذ السياسات المحددة خاصة المتعلقة بالبناء على الاراضى الزراعية •

وضع برنامج زمنى للإنتهاء من إعداد كافة المخططات العمرانية بمصر لتلافى قيام مناطق عشوائية جديدة ويتطلب ذلك ضرورة تضافر كافة الجهود نظراً لعدم كفاية اجهزة المحليات المسئولة عن إعداد هذه المخططات وذلك من خلال الإستعانة بكليات الهندسة والتخطيط العمرانى والمكاتب الاستشارية المشهود لها بالكفاءة•

٧-١-٣ الأجهزة الحكومية المحلية ذات العلاقة بتحسين العشوائيات :

١- إنشاء وحدة تنظيمية على مستوى المحافظة تكون مسئولة عن صياغة الخطط المحلية الخاصة بتحسين العشوائيات الواقعة فى نطاق المحافظة وذلك استرشاداً بالإستراتيجية القومية لتحسين العشوائيات . وحتى تتمكن مثل هذه الوحدة من العمل الكفء والفعال فيجب ألا تكون متخمة بالعمل الروتينى وأن تدعم بالآليات التى تمكنها من التعاون والعمل المشترك مع المجتمع المحلى والقطاع الخاص . أى أن هذه الوحدة يجب أن تتمتع بهيكل تنظيمى مرن وإمكانات مادية وبشرية تجعلها تتمكن من القيام بمهامها ذات الطبيعة الخاصة .

كما أن المرونة يجب أن تشمل تطبيق الإشتراطات العمرانية – وكما سبق القول – تمثل هذه الإشتراطات بالنسبة للمناطق العشوائية عائقاً يحول دون تحسينها .

٢- إن تفعيل قانون التخطيط العمرانى والذى يتضمن مشاركة المجتمع المحلى فى صنع القرار يعتبر ضرورة للمناطق العشوائية والتى يصعب تحسينها دون مشاركة فعلية من المجتمع المحلى . ولتمكين الأجهزة المحلية من تطبيق مدخل المشاركة وتمكين المجتمع المحلى من المشاركة الفعلية فإنه من الضرورى تطوير الإجراءات والآليات الخاصة بأسلوب المشاركة .

٣- تطوير الآليات التى تمكن المجتمع المدنى من المشاركة فى كافة خطوات التحسين وذلك بهدف بناء الثقة بينه وبين الأجهزة التنفيذية . ونعنى بالمشاركة أن يتحمل المجتمع المدنى جزء من مسئولية تنفيذ مهام التحسين المتفق عليها .

٤- دعم التجمعات المحلية الشعبية بهدف حشد الموارد المحلية . فالمناطق العشوائية تتضمن مورداً بشرياً يتسم بصغر سن أفراده . كما أن جزء كبير منه متمتع بدرجة تعليم مناسبة وبالتالى فهو محفز لتحمل مسئولية المشاركة فى كافة الأنشطة التى تهدف إلى تحسين مستوى معيشته . كما أن الجمعيات الأهلية بهذه المناطق يمكن أن تلعب دوراً لا يستهان به فى حشد الموارد البشرية وحفزها للمشاركة الفعالة .

٧-٢ المكونات الأساسية للإستراتيجية المقترحة

يمكن توضيح المكونات الأساسية للإستراتيجية المقترحة بالشكل التالى :

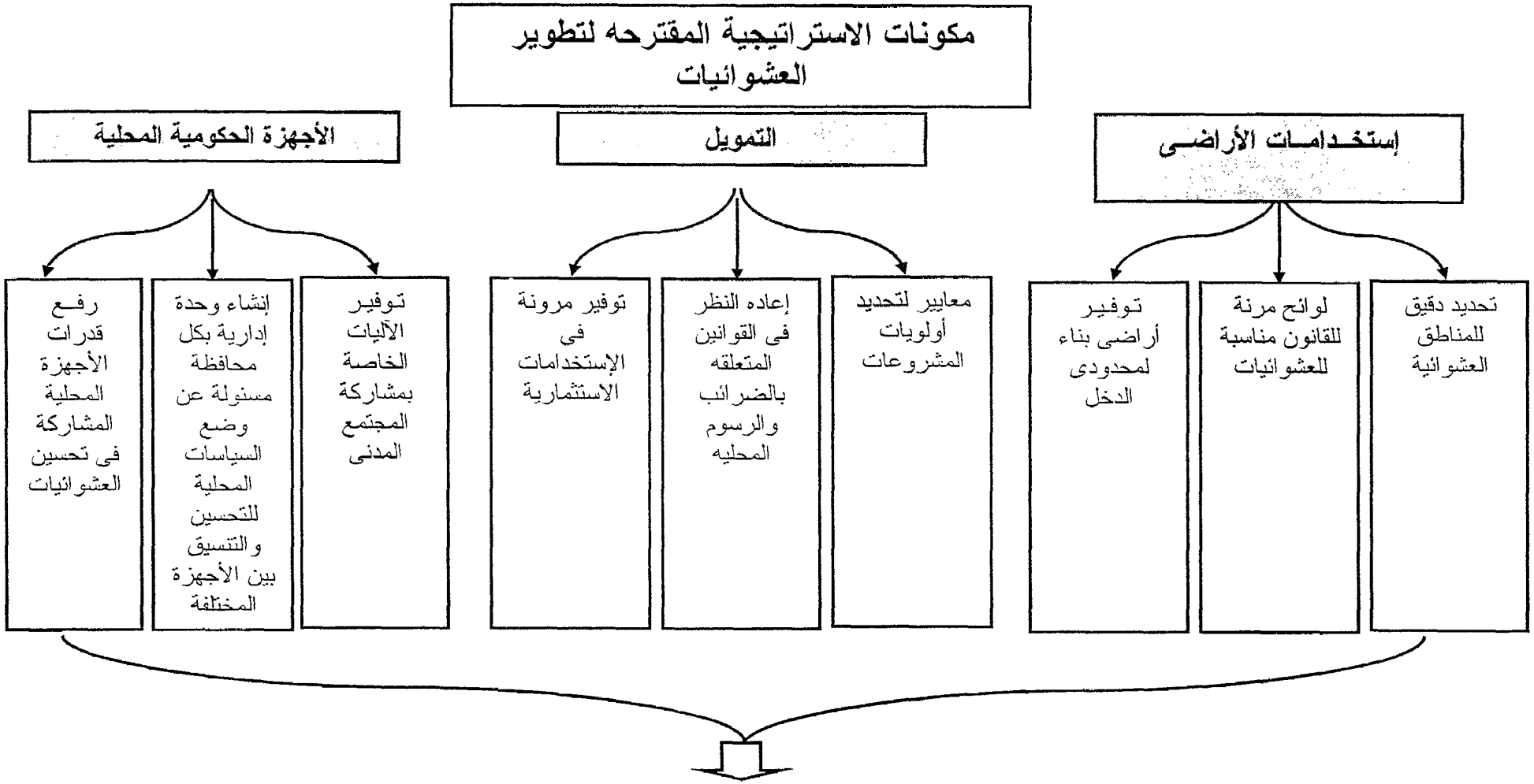
مكونات الاستراتيجية المقترحه لتطوير العشوائيات
إستخدامات الأراضى
التمويل
الأجهزة الحكومية المحلية
تحديد دقيق للمناطق العشوائية
لوائح مرنة للقانون مناسبة للعشوائيات
توفير أراضى بناء لمحدودى الدخل
معايير لتحديد أولويات المشروعات
إعاده النظر فى القوانين المتعلقه بالضرائب والرسوم المحليه
توفير مرونة فى الإستخدامات الاستثمارية
توفير الآليات الخاصة بمشاركة المجتمع المدنى
إنشاء وحدة إدارية بكل محافظة مسئولة عن وضع السياسات المحلية للتحسين والتنسيق بين الأجهزة المختلفة
رفع قدرات الأجهزة المحلية المشاركة فى تحسين العشوائيات
هذه المكونات تقود إلى خطه عمل والى مجموعه من الأدوات التى تتناسب مع توجهات الخطه الخمسية ٢٠٠٢ /٢٠٠٧

٧-٣ الأدوات المقترحة لتطبيق الإستراتيجية المقترحة

تنطلق الأدوات المقترحة لتطبيق الإستراتيجية من أهمية تفاعل وتعاضد كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى فى كافة المجهودات التنموية التى تهدف إلى تحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات . فالمكونات الأساسية للإستراتيجية المقترحة وهى استخدامات الأراضى والتمويل ودور الأجهزة المحلية الحكومية تتطلب تعاون وتعاضد هذه الأطراف الثلاثة. فالدولة يجب أن تلعب دوراً محورياً فى هذه الإستراتيجية . فهى (الدولة) من ناحية السلطة التى تقرر التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية والتى تسمح بمساحة أكبر لأنشطة القطاع الخاص والمجتمع المدنى ومن ناحية أخرى هى أيضاً السلطة التى تقرر تقديم الحوافز للقطاع الخاص وتمكين المجتمع المدنى من المشاركة فى تنفيذ السياسات المتعلقة بتحسين العشوائيات . هذا يعنى أن " الأدوات " الخاصة بتطبيق الإستراتيجية المقترحة تتطلب تكامل الجهود التنموية لكل من مؤسسات الدولة المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ، كما يتضح لنا من الشكل التالى :

تكامل الجهود التنموية للأطراف المشاركة

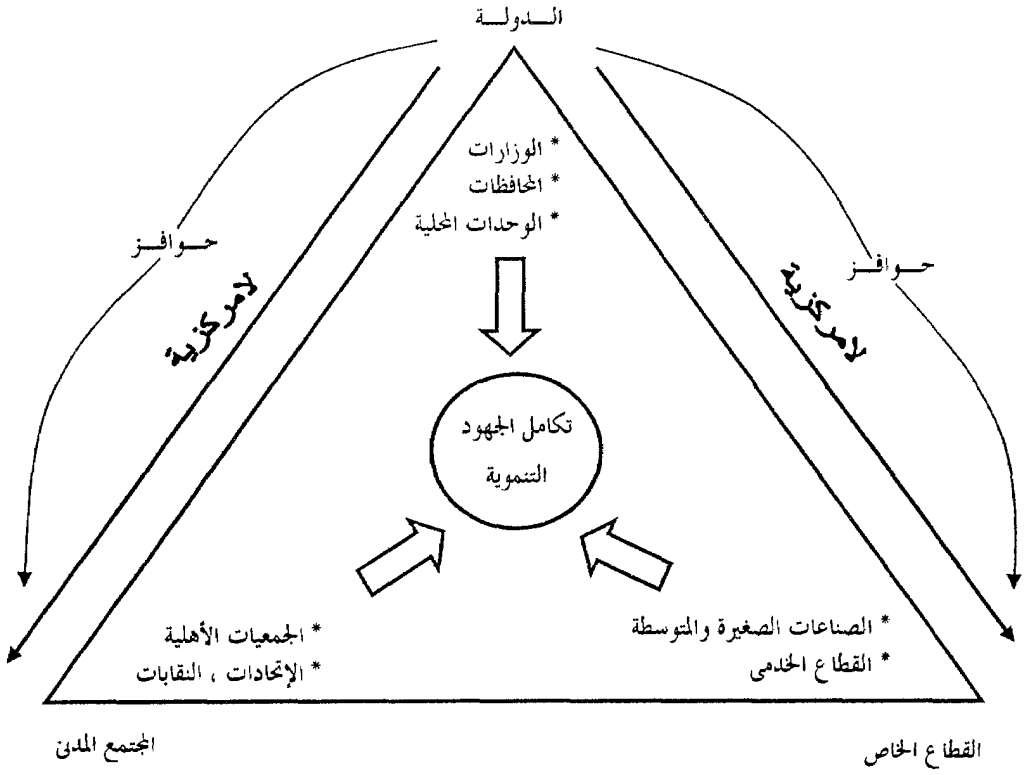

هذا يعنى أن السياسة الأساسية المقترحة تعنى أن كافة مشروعات " تحسين العشوائيات " هى ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى . وتعبير " الملكية المشتركة " يعنى هنا أن الأطراف الثلاثة يشتركون فى تحديد الأهداف والأنشطة اللازمة لتحقيقها كما يشتركون فى التنفيذ والتمويل والتشغيل والصيانة . إن هذه السياسة الأساسية والتى تتفرع منها مجموعة من السياسات التفصيلية تتسق وخصوصية المناطق العشوائية والتى تتصف بالتداخل الكبير بين مشكلاتها . فنظراً لأن هذه المناطق نشأت دون تخطيط عمرانى ودون أى أسانيد قانونية فإن تحسينها يفوق قدرة المنظمات الحكومية المحلية وتتطلب المشاركة الفعلية للأطراف المشاركة الأخرى . والسياسات التى نقترحها فى هذه الورقة ليست بناة فكر نظرى ولكنها نتائج ملموسة لمشروعات تجريبية تم تنفيذها فى السنوات الثلاثة الأخيرة . هذا يعنى أننا انطلقنا من التجربة العملية لنحدد السياسات التى نقترح تبنيها لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة. وهذه التجارب أو " الدروس المستفادة " تتضمن تحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات من خلال مشاركة المجتمع المحلى فى كل من بولاق الدكرور ومنشأة ناصر ومجرى العيون.... كما تتضمن مساندة المبادرات المحلية التى تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين . وفى التالى نتطرق لهذه التجارب للتأكيد على إمكانية تنفيذ السياسات المقترحة .

الأداة الأولى : إعداد الخطط الإستراشادية بأسلوب المشاركة فى المناطق العشوائية

Participatory Guide Plan for Development in Existing Communities

من المعروف أن التخطيط العمرانى للمناطق القديمة والعشوائية يختلف تماماً عن التخطيط فى المناطق السكنية الجديدة . ففى المناطق القديمة آلاف من السكانالذين بنوا مساكنهم على أراضي زراعية أو صحراوية دون تخطيط عمراني مسبق وأى تغيير يعتبر بمثابة " تدخل جراحى مؤلم " . ففى المناطق القديمة غالبية الطرق ضيقة للغاية كما أن الأراضى الفضاء التى يمكن استخدامها فى بناء المنشآت الخدمية مثل المدارس والوحدات الصحية محدودة للغاية إن لم تكن معدومة . وفى كثير من الحالات يتطلب تنمية هذه المناطق إزالة بعض المساكن وإعادة توطين القاطنين بها . ومثل هذه التحسينات تتطلب مشاركة السكان لكسب تفهمهم وتدعيمهم للتحسينات المطلوبة . وتحسين مستوى معيشة سكان المناطق القديمة والعشوائية يتطلب التوصل مع مجتمعاتها إلى حد أدنى من التفاهم حول :

فى ظل تكدس المساكن دون الحد الأدنى من إشتراطات التخطيط العمرانى أين يمكن إقامة توصيلات مياه الشرب والصرف الصحى ؟

أين يمكن إقامة المنشآت المتعلقة بالخدمات الإجتماعية ؟

كيف يمكن الوصول إلى المناطق الداخلية المطلوب تحسينها ؟

ما هى الأراضى الفضاء اللازم حماتها للخدمات المطلوبة من التعديات ؟

والخطة الإستراشادية والتى يتم إعدادها بأسلوب مشاركة كافة الأطراف المشاركة، والتى يجب أن تعتمد من المجلس الشعبى المحلى للمنطقة، تمثل أحد الأدوات التى يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ خطط التحسين . وقد تم تجربة هذه الأداة فى حىّ منشأة ناصر حيث تم إعداد خطة إستراشادية يعتمد عليها فى كافة المجهودات التنموية لهذه المنطقة . وهذه الأداة يمكن تكرارها فى المناطق المماثلة .

الأداة الثانية : التقييم السريع للحالة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلى

Tools for Knowing Local Communities

إن رفع مستوى معيشة السكان فى المناطق العشوائية يتطلب التعرف على الحالة الإقتصادية والإجتماعية وعلى إحتياجات وأولويات هذه المجتمعات . وقد تم تطوير أسلوب " تقيـيم سريع " يتيح التعرف على خصائص هذه المجتمعات والتى تختلف من منطقة عشوائية لأخرى . وقد تم تطبيق أسلوب التقييم السريع فى منطقة " مجرى العيون " فى مدينة القاهرة . وهذه الأداة غاية فى الأهمية قبل البدء فى تطبيق أسلوب المشاركة فى تحديد الإحتياجات والأولويات وتحديد المشروعات التى من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين. وهناك دليل حول كيفية تطبيق " التقييم السريع " للمجتمعات العشوائية .

الأداة الثالثة : المعلومات الجغرافية الرقمية من خلال صور الأقمار الصناعية

Interactive Information Tool

إن أسلوب التخطيط بالمشاركة يتطلب أن تكون كافة المعلومات اللازمة لعملية التخطيط متوافرة للأطراف المشاركة ،أى الأجهزة المحلية الحكومية والأجهزة الحكومية المركزية ومنظمات المجتمع المدنى .

وقد تم توفير هذه الأداة كوسيلة لمساندة إتخاذ القرارات التنموية على المستوى المحلى . وهذه الأداة متوافرة بصورة سهلة ومفهومة لكافة الأطراف المشاركة . حيث أن هناك خرائط رقمية حديثة للقاهرة الكبرى توضح استخدامات الأرض والكتل السكنية وكافة الأنشطة . وتصل دقة هذه الخرائط إلى متر واحد وهى بذلك تتيح التعرف الدقيق والسهل على مدى توافق التخطيط مع الواقع الفعلى . وقد تم استخدام هذه الأداة فى وضع " الموازنة السنوية المحلية لحىّ منشأة ناصر " . وقد أظهرت أنها وسيلة فعالة فى تحديد المشاريع التنموية من قبل الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص . وميزة هذه الأداة – كما سبق الذكر –

أن استخدامها لا يحتاج إلى متخصصين.

الأداة الرابعة : الخطة التنفيذية للقاهرة الكبرى

Greater Cairo Action Plan

طبقاً للدراسات الأخيرة حول العشوائيات فى مصر يقدر سكان هذه المناطق بالقاهرة الكبرى بنصف سكانها تقريباً . وهذه المناطق تضم شباب مصر أى جيل المستقبل . وتتطلب السياسات قصيرة ومتوسطة المدى التى تهدف إلى تحسين مستوى معيشة سكان هذه المناطق، إتخاذ بعض الإجراءات السريعة مثل :

- إعادة النظر فى بعض معايير التخطيط الحضرى .
- وضع القواعد التى من شأنها أن توفر الأمان لمستأجرى الوحدات السكنية بهذه المناطق.
- حشد الموارد المحلية .
- خلق فرص عمل للشباب بهذه المناطق .

والخطة التنفيذية للقاهرة الكبرى تحصر كافة المعلومات عن هذه المناطق وذلك بهدف وضع خطوط إسترشادية لتحسينها . ويتم حالياً إعداد هذه الخطة التنفيذية والتى تتضمن حصر شامل لكافة المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى ، وما هو متاح بهذه المناطق من بنية أساسية مثل : مياه الشرب ، الصرف الصحى ، الطرقات ، الإنارة ، المدارس ، الوحدات الصحية ، مراكز الشباب والثقافة ، .. الخ . وهذه الخطة التنفيذية تمثل أداة لتطبيق الإستراتيجية المقترحة، ومثل هذه الخطط التنفيذية تختلف عن الخطط الاسترشادية بأسلوب المشاركة سابقة الذكر في كونها حصر دقيق إلى حد كبير عما هو متوافر .

الأداة الخامسة : إعداد الموازنة المحلية السنوية بالمشاركة

Participatory Budget Planning

يعتبر سكان منطقة منشأة ناصر من محدودى الدخل ويبلغ تعدادهم ٤٠٥٠٠٠ نسمة . وحوالى ٩٠% من المساكن هى إستثمارات القطاع الخاص وتبلغ قيمتها حوالى ١,٦ مليار جنيه . وتعانى المنطقة من قصور شديد فى الخدمات العامة . ونشأت منطقة منشأة ناصر على أرض صحراوية مملوكة للدولة . وهى بذلك مثال لحوالى ١٥% من العشوائيات التى نشأت فى القاهرة الكبرى على أرض صحراوية .

وقد تم إختبار منطقة منشأة ناصر كمنطقة تجريبية حيث هدف المشروع إلى تأسيس آلية تهدف إلى التنسيق بين المجهودات الحكومية والمجتمع المحلى والقطاع الخاص فى مجال تحسين مستوى معيشة السكان بالمنطقة .

وقد قامت محافظة القاهرة بالتنسيق بين المساهمات التنموية الحكومية المركزية والمجتمع المحلى والقطاع الخاص . وهذا التنسيق يهدف إلى التقليل من الإستثمارات المطلوبة من خلال إيجاد مساحة كافية للمشاركة الفعالة من كافة الأطراف المشاركة .

والأداة التى تم تجريبها فى منشأة ناصر هى " إعداد الموازنة السنوية بالمشاركة " . وهذه الأداة تتلخص فى مشاركة كافة الأطراف المعنية فى إعداد الموازنة العامة السنوية. والأطراف المشاركة هنا هى : كافة الأجهزة الحكومية المحلية بحى منشأة ناصر والمسئولة عن تحسين كافة الخدمات (المياه ، الصرف ، التعليم ، الصحة ، الكهرباء ، .. الخ) وأعضاء " المجلس الشعبى المحلى بالحى " والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع بالحى ، والقيادات الطبيعية بالحى ، والقطاع الخاص الرسمى وغير الرسمى . وفى إجتماعات مكثفة تم تحديد الإحتياجات وأولوياتها . وكانت هناك العديد من النتائج الإيجابية لهذه الأداة أهمها :

- إدراك المسئولين بالأجهزة الحكومية أن مشاركة الأطراف المشاركة تساعدهم فى تحليل المشكلات بصورة دقيقة وواقعية وبالتالى تحديد أهداف تسفر عن نتائج سريعة وملموسة .
- تعزيز الثقة بين الأجهزة الحكومية المحلية والمواطنين الأمر الذى يؤدى إلى تنفيذ مشروعات التحسين فى جو من التعاون .
- إدراك المواطنين بالإمكانات المادية المتاحة والمحدودة لمشروعات التحسين وبالتالى تحديد أولويات تتفق والإحتياجات الملحة .
- أوضح تطبيق أداة " إعداد الموازنة بالمشاركة " أن الموازنة التى أعدت من قبل كافة الأطراف المشاركة لم تتعدى ما هو عادة يخصص فى الموازنة العامة للدولة لحىّ منشأة ناصر . أى أن إحتياجات المواطنين كانت أكثر تواضعاً عما يتم تقديره من قبل الأجهزة الحكومية .

الأداة السادسة : مساندة دعم المبادرات المحلية

Promotion of Local Initiatives

إن العديد من المشاورات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلى منذ عام ٢٠٠١ أسفرت عن قرار وزارة التخطيط بالبدء بمشروعات تجريبية خاصة بدعم مبادرات المجتمع المحلى، تهدف إلى بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية وتحقق نتائج ملموسة سريعة.

ومبادرات المجتمع المحلى تعكس الأولويات التنموية لهذه المجتمعات . كما أن الإنتقال بهذه المبادرات إلى الواقع العملى وتحميل المجتمع المحلى مسئولية تنفيذها تساهم فى بناء قدراته وتعزز المشاركة بين المنظمات الحكومية والمجتمع المحلى .

وقد تم تطبيق هذه الأداة بنجاح ، حيث استفاد منها حوالى ٥٦٠٠٠٠ نسمة فى كل من القاهرة وبنى سويف والإسماعيلية وأسوان والمنيا والجيزة والمنوفية والفيوم . ودعم مبادرات المجتمع المحلى تبلغ من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ كحد أقصى . وقد تم تطوير دليل يوضح الخطوات التى تتبع فى تطبيق هذه الأداة والتى تعتبر بمثابة التخطيط من

أسفل .

الأداة السابعة : مساندة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر

Local Business Support

يعتبر سكان منطقة بولاق من محدودى الدخل ويبلغ تعدادهم ٤٥٠٠٠٠ نسمة . والإسكان بهذه المنطقة إستثمار القطاع الخاص وتقدر قيمته بحوالى ٢,٥٤ مليار جنيه وتعانى المنطقة من قصور شديد فى الخدمات العامة . ونشأت منطقة بولاق الدكرور على أرض زراعية ، وهى بذلك مثال للعشوائيات التى تنشأ على الأرض الزراعية المملوكة ملكية خاصة . وهى أيضا مثال نظراً لأن غالبية العشوائيات في مصر تتمركز فى الوادى أى فى المناطق الزراعية حول المدن والقرى .

وقد تم إختيار منطقة بولاق الدكرور كمنطقة تجريبية حيث هدف المشروع إلى تأسيس آلية تهدف إلى التنسيق بين المجهودات الحكومية والمجتمع المحلى والقطاع الخاص فى مجال تحديد أهداف التحسين وأولوياته وإدارة تنفيذه . وقد قامت محافظة الجيزة من خلال الوحدة المحلية بمنطقة بولاق الدكرور بالتنسيق بين كافة مجهودات الأطراف المشاركة . ويهدف إتباع أسلوب مشاركة الأطراف المشاركة إلى الحد من تكلفة الإستثمارات المطلوبة للتحسين .

والدرس المستفاد من منطقة بولاق الدكرور هو أن من أولويات التنمية التى أكد عليها المجتمع المحلى والقطاع الخاص فى هذه المنطقةهي دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ويشتمل الدعم هنا على تحسين البنية الأساسية التى تساند هذه الصناعات وأيضاً الدعم المادى من خلال القروض الصغيرة . هذا يعنى أن تحسين مستوى معيشة السكان بالمناطق العشوائية لا يجب أن يقتصر على مشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية فقط بل يجب أن يمتد ليشمل تحسين وخلق فرص العمل . وقد أظهر مشروع المؤسسة الألمانية للتعاون الفنى بهذه المنطقة أن نموذج مساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال القروض الصغيرة لها مردود إيجابى لتحسين المستوى الاقتصادى لسكان المناطق العشوائية. وهذه الأداة التى تم تطبيقها تعتبر أحد الأدوات الأساسية التى تساهم فى تطبيق الإستراتيجية المقترحة .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن الأدوات التى تم تطويرها وتطبيقها فى عدة مناطق تجريبية هى على النحو الآتى :

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
إعداد الخطط الإسترشادية بأسلوب المشاركة	التقييم السريع للحالة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلى	المعلومات الجغرافية الرقمية من خلال صور الأقمار الصناعية	الخطة التنفيذية للقاهرة الكبرى	إعداد الموازنة المحلية السنوية بأسلوب المشاركة	مساندة المبادرات المحلية	مساندة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر

ومن خلال الأدوات السبعة يمكن تطبيق تحسين المناطق العشوائية بالتسلسل الآتى :

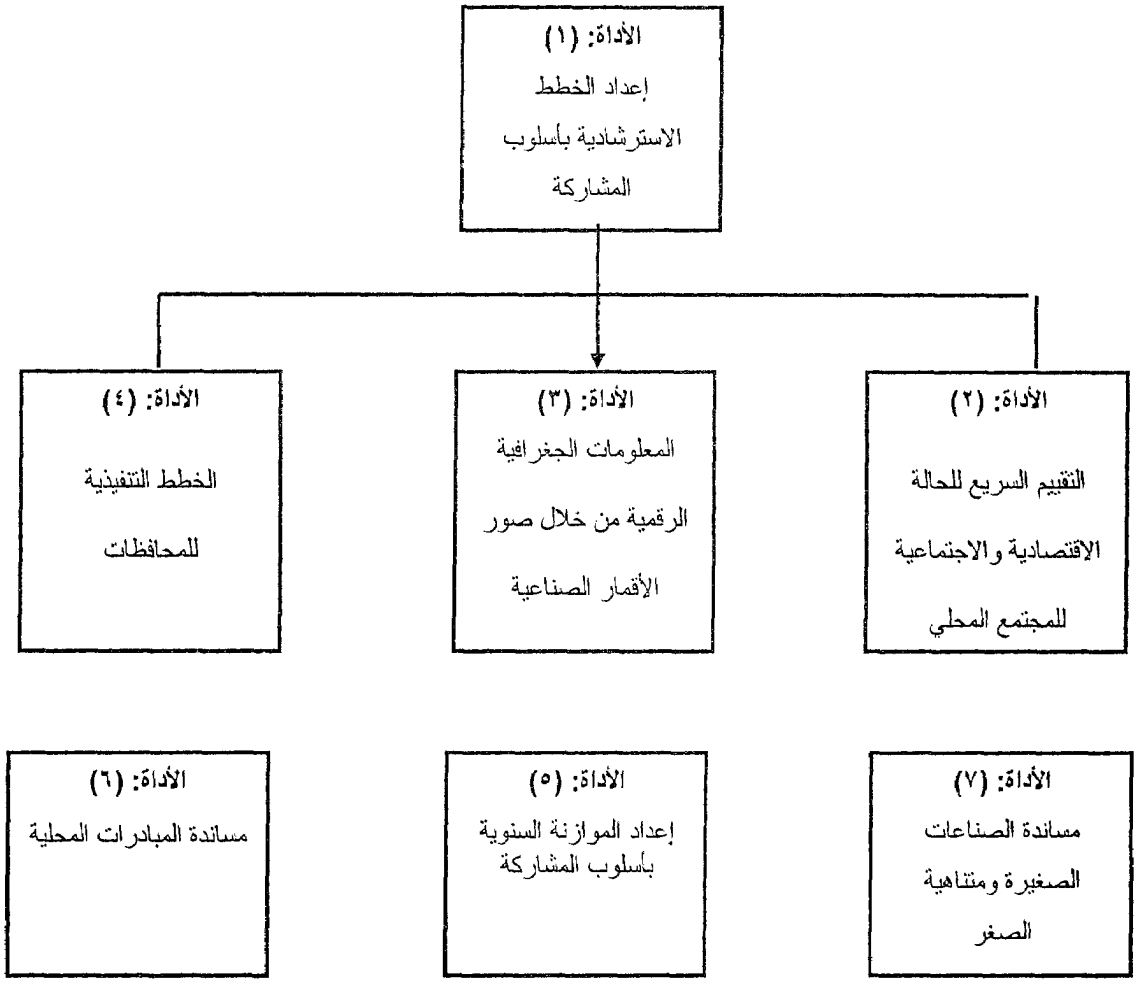

تحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات

٧-٤ الوضع الحالى للعشوائيات

إن اقتراح إستراتيجية لتحسين مستوى معيشة العشوائيات فى مصر ، تتطلب معرفة حجم المشكلة. فالإحصاءات المتوافرة لدينا تقريبية إلى حد كبير ، كما أنه لا يتم تحديثها دواماً. فعدد العشوائيات على سبيل المثال ، كما يتضح لنا من الجدول رقم (٦) بهذه الدراسة يقدر بعدد ٩١٥ منطقة عشوائية فى ١٦ محافظة ، تم حتى ٢٠٠٢ تطوير ٢٨٣ عشوائية وإزالة ١٠ عشوائيات وجارى إزالة ١٠ عشوائيات أخرى وتبقى ٦١٢ عشوائية . لكن من غير المعروف على وجه الدقة مساحة الأراضى التى تشغلها هذه العشوائيات كما أنه من غير المعروف توزيع عدد سكان العشوائيات والذى يقدر طبقاً لتقرير التنمية البشرية بـــ ٥,٨ مليون نسمة. هذا بالإضافة إلى أن مفهوم " عشوائيات تم تطويرها " غير دقيق بالمرة حيث أن التطوير طبقاً للمفاهيم الحالية يعنى البنية الأساسية وهى :

- شبكات الكهرباء .
- رصف الطرق .
- ميـــــاه الشرب .
- شبكات الصرف الصحى .
- التخطيط والتنظيم .
- النظافة العامة .
- الأمن والإطفاء .

ومن غير المعروف حالة الخدمات الإجتماعية بهذه المناطق مثل المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات والمرافق الثقافية والرياضية ..

٧-٤-١ مســـــاحة العشـــوائيـــات

تم إعداد دراسة حول المساحة الفعلية للعشوائيات فى إقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) . وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مساحة العشوائيات فى إقليم القاهرة الكبرى تبلغ ١٣٧,٩ كم^{٢} . وقد توصلنا إلى هذا الرقم من خلال صور الأقمار الصناعية الحديثة والتى تصل دقة وضوحها متراً واحداً . وإذا ما وضعنا تقديرات مساحة العشوائيات فى القاهرة الكبرى منذ عم ١٩٥٠ كأساس يتضح لنا أن مساحة العشوائيات تضاعفت خلال ٥٠ سنة حوالى ٢٠ مرة كما يتضح لنا من الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

تطور مساحة العشوائيات فى إقليم القاهرة الكبرى

خلال ١٩٥٠ – ٢٠٠٠

السنة	المساحة كم^{٢}	المصـــــدر
١٩٥٠	٦,٦	الجهاز المركزة للتعبئة العامة والإحصاء
١٩٧٧	٤٥,٦	الجهاز المركزة للتعبئة العامة والإحصاء
١٩٩١	١٠٦,٨	الجهاز المركزة للتعبئة العامة والإحصاء
٢٠٠٠	١٣٧,٩	صور الأقمار الصناعية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢

وتوضح لنا صور الأقمار الصناعية التالية هذا التطور :

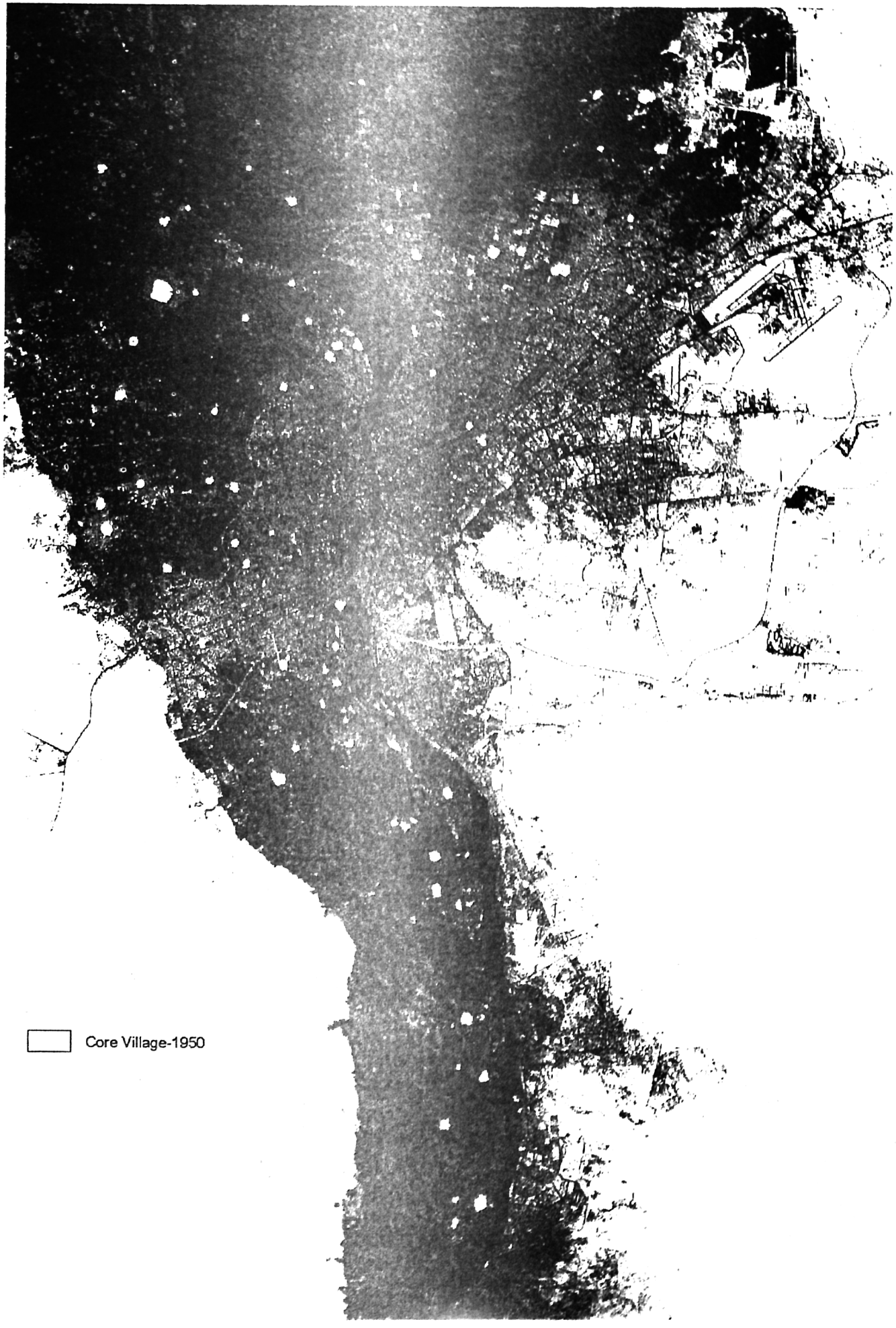
Core Village-1950

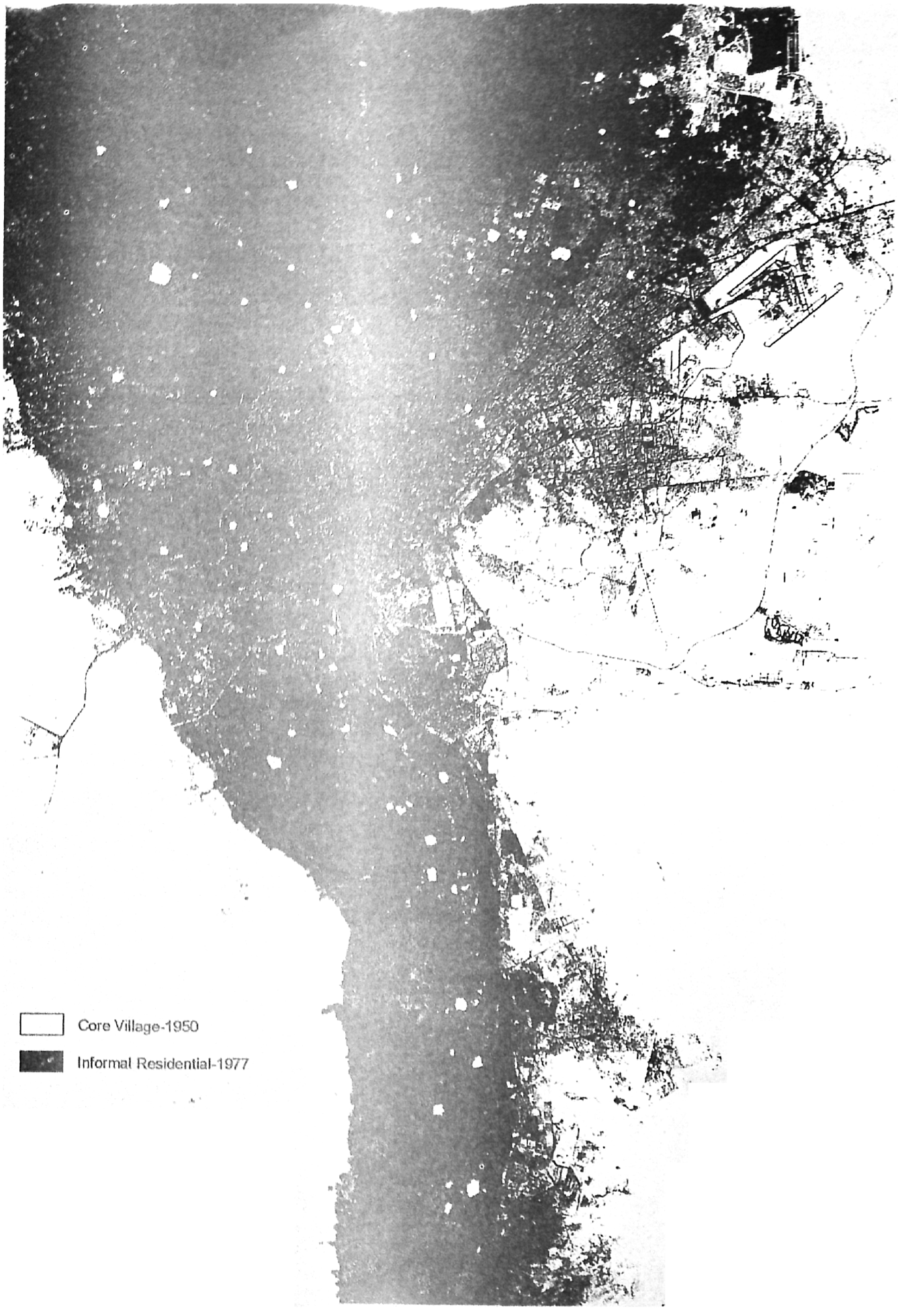
Core Village-1950
Informal Residential-1977

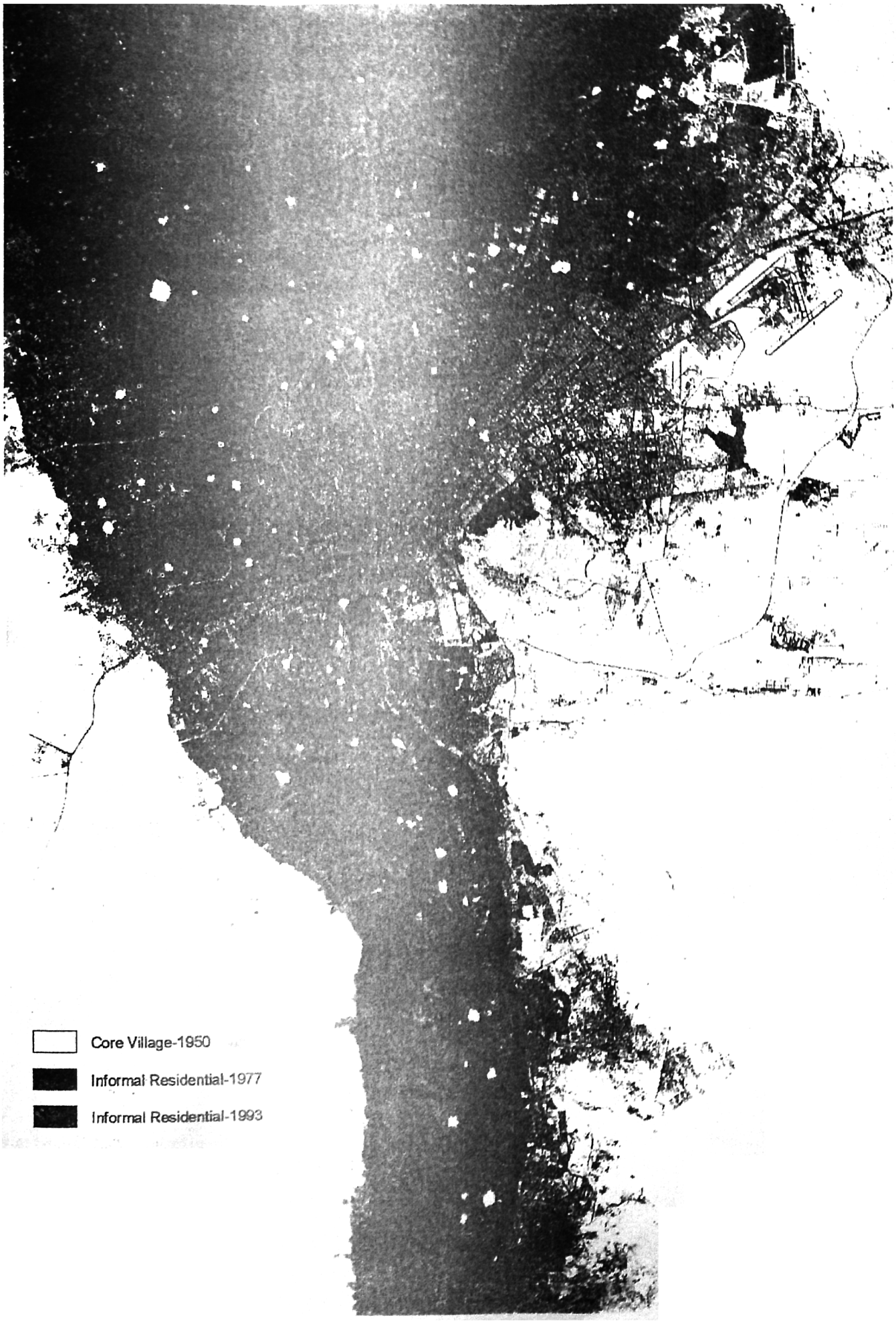
Core Village-1950
Informal Residential-1977
Informal Residential-1993

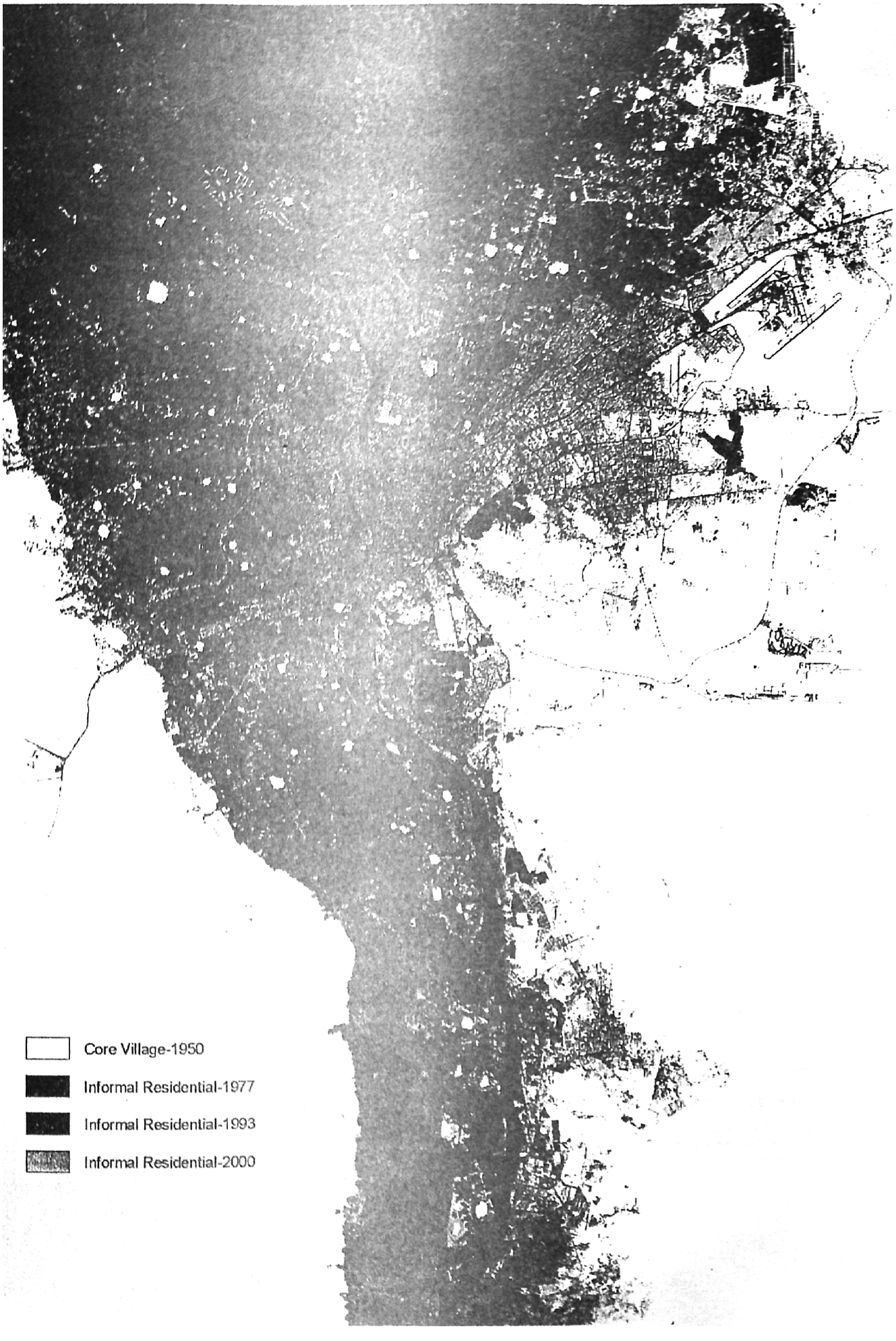
Core Village-1950
Informal Residential-1977
Informal Residential-1993
Informal Residential-2000

وفى تحديدنا للمناطق العشوائية بواسطة صور الأقمار الصناعية الحديثة إنطلقنا من أن المناطق العشوائية تتسم عادة بالخصائص التالية :

(أ) عدم وجود طرق مناسبة مؤدية لهذه المناطق .

(ب) الطرقات داخل هذه المناطق ضيقة للغاية حيث لا يتعدى عرضها فى المتوسط ثلاثة أمتار .

(ج) كثافة المناطق المشغولة بأبنية (غالباً مساكن) تصل إلى ٩٠% .

(د) لا يوجد بهذه المناطق مناطق مفتوحة تصلح للخدمات العامة .

٧-٤-٢ سكان المناطق العشوائية

يقدر تعداد سكان المناطق العشوائية فى إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٣ بحـــوالى ٨,٦ مليون نسمة. وقد توصلنا إلى هذا التقدير من خلال صور الأقمار الصناعية الحديثة والتى يتضح منها جلياً كافة إستخدامات الأراضى ، وهى :

- المناطق السكنية المخططة والغير مخططة عمرانياً .
- المناطق الزراعية .
- المناطق التى مازالت تحت الإنشاء .
- مناطق الخدمات .
- المناطق الفضاء .
- المناطق الصحراوية .

وتقديرنا لسكان العشوائيات بإقليم القاهرة الكبرى أكبر بكثير من تقدير وزارة التنمية المحلية والذى يبلغ ٢,٢ مليون نسمة .

وإذا كان من الصعب تحديد مساحة العشوائيات على مستوى الجمهورية إنطلاقاً من المساحة التى تم تحديدها لإقليم القاهرة الكبرى فإنه من الأسهل تقدير سكان العشوائيات على مستوى الجمهورية إنطلاقاً مما تم تقديره لسكان عشوائيات القاهرة الكبرى . فطبقاً لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يمثل سكان القاهرة الكبرى حوالي ٥٠% من سكان الحضر وعليه فيمكن القول أنها تستحوذ أيضا على ٥٠% من سكان العشوائيات على مستوى الجمهورية، حيث أنه من المعروف إن نشوء العشوائيات يرتبط بالحضر في المقام الأول .

هذا بالإضافة إلى أن القاهرة الكبرى تمثل منطقة جذب للعمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر والتي غالبا ما تعمل في القطاع غير الرسمي وتقطن في العشوائيات . وعليه فقد تم تقدير عدد سكان العشوائيات في كافة محافظات الجمهورية علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

تقدير سكان العشوائيات فى محافظات الجمهورية (٢٠٠٤)

(الف نسمة)

المحافظة	2004
القاهرة	3551
الجيزة	3710
القليوبية	1611
الاسكندرية	1789
الفيوم	153
بنى سويف	227
المنيا	420
أسيوط	617
سوهاج	586
قنا	35
دمياط	164.0
الدقهلية	763.8
الشرقه	629.8
كفر الشيخ	332.8
الغربية	693.0
المنوفيه	357.0
البحيرة	596.3
الاسماعلية	235.0
بورسعيد	306.8
السويس	274.0
أسوان	268.5
الاقصر	109.0
الحدود	315.0
المجموع الاولى	17744.0

٧-٤-٣ البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية فى المناطق العشوائية

بداية نؤكد على أن دراستنا المتأنية لمدى توافر البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية فى المناطق العشوائية كانت على إقليم القاهرة الكبرى . وتقديراتنا لإقليم القاهرة الكبرى سوف تكون الأساس لتقديراتنا الخاصة بمدى توافر البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية فى المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية مع وضع بعض الاختلافات في الاعتبار .

وفى التالى نستعرض مدى توافر البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية فى المناطق العشوائية فى إقليم القاهرة الكبرى :

(أ) الخدمات التعليمية :

يوضح الجدول التالى مدى توافر الخدمات التعليمية بالمناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى.

جدول رقم (١٠)
الخدمات التعليمية بالمناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى

البيانات / المحافظات	عدد المدارس (الابتدائى والاعدادى)	عدد الفصول	عدد التلاميذ الموجودين بالمدارس	متوسط كثافة الفصل (تلميذ/فصل)	نسبة المناطق المغطاة بالمدارس (٥٠٠م نطاق السير المسموح به)	عدد التلاميذ في المرحلة التعليمية (١٥% من اجمالى عدد السكان	عدد الفصول المطلوبة (لمعدل ٤٨ تلميذ لكل فصل)	النقص في عدد الفصول
القاهرة أجمالي مساحة العشوائيات=٥٢,٨١ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٣,٤٤٨,٠٥٤	٢٥٠	٥٧٤٣	٢٤٦١٥٣	٤٢	%٦٣	= ٠,١٥ × ٣٤٤٨٠٥٤ ٥١٧٢٠٨	=٤٨/٥١٧٢٠٨ ١٠٧٧٥	٥٠٣٢
الجيزة أجمالي مساحة العشوائيات=٦٤,٢٨ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٣,٦٠١,٨٥٥	٢٧٤	٤٩٨٦	٢٦٢٣٦٥	٥٢	%٧٢	= ٠,١٥ × ٣٦٠١٨٥٥ ٥٤٠٢٧٨	=٤٨/٥٤٠٢٧٨ ١١٢٥٥	٦٢٦٩
القليوبية أجمالي مساحة العشوائيات=٢٠,٨٣ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=١,٥٦٤,١٧٥	٩٢	٢٣٨٨	١١٦٤٢٩	٤٨	%٦٥	= ٠,١٥ × ١٥٦٤١٧٥ ٢٣٤٦٢٦	=٤٨/٢٣٤٦٢٦ ٤٨٨٨	٢٥٠٠
الأجمالى أجمالي مساحة العشوائيات=١٣٧,٩٢ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٨,٦١٤,٠٨٤	٦١٦	١٣١١٧	٦٢٤٩٤٧	٤٧	%٦٦	= ٠,١٥ × ٨٦١٤٠٨٤ ١٢٩٢١١٢	=٤٨/١٢٩٢١١٢ ٢٦٩١٨	١٣٠٨١

المصدر: الهيئة العامة للأبنية التعليمية.

ويتضح لنا من الجدول السابق أن النقص فى عدد الفصول فى المناطق العشوائية فى إقليم القاهرة الكبرى يبلغ ١٣٨٠١ فصلاً .

(ب) الخدمات الصحية :

يوضح الجدول التالى مدى توافر الخدمات الصحية بالمناطق العشوائية فى إقليم القاهرة الكبرى.

جدول رقم (١١)
الخدمات الصحية بالمناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى

البيانات / المحافظات	عدد الوحدات الصحية حتى نطاق ١كم.	المعدل الحالي لخدمة الوحدات الصحية (وحدة صحية لكل؟ شخص)	عدد الوحدات المطلوبة لتحقيق معدل خدمة نموذجي (وحدة صحية لكل ٥٠٠٠٠:٨٠٠٠ .)	عدد المراكز الطبية حتى نطاق ٢كم	عدد المستشفيات حتى نطاق ٢ كم.	معدل خدمة المستشفيات الحالى (مستشفى/شخص)	النقص فى عدد الوحدات الصحية المطلوبة لتحقيق معدل نموذجى
القاهرة اجمالى مساحة العشوائيات = ٥٢,٨١كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٤٤٨,٠٥٤	١٥	وحدة صحية لكل ٢٣٠,٠٠٠ نسمة	٤٣٠ – ٦٩٠ وحدة	١٢٤	٢٦٢	مستشفى لكل ١٣,٠٠٠ نسمة	٥٤٥ وحدة صحية
الجيـــزة اجمالى مساحة العشوائيات = ٦٤,٢٨كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٦٠١,٨٥٥	٢٤	وحدة صحية لكل ١٥٠,٠٠٠ نسمة	٤٥٠ – ٧٢٠ وحدة	٣٧	٧٤	مستشفى لكل ٤٨,٦٧٠ نسمة	٥٦١ وحدة صحية
القليوبية اجمالى مساحة العشوائيات = ٢٠,٨٣كم٢ اجمالى عدد سكان العشـــوائيات = ١,٥٦٤,١٧٥	١١	وحدة صحية لكل ١٤٣,٠٠٠ نسمة	١٩٦ – ٣١٣ وحدة	١٥	٢٦	مستشفى لكل ٦٠,١٦٠ نسمة	٢٤٤ وحدة صحية
الاجمالى اجمالى مساحة العشوائيات = ١٣٧,٩٢كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٨,٦١٤,٠٨٤	٥٠	وحدة صحية لكل ١٧٢,٢٨٠ نسمة	١٠٧٦-١٧٢٣ وحدة	١٧٦	٣٤٢	مستشفى لكل ٢٥,١٩٠ نسمة	١٣٥٠ وحدة صحية

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويتضح من الجدول السابق أن هناك نقص فى الوحدات الصحيةْ بهذه المناطق . فطبقاً لمعدلات وزارة الصحة المفروض أن يكون هناك وحدة صحية لكل ٦٥٠٠ نسمة ، إلا أن هذه المناطق لا يوجد بها إلا وحدة صحية لكل ١٧٢٢٨٠ نسمة أى أن عدد الوحدات الصحية المطلوبة لهذه المناطق تقـدر بحوالى ١٣٥٠ وحدة صحية .

(ج) الخدمات الأساسية :

يتضح لنا من الجدول التالى توافر خدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى المناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى .

جدول رقم (١٢)
البنيـــــة الأســـــاسية بالمناطـــق العشـــوائية بإقليـــم القاهـــــرة الكبـــــرى

البيـــانات / المحافظـــات	نسبة المناطق المحرومة	نسبة المناطق المخدومة بالصرف الصحى	نسبة المناطق الغير مخـــدومة بالميـــاه	نسبة المناطق الغير مخدومة بالصرف الصحى
القاهرة اجمالى مساحة العشوائيات = ٥٢,٨١ كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٤٤٨,٠٥٤	%٩٥	%٧٢	%٥	%٢٨
الجيزة اجمالى مساحة العشوائيات = ٦٤,٢٨ كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٦٠١,٨٥٥	%٩١	%٩٢	%٩	%٨
القليوبية اجمالى مساحة العشوائيات = ٢٠,٨٣ كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ١,٥٦٤,١٧٥	%٦٥	%٨١	%٣٥	%١٩
الأجمالى اجمالى مساحة العشوائيات = ١٣٧,٩٢ كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٨,٦١٤,٠٨٤	%٨٤	%٨٢	%١٦	%١٨

المصدر : المحافظـــات الثـــلاث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن هناك قصور فى خدمات مياه الشرب والصرف الصحى بهذه المناطق حيث تغطى خدمات مياه الشرب ٨٤% من السكان وخدمات الصرف الصحى ٨٢% من السكان .

(د) الخدمات الإجتماعية :

وفى هذه الدراسة حددنا الخدمات الإجتماعية فى مراكز الشباب نظراً لأهميتها . ويتضح لنا من الجدول التالى مدى توافر مراكز الشباب فى هذه المناطق .

جدول رقم (١٣)
الخـــدمات الاجتماعية بالمناطـــق العشـــوائية بإقليـــم القاهـــــرة الكبـــــرى

البيانات / المحافظات	مراكز الشباب	المعدل الحالى لمراكز الشباب	عدد مراكز الشباب المطلوبة لتحقيق معدل (مركز شباب لكل ٢٥,٠٠٠ نسمة)	النقص في عدد مراكز الشباب
القاهرة أجمالي مساحة العشوائيات=٥٢,٨١ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٣,٤٤٨,٠٥٤	٤٥	مركز شباب لكل ٧٦,٦٢٣ نسمة	١٣٨ مركز شباب	٩٣ مركـــز شباب
الجيزة أجمالي مساحة العشوائيات=٦٤,٢٨ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٣,٦٠١,٨٥٥	٤٠	مركز شباب لكل ٩٠,٢٧١ نسمة	١٤٤ مركز شباب	١٠٤ مركز شباب
القليوبية أجمالي مساحة العشوائيات=٢٠,٨٣ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=١,٥٦٤,١٧٥	١٣	مركز شباب لكل ١٢٠,٣٢١ نسمة	٦٣ مركـــز شباب	٥٠ مركـــز شباب
الأجمالى أجمالي مساحة العشوائيات=١٣٧,٩٢ كم٢ أجمالي عدد سكان العشوائيات=٨,٦١٤,٠٨٤	٩٨	مركز شباب لكل ٨٧,٩٠٠ نسمة	٣٤٥ مركز شباب	٢٤٧ مركز شباب

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وإنطلاقاً من معدلات وزارة الشباب والرياضة الخاصة بمراكز الشباب والتى تبلغ مركزاً واحداً لكل ٢٥٠٠٠٠شاب يكون هناك نقص فى مراكز الشباب بهذه المناطق ، حيث أن المعدل الحالى هو مركز شباب لكل ٨٧٩٠٠ شاب هذا يعني أن النقص في مراكز الشباب في إقليم القاهرة الكبرى يبلغ ٢٤٧ مركزا.

(هـ) الخدمات الأمنية :

تعنى الخدمات الأمنية فى المقام الأول توافر مراكز الشرطة فى هذه المناطق والتى تتضح لنا من الجدول التالى .

جدول رقم (١٤)
الخدمات الامنية بالمناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى

البيانات / المحافظات	نقـــاط الشرطـــة	المعدل الحالى لمراكز ونقط الشرطة	عدد مراكز ونقط الشرطة المطلوبة لتحقيق معدل (مركز شرطة/ ١٠٠,٠٠٠ نسمة)
القاهرة اجمالى مساحة العشوائيات = ٥٢,٨١كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٤٤٨,٠٥٤	٤٨	مركز شرطة لكل ٧١,٨٣٤ نسمة	٢٤
الجيزة اجمالى مساحة العشوائيات = ٦٤,٢٨كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٣,٦٠١,٨٥٥	١٧	مركز شرطة لكل ٢١١,٨٧٤ نسمة	٣٦
القليوبية اجمالى مساحة العشوائيات = ٢٠,٨٣كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ١,٥٦٤,١٧٥	٤	مركز شرطة لكل ٣٩١,٠٤٤ نسمة	١٦
الأجمالى اجمالى مساحة العشوائيات = ١٣٧,٩٢كم٢ اجمالى عدد سكان العشوائيات = ٨,٦١٤,٠٨٤	٦٩	مركز شرطة لكل ١٢٤,٨٤٢ نسمة	٨٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٠

٧-٥ التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتحسين مستوى معيشة سكان المناطق العشوائية في مصر

يهدف هذا الجزء إلى تقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة لتنمية المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فيها، وذلك على مستوى كل محافظة ولكل نوعية من مجالات الإنفاق على أساس سنوي خلال الخمس سنوات القادمة ابتداء من عام ٢٠٠٤، وقد استندنا في تقدير التكاليف الاستثمارية على احتياجات الأسرة من البنية الأساسية والخدمات الأساسية على مستوى كل محافظة في المتوسط لكل نشاط وبحيث يتم ترجمتها إلى قيم إجمالية استنادا على أعداد السكان المتوقعة في المناطق العشوائية أخذاً في الاعتبار الوضع القائم.

هذا وتستند الإستراتيجية المقترحة على قيام الدولة بالإنفاق على البنية الأساسية والخدمات الأساسية والاجتماعية في هذه المناطق العشوائية لتحسين مستواها، على أن يقتصر دور الدولة في الإسكان على إعادة تخطيط هذه المناطق وتوفير الأرض بسعر رمزي لشركات المقاولات والتي يقع عليها عبء إقامة المباني وبيعها أو تأجيرها للأسر المقيمة في المناطق العشوائية. ومن ثم فإن التكلفة الاستثمارية للإسكان لم تدرج في الاحتياجات التمويلية واقتصرت على قيمة الأرض ومساهمة الدولة.

ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية حديثة عن قيمة الاستثمارات في المناطق العشوائية من ناحية وعدم توفر بيانات عن العشوائيات في عدد كبير من المحافظات من ناحية أخرى، فقد اتجهنا إلى انتهاج أسلوب يعتمد على الاستقراء والاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين في تقدير قيمة الاستثمارات المطلوبة لتنمية المناطق العشوائية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بها على مستوى كل محافظة وموزعة على مجالات الإنفاق المختلفة.

وقد انتهجنا الأسلوب التالي في تقدير احتياجات مصر من الاستثمارات لتنمية المناطق العشوائية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في كل محافظة:

١- إستنادا على البيانات المتاحة عن ما تم إنفاقه على البنود المختلفة وأعداد السكان في المناطق العشوائية في عشر محافظات (مركز المعلومات واتخاذ القرار)، أمكن تقدير نصيب الأسرة من الاستثمار في العشوائيات وفقاً لما تحقق في العشر محافظات كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

نصيب الأسرة من تكلفة الخدمات في المناطق العشوائية في عشر محافظات في جمهورية مصر العربية (١٩٩٦)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)										
	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإسكندرية	الفيوم	بنى سويف	المنيا	أسيوط	سوهاج	قنا
التعليم	٢٣,٩	14,3	400,1	115,2	0,0	157,1	402,9	330,4	53,5	11204,3
الصحة	77	3,6	391,6	37,2	32,6	62,5	40,3	83,2	5,9	8137,0
مراكز شباب	56	0,9	132,7	72,5	37,7	84,5	36,6	76,7	0,0	0,0
الصرف الصحي	٣١٤,٤	7,2	385,2	570,9	0,0	1300,7	31,1	1159,6	498,7	53260,9
مياه شرب	٩٥,٨	35,8	43,4	0,0	753,0	844,6	109,9	59,2	17,3	67391,3
إسكان	٦٩,٩	625,9	0,0	154,2	10,0	62,2	5,5	12,5	3,8	380,0
تهذيب الشوارع (سفلتة)	٢٥٢,٦	71,5	326,5	108,4	0,0	226,4	91,6	83,9	3,9	0,0
مكاتب تليفونات/بريد	0,0	0,0	26,6	0,0	0,0	2,5	9,2	0,6	13,0	0,0
كهرباء	٣٠,٧	39,3	94,8	57,8	0,0	43,9	65,9	7,7	34,5	0,0
نشاط ثقافي	٢٢,٨	0,0	0,0	0,0	0,0	33,4	0,0	0,0	0,0	0,0
وزارة النقل	٢٤٠,٥	0,0	85,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أقسام بوليس	١٩,٤	0,0	0,0	0,0	30,1	0,0	18,3	24,3	0,0	0,0
مخصصات	٠	0,0	70,6	0,0	0,0	23,6	9,2	6,2	0,7	0,0
نظافة	٢١١,٤	0,0	0,0	371,8	0,0	43,9	36,6	12,5	0,0	0,0
جوامع	١٣,٨	0,0	59,2	0,0	0,0	10,1	18,3	74,8	4,6	0,0
خدمات اجتماعية	٤٦,٦	1,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
رى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,0	0,0	0,0	0,0
تخطيط و تنظيم	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	77,7	0,0	0,0	0,0	534,8
المجموع	**1474,8**	**800,3**	**2015,9**	**1488,2**	**863,5**	**2973,5**	**875,5**	**1931,7**	**636,0**	**140908,3**
الإسكان	279,6	2503,6	0,0	617,0	40,2	248,6	22,0	49,9	15,3	1520,0
المجموع	**1754,4**	**3303,8**	**2015,9**	**2105,2**	**903,6**	**3222,1**	**897,4**	**1981,5**	**651,3**	**142428,3**

٢- من خلال مقابلات مع الخبراء والمتخصصين في مجالات الإنفاق المختلفة واسترشادا بالبيانات المتاحة والدراسات السابقة أمكن تقدير معدلات نمطية لنصيب الأسرة من الاستثمار في العشوائيات لكل مجال إنفاق في العشر محافظات.

٣- تم تقدير الإنفاق الإضافي المطلوب لكل أسرة لكل مجال في العشر محافظات من خلال استبعاد ما تم إنفاقه حتى الآن من الإنفاق النمطي لكل أسرة.

٤- لقد افترضنا أن تنمية المناطق العشوائية وفقاً للمعدلات النمطية سوف يتحقق خلال خمس سنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وبالتالي فقد تم تقسيم نصيب الأسرة من الاحتياجات المالية لكل نشاط في كل محافظة على خمسة لتقدير نصيب الأسرة من الإنفاق السنوي مع السماح بمعدل نمو سنوي ٨% ليعكس تزايد الاحتياجات وارتفاع الأسعار (معدل التضخم) كما هو موضح في الملحق رقم (١).

٥- لقد تم تقدير أعداد سكان العشوائيات في القاهرة الكبرى في عام ٢٠٠٣ باستخدام الأقمار الصناعية. أما باقي المحافظات (سبع محافظات) فقد اعتمدنا على البيانات المتاحة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مع السماح بمعدل نمو سنوي ٣% (وفقاً لما تحقق في الماضي).

٦- لقد تم تقدير الاحتياجات المالية لتنمية العشوائيات خلال الخمس سنوات القادمة في العشر محافظات استنادا على نصيب الأسرة من الإنفاق وعدد سكان العشوائيات على أساس سنوي خلال الخمس سنوات القادمة كما هو موضح في الملحق رقم (٢).

٧- لقد تم تقدير الإنفاق السنوي على المناطق العشوائية للمحافظات الأخرى التي لا تتوفر عنها بيانات على أساس نسبة سكان الحضر في هذه المحافظات إلى متوسط سكان الحضر في محافظات مماثلة ضمن العشر محافظات (المنيا وأسيوط وسوهاج).

٨- لقد تم تقدير التكاليف الاستثمارية السنوية في كل محافظة بعد استبعاد ٨٠% من تكلفة الإسكان على أساس أن الدولة سوف تتحمل فقط ٢٠% (ما يعادل تكلفة الأرض وتوصيل المرافق).

٩- لقد افترضنا أن الدولة سوف تساهم في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق العشوائية وهي في معظمها مشروعات غير رسمية (اقتصاد خفي) وقد قدرت على أساس ٤% من تكلفة الإسكان وفقاً للمعدلات السائدة.

وبالتالي فقد قدر إجمالي الإنفاق الاستثماري لكل محافظة موزعاً على السنوات المختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

إجمالي الإنفاق الاستثماري لكل محافظة

(مليون جنيه مصري)

المحافظة	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
القاهرة	398	442.8	492.5	547.9	609.5	2490.7
الجيزة	225.6	251	279.2	310.6	345.5	1411.9
القليوبية	**369.8**	**332.4**	**298.8**	**268.6**	**246.8**	1516.5
الاسكندرية	166.6	185.4	206.2	229.4	255.2	1042.8
الفيوم	**12.2**	**11.0**	**9.9**	**8.9**	**8.0**	49.9
بنى سويف	42.4	47.1	52.4	58.3	64.9	265.1
المنيا	23	25.6	28.5	31.7	35.2	144.0
أسيوط	74.6	83	92.3	102.7	114.2	466.8
سوهاج	23.3	26	28.9	32.1	35.7	146.0
قنا	31.2	34.7	38.6	42.9	47.4	194.8
دمياط	9	10	11.1	12.4	13.7	56.2
الدقهلية	41.9	46.6	51.8	57.6	64.1	262.0
الشرقه	34.5	38.4	42.7	47.5	52.8	215.9
كفر الشيخ	18.2	20.2	22.5	25	27.8	113.7
الغربية	38	42.2	47	52.3	58.1	237.6
المنوفيه	19.6	21.8	24.2	26.9	29.9	122.4
البحيرة	32.7	36.3	40.4	45	50	204.4
الاسماعلية	12.9	14.3	15.9	17.7	19.7	80.5
بورسعيد	16.8	18.7	20.8	23.1	25.7	105.1
السويس	15	16.6	18.5	20.6	22.9	93.6
أسوان	14.7	16.4	18.2	20.3	22.5	92.1
الاقصر	6	6.7	7.4	8.2	9.2	37.5
الحدود	17.3	19.2	21.4	23.8	26.4	108.1
المجموع الاولى	1643.3	1746.4	1869.2	2013.5	2185.2	9457.6
الاسكان	857.8	954.2	1061.4	1180.8	1313.5	5367.7
المجموع	2501.1	2700.6	2930.6	3194.3	3498.7	14825.3
دعم المشروعات الصغيرة	34.4	38.3	42.6	47.4	52.8	215.5
المجموع الكلي	2535.5	2738.9	2973.2	3241.7	3551.5	15040.8

ويتضح لنا من الجدول السابق إن إجمالي تكلفة استثمارات تحسين المناطق العشوائية في مصر، بدون تكلفة الإسكان وهو في المقام الأول مسئولية القطاع الخاص، يبلغ حوالي ٩,٥ مليار جنيه على مدى خمس سنوات (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨). إما إذا ما تحملت الدولة التكلفة الاستثمارية للإسكان فتبلغ التكلفة الاستثمارية ١٤,٩ مليار جنيه على مدى خمسة سنوات أيضاً.

هذا يعني أن التكلفة الاستثمارية السنوية في المتوسط تبلغ حوالي ١,٩ مليار جنيه (بدون التكلفة الاستثمارية للإسكان) ويوضح الشكل التالي توزيع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال خمسة سنوات:

شكل رقم (٥)

توزيع إجمالي الإنفاق الاستثماري لتحسين العشوائيات علي مختلف القطاعات الخدمية والإجتماعية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)

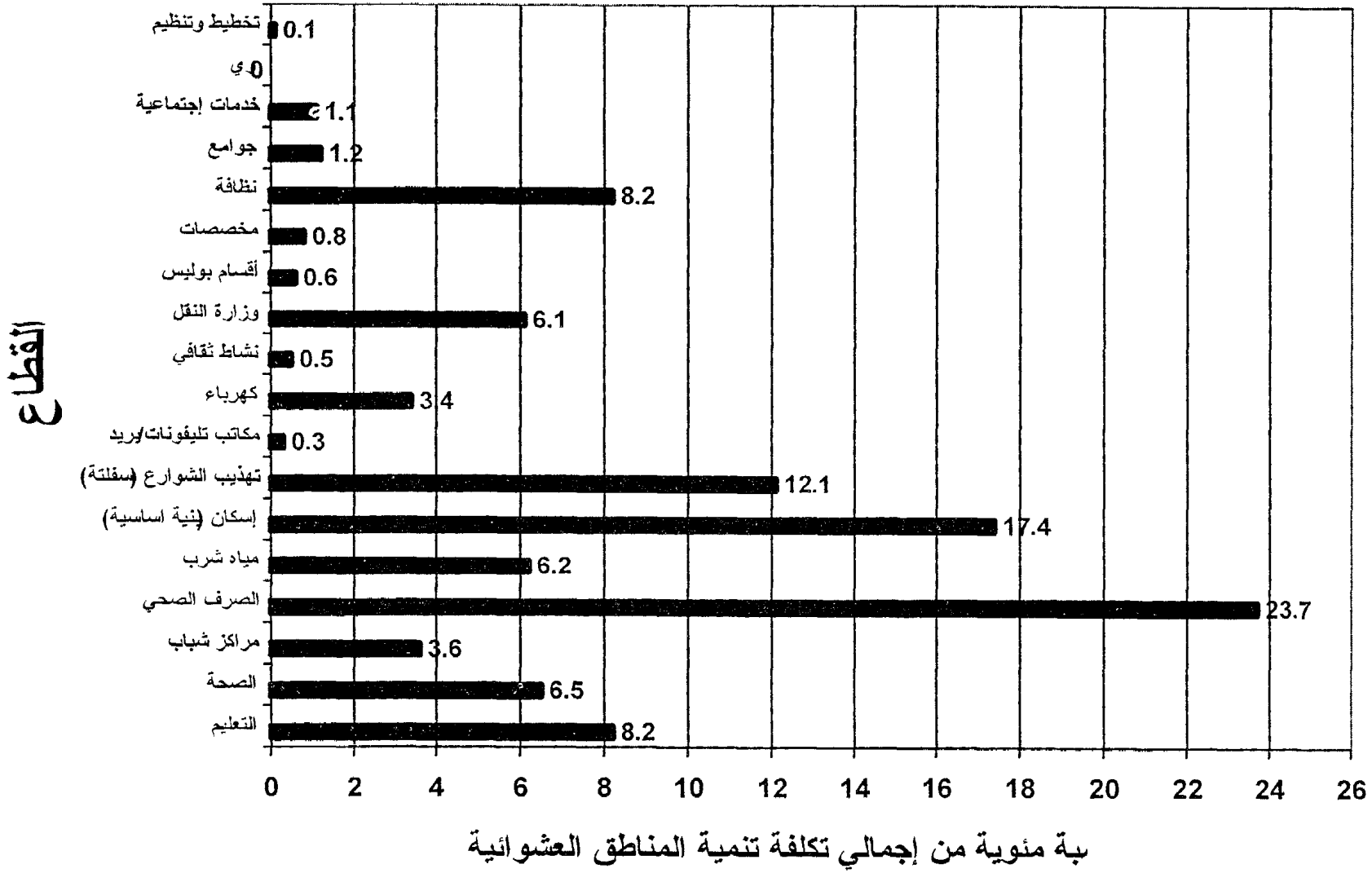

٦-٧ متطلبات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة

كما سبق الذكر تتلخص الاستراتيجية المقترحة في الآتي:

"وقف التوسع العمراني على الأراضي الزراعية وتحفيز البناء على الأراضي الصحراوية وتحسين الشروط العيشية لسكان العشوائيات القائمة".

أولا: فيما يتعلق بوقف التوسع العمراني على الأراضي الزراعية فإنه بجانب العقوبات المنصوص عليها حاليا وتحسين تنفيذها فإن المكون الثاني من الاستراتيجية وهو تحفيز البناء على الأراضي الصحراوية يمثل الحل العملي. والانتقال بهذا الحل (تحفيز البناء على الأراضي الصحراوية) من النظرية إلى التطبيق يتطلب إعادة النظر في تسعير الأراضي الصحراوية المتاحة للعمران لمحدودى الدخل.

ثانيا: فيما يتعلق بتحسين الشروط المعيشية لسكان العشوائيات القائمة وهو محور هذه الدراسة، فإنه يتطلب التحول من المنهج الذي أتبع حتى الآن إلى منهج المشاركة الفعلية للأطراف المشاركة. وهذا يعنى ألا تكون مهمة تخطيط وتنفيذ وتشغيل وصيانة كافة الوسائل التي من شأنها تحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات قاصرة على الأجهزة التنفيذية، ولكن من خلال المشاركة الفعلية للمجتمع المدني ومنظماته بما في ذلك المجالس الشعبية المحلية والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي. ومن نافلة القول التأكيد على أن الأجهزة التنفيذية المحلية، لابد وأن تتمتع بقدر من اللامركزية الإدارية والمالية والتي تمكنها من تطبيق أسلوب التخطيط بالمشاركة. ونؤكد في هذا المجال على أن الأدوات والتي سبق التطرق إليها بإسهاب في هذه الدراسة، هي في حقيقة الأمر " المتطلبات" الواجب توافرها والالتزام بمراحل تطبيقها قدر الإمكان قبل الشروع في تخصيص الموارد المالية اللازمة. وكما سبق الذكر في هذه الدراسة تعتبر الخطط الاسترشادية للعشوائيات والتي يتم إعدادها بأسلوب المشاركة تمثل نقطة الأنطلاق، ومتطلبات إعداد هذه الخطط الاسترشادية هي:

- التقييم السريع للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.
- المعلومات الجغرافية الرقمية للمناطق العشوائية بكل محافظة من خلال صور الأقمار الصناعية.
- الخطط التنفيذية (العمرانية) لكل محافظة على حدة.

والمتطلبات الثلاثة السابقة تكمل بعضها البعض، إلا أن عدم توفر إحداها بصورة مناسبة، لا يجب أن تكون عائقا في إعداد الخطط الاسترشادية، والتي يمكن استكمالها دواما.

والخطط الاسترشادية هي الأساس في إعداد الموازنة السنوية لكل منطقة عشوائية على حدة بأسلوب المشاركة. وهذه الخطط والتي تتضمن الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية يجب أن تتضمن الوسائل التي من شأنها مساندة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأيضا وسائل مساندة المبادرات المحلية. فتحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات يجب أن يتضمن المساهمة في تحسين الأنشطة الاقتصادية بهذه المناطق.

المرفقـــــات

ملحق (١)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

القاهرة	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	9.1	9.8	10.6	11.5	12.4
الصحة	29.3	31.6	34.1	36.9	39.8
مراكز شباب	21.3	23.0	24.8	26.8	28.9
الصرف الصحى	119.5	129.0	139.4	150.5	162.5
مياة شرب	36.4	39.3	42.4	45.8	49.5
إسكان	26.6	28.7	31.0	33.5	36.1
تهذيب الشوارع (سفلتة)	96.0	103.7	112.0	120.9	130.6
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	11.7	12.6	13.6	14.7	15.9
نشاط ثقافى	8.7	9.4	10.1	10.9	11.8
وزارة النقل	91.4	98.7	106.6	115.1	124.4
أقسام بوليس	7.4	8.0	8.6	9.3	10.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	80.3	86.7	93.7	101.2	109.3
جوامع	5.2	5.7	6.1	6.6	7.1
خدمات إجتماعية	17.7	19.1	20.7	22.3	24.1
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**560.4**	**605.3**	**653.7**	**706.0**	**762.5**
الاسكان	106.3	114.8	123.9	133.9	144.6
المجموع	**666.7**	**720.0**	**777.6**	**839.8**	**907.0**

الجيزة	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	5.4	5.9	6.3	6.8	7.4
الصحة	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8
مراكز شباب	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5
الصرف الصحى	2.7	2.9	3.2	3.4	3.7
مياة شرب	13.6	14.7	15.9	17.1	18.5
إسكان	237.8	256.9	277.4	299.6	323.6
تهذيب الشوارع (سفلتة)	27.2	29.4	31.7	34.2	37.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	14.9	16.1	17.4	18.8	20.3
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.7	0.7	0.8	0.9	0.9
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**304.1**	**328.4**	**354.7**	**383.1**	**413.7**
الاسكان	951.4	1027.5	1109.7	1198.4	1294.3
المجموع	**1255.5**	**1355.9**	**1464.4**	**1581.5**	**1708.0**

ملحق (١)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)

القليوبية	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	152.1	164.2	177.4	191.5	206.9
الصحة	148.8	160.7	173.6	187.5	202.5
مراكز شباب	50.4	54.4	58.8	63.5	68.6
الصرف الصحى	146.4	158.1	170.7	184.4	199.1
مياة شرب	16.5	0 0	0.0	0.0	0.0
إسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تهذيب الشوارع (سفلتة)	124.1	134.0	144.7	156.3	168.8
مكاتب تليفونات/بريد	10.1	10.9	11.8	12.7	13.8
كهرباء	36.0	38.9	42.0	45.4	49.0
نشاط ثقافي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	32.3	34.9	37.7	40.8	44.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	26.8	29.0	31.3	33.8	36.5
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	22.5	24.3	26.2	28.3	30.6
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**766.0**	**809.5**	**874.2**	**944.2**	**1019.7**
الاسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**766.0**	**809.5**	**874.2**	**944.2**	**1019.7**

الاسكندرية	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	43.8	47.3	51.0	55.1	59.5
الصحة	14.1	15.3	16.5	17.8	19.2
مراكز شباب	27.6	29.8	32.2	34.7	37.5
الصرف الصحى	217.0	234.3	253.1	273.3	295.2
مياة شرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إسكان	58.6	63.3	68.4	73.8	79.7
تهذيب الشوارع (سفلتة)	41.2	44.5	48.1	51.9	56.1
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	22.0	23.7	25.6	27.7	29.9
نشاط ثقافي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	141.3	152.6	164.8	178.0	192.2
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**565.5**	**610.8**	**659.6**	**712.4**	**769.4**
الاسكان	234 5	253.2	273.5	295.3	319.0
المجموع	**800.0**	**864.0**	**933.1**	**1007.7**	**1088.4**

ملحق (١)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)

الفيوم	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصحة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مراكز شباب	14.3	15.5	16.7	18.0	19.5
الصرف الصحى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مياة شرب	286.1	309.0	333.8	360.5	389.3
إسكان	3.8	4.1	4.5	4.8	5.2
تهذيب الشوارع (سفلتة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	11.4	12.4	13.4	14.4	15.6
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	315.7	341.0	368.2	397.7	429.5
الاسكان	15.3	16.5	17.8	19.2	20.8
المجموع	766.0	766.0	766.0	766.0	766.0

بنى سويف	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	59.7	64.5	69.6	75.2	81.2
الصحة	23.8	25.7	27.7	29.9	32.3
مراكز شباب	32.1	34.7	37.4	40.4	43.7
الصرف الصحى	494.3	533.8	576.5	622.6	672.4
مياة شرب	320.9	346.6	374.4	404.3	436.6
إسكان	23.6	25.5	27.6	29.8	32.1
تهذيب الشوارع (سفلتة)	86.0	92.9	100.3	108.4	117.0
مكاتب تليفونات/بريد	1.0	1.0	1.1	1.2	1.3
كهرباء	16.7	18.0	19.5	21.0	22.7
نشاط ثقافى	12.7	13.7	14.8	16.0	17.3
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	9.0	9.7	10.5	11.3	12.2
نظافة	16.7	18.0	19.5	21.0	22.7
جوامع	3.9	4.2	4.5	4.9	5.2
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
تخطيط و تنظيم	29.5	31.9	34.4	37.2	40.2
المجموع	**1129.9**	**1220.3**	**1317.9**	**1423.4**	**1537.2**
الاسكان	94.5	102.0	110.2	119.0	128.5
المجموع	**1224.4**	**1322.4**	**1428.2**	**1542.4**	**1665.8**

ملحق (١)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)

المنيا	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	153.1	165.4	178.6	192.9	208.3
الصحة	15.3	16.5	17.9	19.3	20.8
مراكز شباب	13.9	15.0	16.2	17.5	18.9
الصرف الصحي	11.8	12.8	13.8	14.9	16.1
مياة شرب	41.8	45.1	48.7	52.6	56.8
إسكان	2.1	2.3	2.4	2.6	2.8
تهذيب الشوارع (سفلتة)	34.8	37.6	40.6	43.8	47.3
مكاتب تليفونات/بريد	3.5	3.8	4.1	4.4	4.7
كهرباء	25.1	27.1	29.2	31.6	34.1
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	7.0	7.5	8.1	8.8	9.5
مخصصات	3.5	3.8	4.1	4.4	4.7
نظافة	13.9	15.0	16.2	17.5	18.9
جوامع	7.0	7.5	8.1	8.8	9.5
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**332.7**	**359.3**	**388.0**	**419.1**	**452.6**
الإسكان	8.4	9.0	9.7	10.5	11.4
المجموع	**341.0**	**368.3**	**397.8**	**429.6**	**464.0**

أسيوط	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	125.6	135.6	146.5	158.2	170.8
الصحة	31.6	34.1	36.9	39.8	43.0
مراكز شباب	29.1	31.5	34.0	36.7	39.6
الصرف الصحى	440.6	475.9	514.0	555.1	599.5
مياة شرب	22.5	24.3	26.3	28.4	30.6
إسكان	4.7	5.1	5.5	6.0	6.4
تهذيب الشوارع (سفلتة)	31.9	34.4	37.2	40.2	43.4
مكاتب تليفونات/بريد	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
كهرباء	2.9	3.2	3.4	3.7	4.0
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	9.2	10.0	10.8	11.6	12.6
مخصصات	2.4	2.6	2.8	3.0	3.2
نظافة	4.7	5.1	5.5	6.0	6.4
جوامع	28.4	30.7	33.2	35.8	38.7
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**734.0**	**792.8**	**856.2**	**924.7**	**998.6**
الاسكان	19.0	20.5	22.1	23.9	25.8
المجموع	**753.0**	**813.2**	**878.3**	**948.5**	**1024.4**

ملحق (١)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر (لكل أسرة / بالجنيه)

سوهاج	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	20.3	22.0	23.7	25.6	27.7
الصحة	2.2	2.4	2.6	2.8	3.1
مراكز شباب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصرف الصحى	189.5	204.7	221.0	238.7	257.8
مياة شرب	6.6	7.1	7.7	8.3	9.0
إسكان	1.5	1.6	1.7	1.8	2.0
تهذيب الشوارع (سفلتة)	1.5	1.6	1.7	1.9	2.0
مكاتب تليفونات/بريد	4.9	5.3	5.8	6.2	6.7
كهرباء	13.1	14.2	15.3	16.5	17.8
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	1.7	1.9	2.0	2.2	2.4
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**241.7**	**261.0**	**281.9**	**304.4**	**328.8**
الاسكان	5.8	6.3	6.8	7.3	7.9
المجموع	**247.5**	**267.3**	**288.7**	**311.8**	**336.7**

قنا	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	42.6	46.0	49.7	53.6	57.9
الصحة	30.9	33.4	36.1	39.0	42.1
مراكز شباب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصرف الصحى	202.4	218.6	236.1	255.0	275.4
مياة شرب	256.1	276.6	298.7	322.6	348.4
الإسكان	1.4	1.6	1.7	1.8	2.0
تهذيب الشوارع (سفلتة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	2.0	2.2	2.4	2.6	2.8
المجموع	**535.5**	**578.3**	**624.6**	**674.5**	**728.5**
الاسكان	5.8	6.2	6.7	7.3	7.9
المجموع	**541.2**	**584.5**	**631.3**	**681.8**	**736.3**
		88			

ملحق (٢)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

مليون جنيه مصري

القاهرة	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	6.5	7.2	8.0	8.9	9.9
الصحة	20.8	23.1	25.7	28.6	31.8
مراكز شباب	15.1	16.8	18.7	20.8	23.1
الصرف الصحي	84.9	94.4	105.0	116.8	129.9
مياة شرب	25.8	28.7	32.0	35.6	39.6
إسكان	18.9	21.0	23.3	26.0	28.9
تهذيب الشوارع (سفلتة)	68.2	75.8	84.4	93.8	104.4
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	8.3	9.2	10.3	11.4	12.7
نشاط ثقافي	6.2	6.8	7.6	8.5	9.4
وزارة النقل	64.9	72.2	80.3	89.4	99.4
أقسام بوليس	5.2	5.8	6.5	7.2	8.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	57.0	63.5	70.6	78.5	87.3
جوامع	3.7	4.1	4.6	5.1	5.7
خدمات إجتماعية	12.6	14.0	15.6	17.3	19.3
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**398.0**	**442.8**	**492.5**	**547.9**	**609.5**
الاسكان	75.5	83.9	93.4	103.9	115.6
المجموع	**473.5**	**526.7**	**585.9**	**651.8**	**725.0**

مليون جنيه مصري

الجيزة	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	4.0	4.5	5.0	5.6	6.2
الصحة	1.0	1.1	1.2	1.4	1.5
مراكز شباب	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4
الصرف الصحي	2.0	2.2	2.5	2.8	3.1
مياة شرب	10.1	11.2	12.5	13.9	15.4
إسكان	176.5	196.3	218.4	242.9	270.2
تهذيب الشوارع (سفلتة)	20.2	22.4	25.0	27.8	30.9
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	11.1	12.3	13.7	15.3	17.0
نشاط ثقافي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.5	0.6	0.6	0.7	0.8
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**225.6**	**251.0**	**279.2**	**310.6**	**345.5**
الاسكان	705.9	785.3	873.5	971.7	1080.9
المجموع	**931.5**	**1036.3**	**1152.7**	**1282.3**	**1426.4**

ملحق (٢)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

مليون جنيه مصري

القليوبية	2004	2005	2006	2007	2008	
التعليم	49.0	54.5	60.6	67.4	75.0	306.6
الصحة	47.9	53.3	59.3	66.0	73.4	300.0
مراكز شباب	16.2	18.1	20.1	22.4	24.9	101.6
الصرف الصحي	47.2	52.5	58.4	64.9	72.2	295.1
مياة شرب	5.3	0.0	0.0	0.0	0.0	5.3
إسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تهذيب الشوارع (سفلتة)	40.0	44.5	49.5	55.0	61.2	250.2
مكاتب تليفونات/بريد	3.3	3.6	4.0	4.5	5.0	20.4
كهرباء	11.6	12.9	14.4	16.0	17.8	72.6
نشاط ثقافي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	10.4	11.6	12.9	14.3	16.0	65.2
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	8.6	9.6	10.7	11.9	13.2	54.1
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	7.3	8.1	9.0	10.0	11.1	45.4
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**246.8**	**268.6**	**298.8**	**332.4**	**369.8**	**1516.5**
الاسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**246.8**	**268.6**	**298.8**	**332.4**	**369.8**	**1516.5**

مليون جنيه مصري

الاسكندرية	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	12.9	14.3	16.0	17.8	19.7
الصحة	4.2	4.6	5.2	5.7	6.4
مراكز شباب	8.1	9.0	10.1	11.2	12.4
الصرف الصحي	63.9	71.1	79.1	88.0	97.9
مياة شرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إسكان	17.3	19.2	21.4	23.8	26.4
تهذيب الشوارع (سفلتة)	12.1	13.5	15.0	16.7	18.6
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	6.5	7.2	8.0	8.9	9.9
نشاط ثقافي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	41.6	46.3	51.5	57.3	63.7
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**166.6**	**185.4**	**206.2**	**229.4**	**255.2**
الاسكان	69.1	76.8	85.5	95.1	105.8
المجموع	**235.7**	**262.2**	**291.7**	**324.5**	**360.9**

ملحق (٢)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

مليون جنيه مصري

الفيوم	2004	2005	2006	2007	2008	
التعليم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصحة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مراكز شباب	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	2.3
الصرف الصحى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مياة شرب	7.2	8.0	8.9	9.9	11.1	45.2
إسكان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.6
تهذيب الشوارع (سفلتة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	1.8
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**8.0**	**8.9**	**9.9**	**11.0**	**12.2**	49.9
الاسكان	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	2.4
المجموع	**8.4**	**9.3**	**10.3**	**11.5**	**12.8**	52.3

مليون جنيه مصري

بنى سويف	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	2.2	2.5	2.8	3.1	3.4
الصحة	0.9	1.0	1.1	1.2	1.4
مراكز شباب	1.2	1.3	1.5	1.7	1.8
الصرف الصحى	18.5	20.6	22.9	25.5	28.4
مياة شرب	12.0	13.4	14.9	16.6	18.4
إسكان	0.9	1.0	1.1	1.2	1.4
تهذيب الشوارع (سفلتة)	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
كهرباء	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0
نشاط ثقافى	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5
نظافة	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0
جوامع	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	1.1	1.2	1.4	1.5	1.7
المجموع	**42.4**	**47.1**	**52.4**	**58.3**	**64.9**
الاسكان	3.5	3.9	4.4	4.9	5.4
المجموع	**45.9**	**51.1**	**56.8**	**63.2**	**70.3**

ملحق (٢)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

مليون جنيه مصري

المنيا	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	10.6	11.8	13.1	14.6	16.2
الصحة	1.1	1.2	1.3	1.5	1.6
مراكز شباب	1.0	1.1	1.2	1.3	1.5
الصرف الصحى	0.8	0.9	1.0	1.1	1.3
مياة شرب	2.9	3.2	3.6	4.0	4.4
إسكان	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
تهذيب الشوارع (سفلتة)	2.4	2.7	3.0	3.3	3.7
مكاتب تليفونات/بريد	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4
كهرباء	1.7	1.9	2.1	2.4	2.7
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
مخصصات	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4
نظافة	1.0	1.1	1.2	1.3	1.5
جوامع	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**23.0**	**25.6**	**28.5**	**31.7**	**35.2**
الاسكان	0.6	0.6	0.7	0.8	0.9
المجموع	**23.6**	**26.2**	**29.2**	**32.5**	**36.1**

مليون جنيه مصري

أسيوط	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	12.8	14.2	15.8	17.6	19.5
الصحة	3.2	3.6	4.0	4.4	4.9
مراكز شباب	3.0	3.3	3.7	4.1	4.5
الصرف الصحى	44.8	49.8	55.4	61.6	68.6
مياة شرب	2.3	2.5	2.8	3.1	3.5
إسكان	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
تهذيب الشوارع (سفلتة)	3.2	3.6	4.0	4.5	5.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.9	1.0	1.2	1.3	1.4
مخصصات	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4
نظافة	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
جوامع	2.9	3.2	3.6	4.0	4.4
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**74.6**	**83.0**	**92.3**	**102.7**	**114.2**
الاسكان	1.9	2.1	2.4	2.7	2.9
المجموع	**76.5**	**85.1**	**94.7**	**105.3**	**117.1**

ملحق (٢)

تكلفة تنمية المناطق العشوائية في بعض محافظات مصر

مقسمة على الخمس سنوات القادمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

92

مليون جنيه مصري

سوهاج	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	2.0	2.2	2.4	2.7	3.0
الصحة	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
مراكز شباب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصرف الصحى	18.3	20.3	22.6	25.2	28.0
مياة شرب	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0
إسكان	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
تهذيب الشوارع (سفلتة)	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
مكاتب تليفونات/بريد	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
كهرباء	1.3	1.4	1.6	1.7	1.9
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**23.3**	**26.0**	**28.9**	**32.1**	**35.7**
الاسكان	0.6	0.6	0.7	0.8	0.9
المجموع	**23.9**	**26.6**	**29.6**	**32.9**	**36.6**

مليون جنيه مصري

قنا	2004	2005	2006	2007	2008
التعليم	2.5	2.8	3.1	3.4	3.8
الصحة	1.8	2.0	2.2	2.5	2.8
مراكز شباب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصرف الصحى	11.8	13.1	14.6	16.2	18.0
مياة شرب	14.9	16.6	18.4	20.5	22.8
الإسكان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تهذيب الشوارع (سفلتة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مكاتب تليفونات/بريد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كهرباء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نشاط ثقافى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة النقل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقسام بوليس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخصصات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نظافة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جوامع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
خدمات إجتماعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تخطيط و تنظيم	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
المجموع	**31.2**	**34.7**	**38.6**	**42.9**	**47.7**
الاسكان	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5
المجموع	**31.5**	**35.0**	**39.0**	**43.4**	**48.2**

المراجع العربية

(١) الأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية مصر ، ٢٠٠٣ .

(٢) السيد محمد كيلانى : التوازن المكانى فى الخطه الخمسيه ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ – ورقة غير منشورة .

(٣) المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشر ١٩٩٧-١٩٩٨ .

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، مصر فى القرن الواحد والعشرين ، الرؤى المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ .

(٥) وزارة التخطيط خطط التنمية العمرانية لمحافظة البحر الأحمر ٢٠١٧ – مايو ٢٠٠٠ .

(٦) المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، شعبة الإسكان والتعمير : قضية الإمتدادات العمرانية وتآكل الأرض الزراعية (سياسات فعالة على المدى القصير بدون تاريخ ، ص ١٤ .

(٧) وزارة الإسكان ، وجمهورية ألمانيا الإتحادية ، تعريف العشوائيات ، برنامج الإدارة الحضري بالمشاركة بوزارة التخطيط ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ .

(٨) وزارة الإسكان والتعمير : دراسة السياسه القوميه للتنمية الحضريه – اللجنه الإستشارية للتعمير . التقرير النهائى ١٩٨٢ .

(٩) وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة : خريطة التنمية والتعمير٢٠١٧ التقرير العام ١٩٩٨ .

(١٠) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة : الهيئه العامه للتخطيط العمرانى : المخطط الإستراتيجى لتنمية المجتمعات العمرانية جنوب مصر يناير ٢٠٠٠ .

(١١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامه للتخطيط العمرانى، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧ التقرير العام يونيو ١٩٩٨ .

(١٢) وزارة التخطيط: سياسه تطوير وتنميه المناطق العشوائية .

(١٣) وزارة التخطيط: الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين ٩٨/٩٧ – ٢٠١٧/٢٠١٦ ابريل ١٩٩٧ .

(١٤) وزارة التخطيط : الإطار العام لإستراتيجية التنمية الاقليمية ١٩٩٨/١٩٩٩ – ٢٠١٧ .

(١٥) وزارة التخطيط : الإمتدادات والمجتمعات الجديدة والإسكان .

(١٦) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ .

(١٧) وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية محافظات القناه وسيناء وجنوب الوادى ٩٩/٩٨ – ٢٠١٧

المراجع الأجنبية

(1) Development control as an Urban Development strategy . The Experience of Tanjania .

(2) George R.Gardner & John B. Parker, " Agricultural Statistics of Egypt ", 1970-1984, U.S Dept of Agricultural Statistics Bulletin, Number 732, Washington D C. August, 1985, P. 17 .

(3) The Urban development strategy – Remarking south Africa's cities & towns file //c: Windo.. / urban Development strategy of the government of National Unity . ht .

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدم الصفحات القليلة التالية " قراءة نقدية " للبحث الفريقى المعنون بـــ:

" استراتيجية التنمية الحضرية وتطوير العشوائيات " (إطار مقترح)

حيث يقع البحث في اثنين وثمانين صفحة وعشر صفحات من الجداول الملحقـــة بالبحـــث ٠ والبحث في مجمله يعد تقريراً ثم تقسيمه إلى ٧ نقاط ٠

تعالج النقطة الأولى دراسة للإســـتراتيجيات الســـابقة للتنميـــة الحضـــرية وتطـــوير العشوائيات وعلى الرغم من أن عنوان هذا الجزء يعد بالدراسة أي التحليـــل والتقيـــيم إلا أن فريق البحث يختزل هذه الدراسة التي وعد بها عنوان الجزء ليؤكد في نهاية ص٥ بأنه عرض لأهم الجهود التي بذلت ومدى ملاءمة السياسات والبرامج التي تبنتها كل الإستراتيجيات التي يستعرضها هذا الجزء ٠

هذا الجزء قرر ألا يحفر في العمق، حيث أختزل مادتـــه فـــي اســـتعراض بعـــض الاتفاقيات (حوالي صفحة واحدة) وكذلك استعراض أبعـــاد " **السياســـة القوميـــة للتنميـــة الحضرية** " التي وضعتها وزارة الإسكان والتعمير في عام ١٩٨٢ وتوصياتها ٠ ثـــم ينتقـــل فريق البحث إلى مناقشة أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الإقليميـــة التـــي وضـــعتها وزارة التخطيط للأعوام ٩٩/٩٨ – ٢٠١٧ ٠ وبعد ذلك يعرض لمحاور وأهداف استراتيجية التنمية العمرانية لمصر حتى عام ٢٠١٧ كما تراها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في تقريرها العام الصادر في يونيو ١٩٩٨ وأخيراً يستعرض هذا الجزء استراتيجية التنميـــة العمرانية الجديدة ومناطق التعمير ٩٩/٩٧ – ٢٠١٧/١٦ وذلك من منظور الأهداف والمحاور ومرتكزات الاستراتيجية ٠

كان توقعي أن يقدم هذا الجزء دراسة لتطور أهداف التنميـــة الحضـــرية وسياســـاتها وآلياتها عبر فترة الدراسة التي تمتد منذ ٨٢ – ٢٠١٧ ٠

ان هذه المراجعة التى تسترجع ماجاء بوثائق الإستراتيجيات المشار إليه ، كان مـــن الواجب إستبداله بدراسة (كما وعد عنوان الجـــزء) أدوار المؤسســـات المعنيـــة بالتنميـــة الحضرية وسياسات كل منها وآلياتها فالسياسات مبعثرة على كل المؤسسات والآليـــات علـــى المشاع ومتقاطعة مع الجميع ٠ إن هذا الجزء كان من الممكن أن يقدم قـــراءة مـــن داخـــل

السياسات ومدى التنسيق بين أهدافها المختلفة وتوزيع الموارد وتوفيرها ورأس المال الاجتماعى (الصحة – التعليم – الأمن – المساواة بين النوع) وأوضاع البيئة الحضرية ومعالجة جوانبها المختلفة من منظور التلوث ومعالجة المخلفات والحفاظ على التراث الإنسانى والموروث التاريخى وأوضاع الفقر وغير ذلك ٠ والى ذلك كان من المفترض أن يحلل هذا الجزء السياسات المختلفة بأنواعها الاقتصادى والاجتماعى والادارى والتنظيمى وآلياتها المختلفة وأهدافها لا إطارها العام ٠ والسؤال المهم فى هذا كله : هل كان هناك تخطيط حضرى ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فماهى عناصر ذلك التخطيط ؟ وهل كان ديمقراطياً بمعنى المواءمة بين المقصر والمختلف والمتنافس بين الجماعات المختلفة لمواطنى المناطق الحضرية وكل كان تشاركياً شراكة المواطنين فى صناعة الخطة ٠ وهل كان فى الخلفية من ذلك حوكمة حضرية جيدة ؟

يتقدم التقرير إلى الجزء الثانى من عنوانه بإستعراض إستراتيجيات تطوير وتنمية المناطق العشوائية التى اصبحت ايقونه الحياة الحضرية فى العالم حيث اصبح من الصعب أن نرى عالم المدن بدون مناطقة العشوائية التى تمثل ١٨% من سكان بانجكوك (تايلاند)٤٢%، فى مورونيا (ليبيريا) ، ١٧% فى بنوم بنه (كمبوديا) ، ٤٧,٠% فى القاهرة (مصر) وذلك فى عام ١٩٩٦ ٠

تعالج هذه النقطة تعريف العشوائيات واسباب إنتشار وتضخم العشوائيات فى مصر بشكل سريع ينتقل بعدها الى تقرير سكان العشوائيات من مصادره المختلفة شديدة التباين ولا يعطى تبرير التباين مبرراً كافياً سوى إختلاف تعريف العشوائيات مع أن التقديرات لايمكن الركون إليها إحصائياً فسكان القاهرة فى عام ١٩٩٦ سنه بلغ تعدادهم ٦,٨٠٠ مليون نسمه منهم ٣,٢ مليون نسمة فى العشوائيات أى مايعادل ٤٧% وتقدير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (٢٠٠٠) هم ٧,١ مليون نسمة من جملة سكان وهم ٧,٢٨ مليون نسمة أى أن كل سكان القاهرة فى العشوائيات وهو رقم يستحق عدم الثقة وكان من الضرورى أن يقف عنده التقرير ٠

يناقش هذا الجزء بعد ذلك مشكلات العشوائيات بشكل غير كمى ومن ثم فإن وضعها فى مقابل الاستراتيجية الحالية لمواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر لم يوضح لنا مدى التقدم على سلم تطوير وتنمية العشوائيات فيما لو كان استخدم مؤشرات كمية لتقدير الوضع وأثر السياسات التى تضمنتها الاستراتيجية وآلياتها المختلفة مثل :

- نسبة من تغطيهم وصلات المياه ٠
- نسبة من تغطيهم خدمات الصرف الصحى ٠
- معالجة مياه الصرف الصحى ٠
- معالجة مخلفات الصرف الصحى ٠
- العمر المتوقع لحظة الميلاد فى العشوائيات ٠
- وفيات الرضع والأطفال فى العشوائيات ٠
- نسبة من يقرأون ويكتبون فى العشوائيات ٠
- نسبة المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة من الفئات السنية المناظرة ٠
- البنية الأساسية ٠

وهناك ما يعرف بمؤشر تنمية المدينة (وارد بتقرير حالة مدن العالم – Habitat) يمكن الرجوع إليه ٠

فى هذا السياق إقترح وضع المشكلات ومؤشراتها تحت مجموعات عريضة مثل :

- المآوى الحضرية ٠
- الأمن الحضرى ٠
- البيئة الحضرية ٠
- الاقتصاد الحضرى وبخاصة الإقتصادات الخفية ٠
- الحوكمة الحضرية ٠

وذلك فى مقابل الآليات المستخدمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية بالمشاركة فى المناطق الحضرية وذلك عند تحليل مدى مناسبة الاستراتيجية وتمشيها مع الوضع القائم والسؤال هنا : مناسبة من أى منظور وبأى معيار هذا ما لم يوضحه هذا الجزء ٠

يناقش الجزء الثالث : مدى واقعية الأهداف وإمكانية تنفيذها ، وهل هى مناسبة لحل المشاكل ولمقابلة الإحتياجات وهل هناك إتساق بين الاستراتيجية والسياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف ؟

ان صياغة الأهداف الاستراتيجية عادة من المشاكل الفنية فى موضوع التخطيط وكان من الأنسب للإجابة على هذا السؤال تحديد مايلى :

١- أى مدى زمنى تحتاجه لتغطية اهداف الاستراتيجية ؟
٢- ماهى الأهداف العاجله وأهداف المدى المتوسط وأهداف الأجل الطويل ؟
٣- ماهو مدى واقعية الأهداف ؟
٤- هل هى فوق مستوى الموارد أو دونها ؟
٥- ماهو نوع الهدف (اقتصادى – اجتماعى – ادارى) ؟

يقدم الجزء الرابع : أوجه قصور تطبيق الاستراتيجية الحالية لمواجهة مشكلة العشوائيات فى مصر ثبتا جيداً لأهم هذه الجوانب والمتمثلة فيما يلى :

١- إشراك المواطنين فى صناعة الخطة ٠
٢- عدم متابعة تنفيذ الإستثمارات ٠
٣- عدم كفاية الاستثمارات المخصصة لتطوير العشوائيات ٠
٤- عدم وضوح وظائف وأدوار ادارة المدن على المستويين الوطنى والمحلى ٠
٥- عدم وجود المعلومات عن جوانب الحياة المختلفة فى المناطق العشوائية والمراد الإرتقاء بها ٠

ومما نقترحه فى هذا الجزء إقتراح طرق تحقيق مشاركة المواطنين ووسائل المشاركة٠ ومناهج تخطيط الإسكان والعمالة فى بعض مناطق العشوائيات المتدنية ٠

تناقش النقطة الخامسة تقدير للإحتياجات الاستثمارية لتنمية المناطق المختلفة للدوله ولإقامة المدن الجديدة ولتطوير المناطق العشوائية والأخيرة تتباين تقديراتها إلا أن التقرير لايناقش مبررات هذه التباين وينسبها إلى اسبابها المختلفة ويعقب على ذلك ٠

فى النقطة السادسة ينتقل التقرير إلى مناقشة الاستراتيجية المقترحة للتنمية الحضرية وذلك من خلال إستعراض ثلاث إستراتيجيات هى :

١- إستراتيجية التركيز ٠
٢- إستراتيجية الإنتشار ٠
٣- إستراتيجية الإنتشار المركز ٠

ويرى التقرير أن استراتيجية الإنتشار المركز هى أنسب الاستراتيجيات فى ضوء عدد من المبررات هى :

١- إستنفاذ مقومات النمو فى المراكز الحضرية القائمة ٠
٢- قصور المساحة المستغلة من الحيز عن الوفاء بالإحتياجات البشرية ٠

ثم يناقش بعد ذلك أهداف ومرتكزات الاستراتيجية المقترحة وهى إقامة مدن جديدة وتطوير وتحسين المدن القائمة مع إستعراض عدد من الأهداف الفرعية ويناقش السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف فى الأمدين المتوسط والطويل ويلحق ذلك بعدد من السياسات الادارية والتنظيمية والمؤسسية المطلوبة لتحقيق مرتكزات الاستراتيجية ٠

أهداف وآليات وإجراءات السياسات التى تتضمنها الاستراتيجية المختلطة مع بعضها ونقترح على فريق الدراسة فصلها وتوضيحها لتجنب التكرار وتحديد الخطوط الفاصلة بين أهداف السياسة والآلية والإجراء وهى فنية تخطيطية مطلوبة لصنع القرار ٠

ويأتى التقرير إلى الجزء الأخير وهو الاستراتيجية المقترحة لتطوير العشوائيات فى حضر مصر وهو جزء جيد ومتكامل ويفصح عن مقاربة فنية جيدة لموضوع العشوائيات ٠

يتبقى فى النهاية بعض الملاحظات الإجرائية :

١- ان عنوان الدراسة هو " إستراتيجية التنمية الحضرية وتطوير العشوائيات " : إطار مقترح والإطار هنا عادة مايكون مجموعة من الإفتراضات الأساسية أو المبادىء الرئيسية ومن المهم أن نميز بين مثل هذا الإطار وبين مجموعة من التوجهات التى تؤسس شروطاً أولية للمناقشة وذلك بهدف الوصول إلى المصداقية أو الإقتراب منها أو الإستعداد للمشاركة فى حل المشاكل ، أو تفهم أهداف ومشاكل الآخرين ٠ وما لم يكن هناك إطاراً متفق عليه فسوف تكون المناقشة عسيرة والنتائج محدودة ٠ فى هذا السياق نتصور أن الإطار المطلوب مناقشته كان من الممكن أن يكون كالتالى :
   ١- طبيعة وحجم المشكلة (حجم النمو الحضرى وتأثيراته السلبية وحجم العشوائيات وتعداد سكانها ومشاكلهم)٠
   ٢- تعميم وتنفيذ الإستراتيجية ٠
   ٣- خصائص إطار الإستراتيجية :
      أ- القيادة والتنسيق على المستوى المركزى ٠
      ب- اللامركزية والمشاركة المحلية ٠
      ج- البحوث ٠

د- التدريب ٠

هـ- التنظيمات المجتمعية ٠

٤- إستراتيجية تنمية الحضر والمناطق العشوائية ٠

٥- السياسات المطلوبة ٠

وإنتهاء من هذا كله فالتقرير يحمل جهداً مخلصاً وطيباً وإعادة النظر فيه فى ضوء ما أقترحناه يمكن أن تقدم نتائج مثمرة وبناءة ٠

والله من وراء القصد وهو يهدى الى السبيل ٠

د٠ محمد سمير مصطفى

٢٠٠٤/٤/٧م

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(١٩٧٠/٦٩ ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥

٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,	Sep,1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو, ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠

٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢

٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦

١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الميكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	**December 1998**
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوم سا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١

١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر, الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣

١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجوده الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقطاعات ..الصحة –التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى و لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤